الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

ملحقة قصر الشلالة

قسم العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في **شعبة** العلوم الاقتصادية

تخصص اختصاص نقدي و بنكي

تسيير مخاطر قروض البنوك التجارية

وآثارها على التنمية الاقتصادية

دراسة حالة بنك فلاحة و تنمية ريفية وكالة عين كرمس

اعداد الطالب :

زياني مصطفى

اشراف الأستاذة:

مبطوش العلجة

لجنة مناقشة

اعضاء لجنة	الرتبة	الصفة
بلجيلالي	اشتاذة	رئيسا
مبطوش	اشتاذة	مشرفا
بوجنان	اشتاذة	مناقشا

السنة الجامعية : 2018 - 2019

شكر و عرفان

بعد الحمد و الشكر لله عز و جل اتقدم بالشكر الخاص الى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث المتواضع و في مقدمتهم الاستاذة المشرفة مبطوش العلجة والتي افادتني بنصائحها وكانت عونا لي في انجاز هذه المذكرة كما اتقدم بالشكر الى كل الاساتذه المشرفين واقل ما اقول لهم بارك الله فيكم.

كما لا يفوتني ان اتقدم بالشكر الجزيل الى كل من ساعدني من قريب او من بعيد من اساتذة وطلبة متمنيا لهم استمرارية العطاء و التوفيق.

والحمد و الشكر لله تعالى

زياني مصطفى

اهداء

اهدي عملي هذا الى الشمعة التي انارت دربي و فتحت لي ابواب العلم و المعرفة الى اعز انسانة في الوجود و قدوتي في الحياة

التي ضحت من اجلي ,الى الصدر الحنون اعز ما املك في الدنيا

الحبيبة الغالية **امي**

الى الانسان الذي سعى جاهدا لتربيتي و تعليمي و توجيهي و الوقوف الى جانبي بكل ما اوتي **ابي الغالي**

جزاهما الله كل خير و اطال في عمرهما

الى اخي الاكبر اخي الغالي و سندي في الحياة

العزيز على قلبي **محمد**

انار الله دربه ووفقه في هذه الحياة

الى الحبيبتين الغاليتين اخواتي نور العائلة

حورية و منال

الى الغالي اخي الصغير و صديقي وسندي

الحبيب **فتحي**

الى الكتكوت المدلل لؤلؤ العائلة **ادم**

الى زوجتي الغالية

الى كل اصدقائي اهدي هذا العمل المتواضع

قائمة المحتويات

شكر و تقدير.....

الاهداء .....

المقدمة.....ا–ج

الفصل الاول : تسيير مخاطر القروض في البنوك التجاري.....01

تمهيد.....

02 **المبحث الاول** : عموميات حول البنوك التجارية و القروض.....03

المطلب 1 : ماهية البنوك التجارية و انوعها.....03

المطلب 2 : خصائص البنوك التجارية و وظائفها.....07

المطلب 3 : ماهية القروض و انواعها.....13

المطلب 4 : سياسات و معايير منح القروض.....20

المبحث الثاني : اساسيات حول مخاطر القروض و انواعها..... 27

المطلب 1 : تعريف خطر القروض و مكوناتها.....27

المطلب 2 : انواع مخاطر القروض.....28

المطلب 3 : العلامات الدالة على مخاطر القروض.....31

المطلب 4 : مؤشرات قياس مخاطر القروض البنكية.....32

المبحث الثالث : تسيير مخاطر البنكية.....33

المطلب 1 : تعريف ادارة المخاطر.....33

المطلب 2 : دور لجنة بازل في تسيير المخاطر البنكية.....34

المطلب 3 : التقليل من مخاطر القروض البنكية.....40
المطلب 4 : وسائل الحد من مخاطر القروض البنكية.....41
خلاصة الفصل.....44
الفصل الثاني :اثر القروض البنكية على التنمية الاقتصادية.....45
تمهيد.....46
المبحث الاول : عموميات حول التمية الاقتصادية.....47
المطلب 1 : مفاهيم حول التنمية الاقتصادية.....47
المطلب 2 : نظريات التنمية الاقتصادية.....48
المطلب 3 : اهمية و مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.....52
المطلب 4 : ابعاد و معوقات التنمية الاقتصادية.....56
البحث الثاني : مكانة القروض في عملية التنمية الاقتصادية.....60
المطلب 1 : الدور التاريخي للنظام المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية.....60
المطلب 2 : دور البنوك التجارية في عملية التنمية الاقتصادية.....61
المطلب 3 : اهمية القروض البنكية لتمويل التنمية الاقتصادية.....63
المبحث الثالث : تأثير القرض على بعض المتغيرات الاقتصادية.....65
المطلب 1 : اثر القروض على الاستهلاك و الادخار.....65
المطلب 2 : اثر القروض على الاستثمار..... 66
خلاصة الفصل.....67
الفصل الثالث : تطور القروض التمويلية لمؤسسات صغيرة و متوسطة دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة عين كرمس.....68
تمهيد.....69
المبحث الاول :تقديم عام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.....70

المطلب 1 : نشأة و تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية.....70

المطلب 2: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهيكله التنظيمي.....73

المطلب 3 : أنواع القروض المقدمة من قبل البنك لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....77

المبحث الثاني :السياسات الاقراضية للبنك.....81

المطلب 1 : الاجراءات اللازمة لمنح القرض.....81

المطلب 2 :خطرات منح القرض.....82

المطلب 3 :سياسات تسيير مخاطر القرض في البنك 84

المبحث الثالث : تطور طلبات القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....86

المطلب 1: قروض الاستثمار المقدمة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة.....86

المطلب 2: قروض الاستغلال المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....88

المطلب 3: القرض الإيجاري والملف المطلوب للحصول عليه.....90

خلاصة الفصل:.....93

الخاتمة 94

قائمة المراجع.....97

قائمة الجداول و الاشكال.....

مقدمة:

يعتبر النظام البنكي من أهم الأسس التي تستند إليها أية منظومة اقتصادية على اختلاف الأزمنة والأمكنة، كما تعد فعالية هذا النظام وسلامته، أداة لتحقيق النمو الاقتصادي المستديم ورفع كفاءته ونظرا للدور الفعال الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال زيادة فعاليتها واستمرارها، فهي من بين أهم محركات النشاط الاقتصادي، وتتجسد أهميتها في كونها الممول الرئيسي للمشاريع الاقتصادية، وذلك بأحكام الرقابة على الكتلة النقدية المتواجدة في الاقتصاد والتأثير على حجم الائتمان المصرفي، خاصة أن البنوك التجارية تعتبر وسيط بين الأموال التي تبحث عن استثمار وبين الاستثمار الذي يبحث عن تمويل، والذي يتم إلا عن طريق الإقراض، فهذه الأخيرة من أهم استخدامات بالنسبة للبنك في تحقيق ربحيته، وهي تحقق مصلحة العملاء سواء كانوا من المودعين أو أصحاب المشروعات وباعتبار أن عملية منح القرض بتعدد أشكالها ونماذجها لا تخلو من المخاطر، وكيفية استرجاع هذه الأموال المقرضة عند حلول أجال استحقاقها، حيث أن البنوك تفقد ثقتها من طرف المتعاملين بالإضافة إلى انهيار الثقة في النشاط المصرفي ككل، ومن ثم إهدار الوظيفة الهامة لهذا القطاع الحساس داخل الاقتصاد الوطني إذا تعرضت إلى فقدان تلك القروض، وهذا ما جعل البنوك تبحث عن وضع سياسات اق ا رضية في منح القروض من أجل تفادي أو التقليل من هذه المخاطر، وبالأحرى إيجاد صيغة لتسييرها وبهذا فإن السؤال الجوهري الذي نسعى للإجابة عليه يمكن أن نطرحه على النحو التالي:

كيف تؤثر القروض على عملية التنمية الاقتصادية؟

ويندرج ضمن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تجسده، ولها علاقة مباشرة به وتتمثل في ما يلي:

ما هي مخاطر القروض؟ وما هي المعايير الواجبة لمواجهة هذه المخاطر ؟

كيف يقوم البنك بإتباع وتسيير مخاطر القروض؟

هل للبنوك دور فعال في التنمية الاقتصادية؟

للإجابة عن كل هذه التساؤلات علينا أن ننطلق من عدة **فرضيات** مبدئية وهي:

تختلف المخاطر بتنوع الخدمات والقروض الممنوحة، وكذا ضعف المتابعة من طرف المصرف لهذه القروض، كما تتنوع المعايير لمواجهة المخاطر بالنسبة للبنك، وأيضا مع ما يتلاءم والمعايير الدولية، تعتبر الضمانات من الإجراءات الوقائية لمخاطر القروض، ومن الأدوات الفعالة على ضمان استمرارية النشاطات التمويلية الممارسة من طرف البنك؛

للبنوك دور فعال في تقديم القروض ومنه المساهمة في إنعاش الاقتصاد وكذا دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

أسباب اختيار الدراسة:

تم اختيار الموضوع لدوافع ذاتية في حب الإطلاع على أعمال البنوك وخدماته سواء في عمليات الاستثمار وكذا تأثيرها على الاقتصاد الوطني، وقصد تسليط الضوء على مخاطر التي يتعرض لها البنك من خلال تقديم القروض، وكيفية الوقاية منها في حالة تحقق هذه المخاطر، بالإضافة إلى اعتبارها من أدوات النهوض الاقتصاد وكذلك إثراء الرصيد العلمي وزيادة المعارف في مجال تخصصنا " اقتصاد نقدي و بنكي"، والرغبة الشخصية في التعرف على كيفية إتمام بعض الأعمال المصرفية على أرض الواقع وذلك من خلال الدراسة الميدانية.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى:

إعطاء نظرة عن القروض البنكية؛

التعرف على المخاطر التي تتعرض لها القروض وكيفية تسييرها؛

مدى تأثير القروض في إحداث التنمية الاقتصادية؛

المنهج المستخدم:

للإجابة على الأسئلة المطروحة أمامنا اعتمدنا على منهجين وذلك حسب طبيعة الدراسة التي تنقسم بين الجانب النظري والتطبيقي، ففي الجانب النظري انتهجنا على المنهج الوصفي من خلال استعراض لمدخل عام حول البنوك التجارية بالإضافة لمختلف أنواع القروض، مخاطرها وطرق تسييرها، وكيفية تأثير هذه الأخيرة على التنمية الاقتصادية، ومن جهة أخرى استعنا بالمنهج التحليلي قصد إسقاط الجانب النظري على التطبيقي من خلال الدراسة الميدانية التي تمت في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة عين كرمس – تيارت – "وتحديدا بمصلحة القرض.

هيكل الدراسة:

من أجل تغطية الموضوع طبقا للأهداف التي حددناها قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول:

فالفصل الأول سيكون بعنوان تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، حيث قسم إلى ثلاث مباحث، فالأول نقوم إعطاء لمحة حول البنوك ومختلف القروض التي تمنحها، والمبحث الثاني سنطرق إلى عموميات حول مخاطر القروض البنكية، والثالث سيكون موجه إلى كيفية تسيير مخاطر هذه القروض؛

الفصل الثاني سوف يتمحور حول أثر القروض البنكية في عملية التنمية الاقتصادية، وسنقوم

بتقسيمه أيضا إلى ثلاث مباحث، فالمبحث الأول سنتعرف إلى نظرة عامة حول التنمية الاقتصادية، والثاني مكانة القروض في عملية التنمية الاقتصادية، والثالث يكون علينا من الضروري دراسة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على القروض البنكية؛

الفصل الثالث يتمثل في دراسة حالة نحاول إسقاط الجانب النظري على التطبيقي، فالمبحث الأول معنون تحت عنوان تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، والمبحث الثاني سنتعرف على سياسات منح القرض في البنك، والثالث نقوم بدراسة تطور طلبات القروض لتمويل المؤسسات صغيرة و متوسطة .

نختم هذا الموضوع بجملة من الاستنتاجات وعلى ضوءها قمنا بتقديم مجموعة من الاقتراحات التي نراها ضرورية وتكون بمثابة مساهمة متواضعة من جانبنا.

الفصل الأول:

تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية و القروض

المبحث الثاني: أساسيات حول مخاطر القروض و أنواعها

المبحث الثالث: تسيير مخاطر القروض البنكية

تمهيد

تعتبر البنوك أكثر المؤسسات المالية فعالية في النظام المالي ، و إن من أهم استخداماتها القرض لاعتباره الجانب الأكبر منها، و يعد أيضا من أكثر مجالات الاستثمار جاذبية للبنك، نظرا لارتفاع العوائد المتولدة عنه، و بالتالي تحقق أهداف البنوك، و عليه يكون من الملائم إلقاء الضوء على ماهية البنوك التجارية و القروض، و مختلف أنواعهما، بالإضافة إلى الاعتبارات الواجب أخذها عند منح القرض.

المبحث الأول : عموميات حول البنوك التجارية و القروض

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية و أنواعها.

قبل الحديث وتوضيح النشأة التاريخية للبنوك و تطورها يجدر بنا أولا معرفة أصل كلمة "بنك"، يرجع أصل الكلمة إلى كلمة Banko الإيطالية و هي كلمة يقصد بها المائدة أو الطاولة التي يجلس عليها الصيارفة في العصور الوسطى، و الذين كانوا يقبلون إيداعات كبار الأثرياء و التجار ليحتفظوا بها على سبيل الأمانة، على أن يقوموا بردها لهم عند طلبها و كانوا يحصلون مقابل ذلك على عمولات وذلك بغرض وقاية هذه الأموال من السرقة[1]، و من هنا نشأ المعنى الشاسع لكلمة بنك (مصرف) و أصبح المكان الذي تتم فيه تخزين النقود و تداولها .

كانت نشأة البنوك و تطورها عبر العالم نتيجة ظروف فرضتها التطورات الاقتصادية على مر العصور، فتعود البدايات الأولى لعمليات المصرفية إلى عهد بابل بالعراق في الألف الرابع قبل الميلاد، أما الإغريق عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بدايات العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات، حفظ الودائع و منح القروض، أما فكرة الاتجار بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصراف الذي يكتسب دخله من مبادلة العملات سواء كانت عملات أجنبية أو محلية، أما البنوك بشكلها الحالي فقد ظهرت في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى بعد ازدهار المدن الإيطالية على إثر الحروب الصليبية، فقد كانت تلك الحروب تستلزم نفقات طائلة لغرض تجهيز الجيوش، كما أن العائد منها من المحاربين قد جلبوا معهم خيرات كثيرة سواء عن طريق النهب أو الشراء، و يترتب على هذا النشاط تكدس في الثروات و نموا متزايدا للعمليات المصرفية، كان التاجر و الصيرفي من أكثر المستفيدين من هذا التحول الكبير، و قد قضت ضرورة التعامل شيوع فكرة قبول الودائع من اسم لاسم بحضور الطرفين.

و أخيرا ظهرت شهادات الإيداع لحامله التي انبثق منها الشيك و كذلك البنكنوت بشكله الحديث، و لم يكتفي الصيارفة بمجرد قبول الودائع فعملوا على استثمار أموالهم الخاصة بإقراضها للغير نظير الفوائد التي يحصلون عليها منهم، و بالتالي حققوا من وراء ذلك أرباحا طائلة [2] ، و بعد هذه الممارسات المصرفية سمح لبعض العملاء بسحب مبالغ تتجاوز قيمة ودائعهم و هو ما يعرف اليوم السحب على المكشوف

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود و البنوك، الدار الجامعية للطباعة و النشر، مصر، 2007، ص117.

[2] محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة ،2008، ص25.

لكن الإفراط في هذا الأخيرة أدى إلى إفلاس الكثير من التجار و ذلك نتيجة عدم قدرة العملاء بتسديد ديونهم.

وظهر بعد ذلك أول بنك حكومي في البندقية و كان ذلك سنة 1157م، و في عام 1609م أنشأ بنك أمستردام، و بنك إنجلترا ظهر عام 1694م، و استمرت البنوك في التطور من حيث قوانينها و تشريعاتها التي وضعت من أجل تقديم أفضل خدمة للعملاء لاستقطاب أكبر عدد منهم و لزيادة أرباحها كمؤسسات ربحية بالدرجة الأولى[1].

انطلاقا مما سبق يجب علينا إعطاء تعريف موحد و شامل للبنك، لكن ذلك يعتبر صعبا لأن معظم البنوك في مختلف البلدان تباشر نشاطها في الحدود التي ترسمها لها تشريعاتها، فسنتطرق إلى بعض التعريفات له منها التقليدية و الحديثة.

فمن وجهة النظر الكلاسيكية (التقليدية) يمكن القول أن : البنك مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء ، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال و تحتاج إلى الحفاظ عليه

و تنميته، و المجموعة الثانية تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كليهما [2].

أما من الزاوية الحديثة توجد تعاريف مختلفة منها من يعرف البنوك على أنها : مؤسسات إيداعيه تلعب دورا رئيسيا في تدفق الأموال إلى المقرضين، الذين لديهم فرص استثمار إنتاجية، فإنها مهمة لضمان أن النظام المالي و الاقتصاد الوطني يعملان على نحو مستقر و سلس و كفء [3] .

و كمفهوم شامل للبنك فيعرف بأنه : مؤسسة نقدية تقبل الودائع، تمنح القروض و تقدم خدمات مصريفية متنوعة للعملاء، و بهذا المعني فإن المصرف يتولى مهمة تعبئة المدخرات من الأفراد و الوحدات الاقتصادية المختلفة التي تمثل جهات الفائض و تقدم القروض للوحدات الاقتصادية من أفراد المؤسسات والحكومة التي تمثل وحدات العجز، و في نفس الوقت تقدم البنوك التجارية خدمات حديثة و متنوعة للعملاء تتمثل في تحويل العملات و تقديم استشارات لهم و غيرها [4] .

---

[1] أنس البكري و وليد الصافي، النقود و البنوك (بين النظرية و التطبيق) ، دارا المستقبل للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ، 2009، ص110.

[2] محمد الصيرفي، إدارة المصارف ، دار الوفاء للنشر و الطباعة، مصر، الطبعة الأولى ،2007، ص07.

[3] محمد صالح القريش، اقتصاديات النقود و البنوك ، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ،2009،ص 29.

[4] هيل عجمي جميل و رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود و المصاريف و النظرية النقدية ، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ،2009، ص106.

تختلف النظم المصرفية من دولة لأخرى، و كل نظام مصرفي يتكون من مجموعة من البنوك المؤسسات المالية، و فيما يلي إطلالة سريعة على أهم أشكال البنوك.

- **البنك المركزي**: مؤسسة مالية مهمة بالنسبة للدولة و هو يقف على قمة النظام المصرفي، و يعتبر شخصية اعتبارية عامة و مستقلة، وهو بنك البنوك لأنه مسؤول عن السياسة النقدية و الائتمانية، يطلق عليه السلطة النقدية و يقوم ببعض العمليات المصرفية التي لا تقوم بها البنوك الأخرى و البنك المركزي بالرغم من أنه شخصية عامة مملوكة للجميع فإنه يقوم بكل الخدمات المصرفية للحكومة و يطلق عليه في هذه الحالة بنك الدولة و رغم ذلك فإنه مستقل عن الحكومة في مجال السياسة النقدية حتى لا تؤثر على عمله [1] ؛
- **البنوك التجارية**: تعرف البنوك التجارية على أنها تلك المؤسسات المالية التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة، و تزاول عملية التمويل الداخلي و الخارجي كما تباشر عمليات تنمية الادخار و الاستثمار المالي في الداخل و الخارج و المساهمة في إنشاء المشروعات، وما يتطلبه من عمليات مصرية تجارية مالية طبقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي[2]؛
- **البنوك الإسلامية**: هي مؤسسات مالية تلتزم بالأحكام الشريعة الإسلامية في كل أنشطتها و هي تقوم بقبول الودائع تحت الطلب و الودائع لأجل مثل البنوك التجارية إلا أنها تختلف عن البنوك التجارية في طريقة توظيف الأموال، حيث أن البنوك التجارية تعتبر الفائدة أساس التعامل، في حين أن البنوك الإسلامية تعتمد على صيغة إسلامية في توظيف أموالها، و يعتبر هذا البنك من البنوك التجارية بالنظر إلى الطبيعة الغالبة من النشاط الذي تزاوله [3]، و من بين الصيغ التمويلية المعتمد عليها في هذا البنك نجد المضاربة، المشاركة، المرابحة، المزارعة، الإجارة و السلم ...الخ ؛

- **بنوك الاستثمار**: و تسمى أيضا ببنوك الائتمان الطويل الأجل إن عملية هذه البنوك تكون موجهة لمن يسعى لتكوين أو تجديد رأس المال الثابت، لذا فهي تحتاج لأموال غير قابلة للطلب متى شاء المودع، أي أنها تعتمد في إقراضها للغير على رأسمالها بالدرجة الأولى و على ودائع لأجل [4]؛

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع سبق ذكره، ص120.

[2] فلاح حسين الحسيني و مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك(مدخل كمي و استارتيجي معاصر) ، دار وائل للطباعة و النشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص33.

[3] محمد الصيرفي، المرجع سبق ذكره، ص26.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع سبق ذكره ، ص120.

- **البنوك الإلكترونية:** المقصود بالبنوك الإلكترونية هو إجراء العمليات المصرفية بشكل إلكتروني و من أهم أشكالها الانترنت، و ذلك بإنشاء مواقع إلكترونية لهذه البنوك من أجل تقديم خدمات منها سحب الدفع و التحويل دون انتقال العميل إليها، و يستخدم غالبا مصطلح المجتمع اللانقدي للتعبير عن نمط التعاملات المالية السائدة في دول أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية، و الذي لا يعتمد على حمل و تداول النقود، بل يستخدم خدمات إلكترونية، و هو ما أصبح يطلق عليه حاليا النقود الإلكترونية تمييزا عن النقود الورقية[1]؛
- **البنوك المتخصصة:** هي بنوك تقوم بالعمليات المصرفية، تتخصص في تمويل قطاعات اقتصادية معينة، و تقوم هذه البنوك بتشغيل مواردها في قروض يغلب عليها أن تكون طويلة الأجل، و موارد هذه البنوك ليست من الودائع كما هو الحال في البنوك التجارية، و لكن من رأسمال البنك و من سندات و القروض العامة التي تصدرها و تشترك فيها البنوك التجارية كنوع من أنواع الاستثمار عندها، لذا فإن البنوك المتخصصة لا تستطيع التوسع المستمر في نشاطها إلا في حدود مواردها عن طريق الودائع و ما تقدمه من إغراءات للمودعين كي يزيدوا من مقدارها [2]، هذا و يمكن تقسيم البنوك المتخصصة إلى الأنواع التالية:

- البنوك الزراعية : هي بنوك متخصصة في إقراض المزارعين لفترة قصيرة الأجل، لغرض خدمة المحصول أو تسويقه، لقاء فائدة مناسبة على القرض يتقاضاه البنك[3] .
- البنوك الصناعية: هي مؤسسات مالية تتولى بالدرجة الأساسية تقديم القروض المصرفية إلى القطاع الصناعي و تهدف بشكل رئيسي إلى المساهمة الجادة و الفاعلة في عمليات التنمية و التطور ضمن هذا القطاع، و بما يساهم في بناء قاعدة صناعية متطورة و غالبا ما تقدم قروضها لمدة طويلة ومتوسطة الأجل[4]؛

- البنوك العقارية: هي بنوك تقوم بتوظيف أموالها في منح قروض ذات آجال مقابل رهن عقاري بضمان أراضي زراعية، و ذلك لاستصلاح الأراضي أو بناء عقارات، و في أغلب الأحيان توضع هذه البنوك تحت إشراف الدولة للمحافظة على ثروتها [5]؛

---

[1] طارق طه، إدارة البنوك و تكنولوجيا المعلومات، دار الجامعية الجديدة، مصر،2006، ص121.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ،ص 125.

[3] رائد عبد الخالق و آخرون، إدارة المؤسسات المالية و المصرفية ، دار الأيام للنشر و التوزيع، الأردن ، الطبعة العربية ،2013، ص96.

[4] فلاح حسين الحسيني و مؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سبق ذكره ، ص42.

[5] محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره ، ص27.

- بنوك التجارة الخارجية : تتخصص هذه البنوك في تمويل التجارة الخارجية و المعاملات الدولية، والهدف من إنشاء هذا النوع من البنوك هو مساعدة التجارة الخارجية و النهوض بها و تنميتها عن طريق ما يقدمه البنك من قروض مصرفية ، التي يمنحها بما في ذلك قروض طويلة الأجل، و كذلك تمنح هذه البنوك تسهيلات ائتمانية مختلفة الأجل للمؤسسات الصناعية ، لكي تستعين بها في النهوض بالانتاج المخصص للتصدير من حيث الكم، و شراء المواد الأولية و سلع الوسطية اللازمة للوحدات الاقتصادية التي تقوم بهذا النوع من الأنتاج، و هذه البنوك تختص بفتح الإعتماد الازم لعمليات المقايضة و التبادل الثنائي مع الدول الأجنبية و عمليات إعادة التصدير، و يمكن أن يعتمد في تمويل عملياته على موارده التي تتكون من حصيلة العملات الأجنبية الواردة للدولة، ة التسهيلات الائتمانية التي يحصل عليها من البنوك الأجنبية[1].

المطلب الثاني: خصائص البنوك التجارية و وظائفها

تطرقنا في المرجع السابق الى مختلف أنواع البنوك التجاري، و هذه البنوك لها خصائص تميزها عن المؤسسات الأخر و بالتالي يجب علينا معرفة هذه الخصائص بالإضافة إلى الإطار التنظيمي لها، مع العلم أنه لا يوجد هيكل موحد إنما يختلف إختلاف الوظائف المقدمة من طرفها ، لذا سيكون لنا حديث في هذا المطلب عن خصائص البنوك التجارية و وظائفها.

1- خصائص البنوك التجارية:

تمثل هذه الخصائص عناصر السياسة الائتمانية، التي عن طريقها يضمن البنك حسن إستخدام الموارد المتاحة لديه، و تحقيق عائد مناسب له لهذا فهو يسعى لتحقيقها، و سوف نقوم بإضاح هذه العناصر:

- الربحية: إن الوظيفة الرئيسية لإدارة البنك التجاري هي تحقيق الأرباح و بالتالي زيادة قيمة ثروة مالكيه، أي لا تقل عن تلك التي تحققها المشاريع الأخرى و التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر، و توزيعها عليهم بعد الاحتفاظ بجزء منها على شكل احتياطات إجبارية و اختيارية و مخصصات متنوعة و أرباح غير معدة للتوزيع، و لكي يحقق البنك هذه الأرباح فعليه أن يوظف الأموال التي تحصل عليها من المصادر المختلفة، و أن يخفض نفقاته و تكاليفه لأن الأرباح هي الفرق بين الإيرادات

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره، ص129.

الإجمالية و النفقات الكلية، و الإيرادات الإجمالية للبنك تتكون بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض و الاستثمار التي يقوم بها البنك بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله، أما النفقات فتتمثل في نفقات إدارية تشغيلية و الفوائد التي يدفعها على الودائع الأفراد لديه، بالإضافة إلى الخسائر الرأسمالية التي قد تنشأ عن انخفاض القيمة السوقية لبعض أصوله و القروض التي قد يعجز البنك عن استردادها و تتركز المصلحة الاقتصادية في تحقيق أكبر فائض ممكن بين إيراداته الإجمالية ونفقاته المختلفة، و يسعى البنك إلى تحقيق هذا الهدف عن طريق تقليل نفقاته من ناحية و عن طريق تحقيق أكبر إيراد إجمالي من ناحية أخرى، و بالتالي الربحية تظل الهدف الأسمى الذي تنشده إدارة البنك من أجل البقاء و كذلك إرضاء مالكي أو أصحاب رؤوس الأموال [1]؛

- السيولة: هي تمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في الودائع تستحق عند الطلب، ومن ثم يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة، حيث لا يجوز التأخر عن مواجهة الالتزامات مهما كانت الظروف، و تعد هذه السمة من أهم السمات التي تتميز بها عن المؤسسات الأعمال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المؤسسات تأجيل سداد ما عليها من مستحقات و لو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر السيولة الكافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين و يدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض البنك للإفلاس[2]؛
- الأمان: يتسم رأس المال للبنوك التجارية بالصغر إذ لا تزيد نسبته إلى مجموع الموجودات عن 08% حسب مقررات لجنة بازل، وهذا يعني أن على البنك أن يتأكد من أموال موديعيه قد تم توظيفها بالشكل السليم الذي يكفل استردادها مع تحقيق عائد مناسب، و يتوقف على طول و قصر المدة على الضمانات الأصلية و التكميلية التي تصاحب قرار منح القرض حيث يتطلب دراستها وهي مخاطر العميل طالب الائتمان و مخاطر النشاط و مخاطر البيئة المحيطة كالعوامل الاقتصادية و السياسية والاجتماعية و القانونية كما تتعلق أيضا بحجم الائتمان المطلوب عن العملية و مدة الائتمان و نوع التمويل[3]

2- وظائف البنوك التجارية:

[1] زياد رمضان، إدارة الأعمال المصرفية ، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة السادسة ، 1997، ص119.

[2] سامر جلدة، البنوك التجارية و التسويق المصرفي ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، الأردن، الطبعة الأولى ، 2009،ص 20.

[3] صادق راشد الشمري، إدارة المصارف(الواقع و التطبيقات العملية) ، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ،2009،ص38.

فبل التطرق إلى وظائف البنك يجب علينا إعطاء نظرة عامة حول الهيكل التنظيمي للبنك، الذي يمكن تصوره من خلال إدارات البنك حيث تتضمن كل إدارة عدد من الأقسام التي تتولى مهام ووظائف هذه الإدارة، و تتمثل الإدارات الرئيسية للبنك في أربعة إدارات و هي كالآتي:

- إدارة القروض: تركز هذه الإدارة أساسا على تقديم الانواع المختلفة من القروض، و بالنسبة للبنوك كبيرة الحجم لا يكون هناك قسم واحد للقروض و إنما يكون هناك قسم لكل نوع منها، فمثلا قد يكون قسم للقروض التي تقدم للمؤسسات الكبيرة، و قسم لأصحاب الخدمات المهنية المختلفة و للمؤسسات المالية...الخ، كما تتم تحليل طلبات القروض و الإئتمان من خلال متخصصين، و ذلك في أقسام خاصة و هي تحليل طلبات الائتمان، و قسم الكمبيالات الذي يتم فيه توقيع العميل على أقساط القروض و الفائدة، و أخيرا قسم الشؤون القانونية و هو المسؤول عن رقابة عمليات منح القرض و التأكد من إذعان البنك للتشريعات و القوانين؛
- إدارة التمويل: و مهمتها هي الحصول على الأماول التي يستخدمها قسم القروض، فمعظم هذه الأموال يتم الحصول عليها من خلال قسم الودائع بأنواعها، بالإضافة إلى قسم البنوك الأخرى المتعاملة مع البنك و التي يتم الحصول على الأموال من خلال عمليات المقاصة بين الشيكات ، و تقديم الخدمات الإستشارية لهذه البنوك، كما تشمل على قسم الإستثمار الذي يختص بالاتجار في الأوراق المالية قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، و كذلك قسم التخطيط و التسويق و الذي تقع عليه مهمة تسويق الخدمات أو تقديم خدمات جديدة من أجل النمو و التوسع في المستقبل، و أخيرا قسم الرقابة و المحاسبة المالية الذي يتولى مراقبة السجلات المالية للبنك و التأكد من سلامة العمليات المحاسبية سواء بالنسبة للتدفق النقدي الداخل أو الخارج؛
- إدارة العمليات: تتولى شؤون البنك و التسهيلات المادية التي يملكها أو يستخدمها في عملياته اليومية كقسم حفظ السجلات الخاصة بكل من الإيداعات أو المسحوبات، و كذلك القروض للعديد من الأنواع المختلفة للعملاء، بالإضافة إلى قسم الكومبيوتر أو نظم المعلومات ، و كذلك قسم شؤون العاملين و الذي يختص بحفظ سجلات العاملين و برامج تدريبهم، كما تشمل على قسم للصرافة، وكذلك قسم الأمن و ذلك للحفاظ على أموال المودعين و ممتلكات البنك، و أخيرا قسم إدارة النقدية الذي يتولى إدارة الرصيد النقدي و متطلبات السيولة للأفراد و مؤسسات الأعمال؛
- إدارة الأموال المؤتمن عليها لدى البنك: و هي تتولى مهمة تقديم العديد من الخدمات الإئتمانية سواء للأفراد أو مؤسسات الأعمال بخلاف المهمة الرئيسية لإدارة القروض و الائتمان و هي تقديم

القروض بأنواعها المختلفة ومن أمثلة هذه الخدمات الاقسام التي تتولى إدارة أموال التقاعد، و كذلك قسم الذي يتولى إدارة شؤون الأملاك العينية، و يمكن توضيح مختلف الإدارات السابقة في هيكل في الشكل الآتي:

ادارات الأموال المؤتمن عليها لدى البنك:

المصدر : عبد الغفار حنفي و آخرون، الأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2006، ص140.

و يمكن تقسيم وظائف البنوك التجارية إلى وظائف تقليدية و أخرى حديثة و هي كالآتي:

1- الوظائف الكلاسيكية (التقليدية): و يمكن إجمالها فيما يلي:[1]

- قبول الودائع و تنمية الإدخار : تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول الودائع من الأفراد و الهيئات التي تدفع عند الطلب أو بناء على إخطار سابق أو بعد إنتهاء أجل محدد، و لا تقتصر وظيفة البنك على مجرد قبول هذه الودائع بل يتعدى هذه الوظيفة السلبية لتصبح وظيفة إيجابية، تتمثل في جذب هذه الودائع عن طريق تنمية الوعي الإدخاري و حذف الأفراد و الهيئات على الادخار؛
- مزاولة عملية التمويل الداخلي و الخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية: تعمل البنوك التجارية على تنمية الإدخار و قبول الودائع قصيرة الأجل لكي تستخدم الهذه الودائع في عمليات التمويل الداخلي و الخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية، و من أهم أنواع الاستثمارات التي تلجأ إليها البنوك التجارية لتميل المشروعات و خدمة الإقتصاد و التنميته ما يلي:

- منح (تقديم) التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل: فتقوم البنوك التجارية بتقديم القروض و السلفيات للعملاء لتميل عمليات الإنتاج و التسويق الداخلي و الخارجي، و تطالب البنوك التجارية العملاء في معظم الأحوال بتقديم الضمانات الكافية للبنك حتى يتجنب مخاطر عدم وفاء العملاء بإلتزماتهم أم تحد من هذه المخاطر؛
- المساهمات في إنشاء مشروعات جديدة أو تدعيم المركز المالي لمشروعات قائمة عن طريق الاكتتاب في رؤوس أموال هذه المشروعات، فتلجأ للإشتراك في أحد المشروعات عن طريق تقديم قروض طويلة الأجل، و ذلك لدعم الإقتصاد الوطني و المساعدة في تحقيق أهداف خطة التنمية؛
- الاستثمارات قصيرة الأجل في شراء الأسهم و السندات من الدرجة الأولى مثل السندات الحكومية و الأسهم و سندات الشركات التي يتأكد للبنك سلامة مركزها المالي، و كثيرا ما يلجأ البنك التجاري إلى تكوين محفظة أموال أوراق مالية تحتوي على تشكيلة من أوراق مالية التي يسهل تحويلها إلى نقدية دون التعرض للخسائر و هذا يتماشى مع عاملي السيولة و الأمان .

2- الوظائف الحديثة: و من أبرز هذه الوظائف ما يلي:[2]

- إدارة الأعمال و الممتلكات للمتعاملين؛
- تقديم الاستشارات الاقتصادية و المالية ؛

[1] محمد الصيرفي ، مرجع سبق ذكره ، ص14، 15.

[2] زياد رمضان، مرجع سبق ذكره ، ص24.

- تمويل الإسكان الشخصي ؛
- ادخار المناسبات؛
- سداد المدفوعات نيابة عن الغير ؛
- خدمات البطاقة الائتمانية؛
- تحصيل فواتير الكهرباء و الماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية، و يقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها؛
- مساعدة الشركات على بيع الإصدارات الجديدة من أسهمها، عن طريق قيامها بتلقي طلبات الاكتتاب في هذه الأسهم من الجمهور ؛
- خلق بعض أدوات الاستثمار المالي مثل شهادات الإيداع؛
- تحصيل الكمبيالات ؛
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية عن طريق الإقراض للمشاريع التنموية؛

المطلب الثالث: ماهية القروض و أنواعها

يمثل القرض المصرفي جانبا هاما من وظائف البنوك ،بالإضافة إلى أهميته للغالبية العظمة من الأفراد أصحاب المشروعات و غيرها من القطاعات الاقتصادية ، إذ قلما نجد في الحياة العملية مشروع يعتمد في نشاطه على موارده الذاتية ، بلى أن هذه المشروعات تسعى عن طريق القروض المقدمة ، ومنه لابد من وجود مجموعة من العناصر التي يجب توفرها في القرض ، ومما يجدر بنا في هذا المطلب معرفة ذلك .

1- ماهية القروض البنكية

يختلف مفهوم القرض من باحث لأخر كل حسب تخصصه و حسب وجهة نظره ، لذا تعمدنا تقديم تعاريف مختلفة لتوضيح الرؤية أكثر .

تعريف اصطلاحا :استمد القرض تعريفه أصلا من كلمة "Crédit" بالانجليزية و التي جاءت في اللفظ اللاتيني "Creds" التي تعني الاعتقاد حيث اشتقت منها "Cred"التي تعني الثقة [1]

تعريف اقتصاديا :توجد عدة تعاريف للقرض فمنها من يعرفه على انه تزويد الأفراد و المؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال و فوائدها و العمولات المستحقة

[1] جميل الزيدانيين و السعودي ، أساسيات في الجهاز المالي ، دار وائل لنشر و التوزيع، الأردن، طبعة الأولى ، 1990، ص41.

عليها و المصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، و يتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة تعسر العميل، وعدم قدرته على سداد دون أن يتحمل البنك أي خسارة مالية [1]

بينما يعرفه البعض بأنه الثقة التي يليها البنك للمتعامل معه لإتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه، و الثقة تتمثل بين البنك و العميل بعدما وجد البنك أن هذا العميل هو أهل لهذه الثقة[2]، و يمكن تعريفه أيضا منح الدائن لمدينه أجلا معينا لدفع الدين، كأن يتم البيع بثمن غير حاضر و بتاجيل دفع الثمن تتم عملية الائتمان ، كما أن هناك صورة أخرى له تتمثل في تقدم شخص لأخر بطلب مبلغ من النقود بصفة قرض، و يتم الاتفاق في الحصول على مبلغ القرض على الفور من جانب، و تأجيل سداد مبلغ القرض نفسه في زمن مقبل من جانب آخر .

و من خلال هذه التعريفات تبين لنا العملية الاقراضية ترتبط بمجموعة من العناصر و المتمثلة في الآتي: [3]

- تواجد دين أي قيا علاقة مديونية بين الدائن و المديون أيا كان سبب هذه العلاقة، و القرض يفترض تواجد الثقة بين الدائن و المدين ؛
- أن يكون هذا الدين في صورة نقدية ؛
- تواجد الفاصل الزمني، فهناك الفارق الزمني بين وقوع الدين و الوفاء به، و هذا الآجل النقدي لا يتحقق بدون القرض ؛
- تواجد عنصر المخاطرة، فعندما يقدم الدائن على منح الدين للمدين، و مع انتظار فترة معينة، فإن احتمال عدم دفع الدين يمثل خطرا للدائن، و لذلك فإن هناك مقابلا لتحمل هذه المخاطرة تتمثل في الفائدة.

و القرض يتميز بعدة خصائص نوجزها فيما يلي: [4]

[1] حسن سمير عشيش، التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسع النقدي في البنوك ، مكتبة المجمع العربي للنشر و التوزيع، الأردن، ،الطبعة الأولى، 2010، ص 58.

[2] جميل الزيدانيين و السعودي، المرجع سبق ذكره ، ص41.

[3] عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفين ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008، ص40.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ،ص144.

- الاعتماد الكامل على المعلومات الموثقة المتاحة عن المقترضين و أوضاعهم في السوق من خلال الاستعلام عنهم سواء من خلال مؤسسات المالية السابق لهم التعامل معها كالبنوك مثلا أو بيوت الخبرة، و كذا الاستناد في القرار الائتماني إلى البحث و تحليل المراكز المالية لها، و كذا الدراسة المتأنية للهيكل الإداري للمنشأة طالبة الاقتراض؛
- الاعتماد على الكشوف الرسمية لحركة حسابات طالب التسهيل الائتماني، سواء داخل البنك نفسه أو لدى البنوك الأخرى المتعامل معها؛
- في حالة تمويل المتوسط أو طويل الأجل يتعين اعتماد على قائمة التدفقات النقدية المتوقعة للتحقق من كفاية فائض التدفق النقدي المتوقع في المستقبل للسداد أقساط التمويل ، و كذا خدمات الدين من عمولات و فوائد تستحق مستقبلا؛
- النظر بعين الاعتبار إلى الضمانات التي يتعين أن يوفرها المدين الدائن .

بالإضافة إلى أن القرض له عدة مزايا نذكر منها : [1]

- الاقتصاد في استعمال النقود، بمعنى أن منح الأجل يغني مؤقتا عن استعمال النقود القانونية سواء معدنية أو ورقية، وبذلك يسهل الأجل من التعامل بغير اضطرار الأطراف للتعامل بالنقود مؤقتا؛
- إن وجود القرض يفتح أفاقا رحبة أمام الطاقات الخلاقة و أصحاب المواهب في المجتمع، فكثيرا من هؤلاء قد يكونوا في انتظار الفرصة التي تتيح لهم الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعات أو تطبيق اختراعات تعود على المجتمع بأكبر الفوائد، إذ يكفل القرض للمنظمين أن يقترضوا المال اللازم و يحولوه إلى مشاريع ؛
- عن طريق نظام القرض يستطيع البنك أن يمنح عملاءه قروضا بمبالغ كبيرة من الرغم من الاحتفاظ باحتياطي نقدي قليل نسبيا، فالبنوك تقرض أضعافا ما يودع عندها بواسطة الأفراد و الشركاء، وهكذا بوصف البنك بأنه صانع القرض .

2- تصنيفات القروض البنكية

هناك عدة أشكال تتخذها عمليات القرض المصرفي، ويمكن تقسيمها حسب عد معايير.

I معيار الغرض من القرض

وفقا لهذا المعيار ينقسم إلى ثلاثة انواع استثماري، تجاري و استهلاكي :[2]

[1] عبد الله خبابة، مرجع سبق ذكره ، ص41، 42.

[2] زينب عوض الله و أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي و الصرفي ، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى ، 2003، ص79

1. الغرض الاستثماري: تلجأ إليه المشوعات عادة من أجل توفير احتياجاتها من رؤوس أموال ثابتة (أراضي، مؤسسات و تجهيزات فنية مختلفة)، وغالبا ما يكون هذا القرض طويل الأجل ، و تمثل السندات الأدوات المناسبة للحصول عليها؛
2. القرض التجاري: تلجأ المشروعات بغرض تمويل جزء من رأسمالها العامل أو الجاري (مثل مشتريات المواد الأولية، أجور العمال و مصاريف الصيانة و الوقود و غيرها)، كذلك قد يلجأ الأفراد لتمويل عمليات تصريف المنتجات التي يتاجرون فيها، و هذا القرض يكون عادة قصير الأجل، و الادات المناسبة لتداوله في الكمبيالات
3. القرض الاستهلاكي: هذا النوع يكون من أجل تمويل الأفراد احتياجاتهم من السلع المعمرة (كالسيارات و الثلاجات و غيرها)، و عادة ما يكون هذا القرض متوسط الأجل، و يأخذ شكل البيع بالتقسيط حيث يمنح المتجر البائع قرض للفرد المشتري، و في الغالب يحصل هذا المتجر نفسه على قرض من البنك الذي يتعامل معه او من المشروع الذي يشتري منه بضاعته أو حتى من بنوك متخصصة في هذا النوع من القروض.

II أنواع القروض من حيث آجال الاستحقاق

تنقسم القروض حسب هذه المعايير إلى قروض قصيرة الأجل، متوسطة و طويلة الأجل

- **قروض قصيرة الأجل**: هو القرض الذي يقدم إلى المؤسسات لتميل نشاط الاستغلال لكي يعطي للدولة الانتاجية المرونية اللازمة، كما يطلب للمساهمة فيسد العجز في الصندوق، أو الرغبة في شراء أو استبدال تجهيزات، و مدته الزمنية أقل من سنة، و هي تمثل الجانب الأكبر من قروض البنوك، و تعد أفضل أنواع التوظيف لديها، و هي تمنح بغرض تمويل الأنشطة التجارية للعملاء، و قد يحدد لها برنامج زمني للتسديد للتخفيض بحيث تحل موارد العملاء الذاتية تدريجيا محلها، أو تجدد تلك القروض في تواريخ استحقاقها بشكل دوري من عام لآخر[1] .

ولهذا النوع من القروض عدة صور نذكر منها :[2]

[1] صلاح الدين السيسي، القطاع المصرفي و الاقتصاد المصرفي، علام الكتب للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص 38.
[2] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص ص 62-65.

- تسبيقات على الحساب الجاري للمنشأة لدى البنوك: و تتمثل هذه الوضعية في قيام البنك بالسماح للمنشأة صاحبة الحساب الجاري يتجاوز رصيدها الدائن لدى البنك إلى حد متفق عليه، أي يمكن أن يكون حسابها لدى البنك مدينا.
- السحب على الكشوف: طريقة تمويلية يمنحها البنك للمؤسسة التي تكون عادة من عملائه الدائمين، فيسمح لها باستخدام أموال أكبر مما هو موجود برصيدها لدى البنك خلال مدة تتراوح بين 15 يوما و سنة.
- تسهيلات الصندوق: و هي القروض التي تمنحها البنوك للمؤسسات التي تعاني من صعوبات في السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا، و الناتجة عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات، حيث تهدف لإلى تغطية الرصيد المدين إلى أن يتم التحصيل لصالح الزبون.
- القروض الموسمية: الطبيعة الموسمية للعديد من نشاطات المؤسسة كالشراء و الإنتاج و البيع تجعل المؤسسة في حاجة إلى قروض تتلاءم مع هذه الميزة و الموجهة لتمويل التكاليف المختلفة المرتبطة بدورة الإنتاج الموسمية، و منه فإن هذا النوع من القروض يستعمل لمواجهة حاجيات الخزينة الناجمة عن النشاط الموسمي كنشاطات إنتاج و بيع اللوازم و الأدوات المدرسية أو إنتاج و بيع بعض المحاصيل الزراعية الموسمية، فبارتباط النشاط الموسمي بدورة الاستغلال فإن مدة هذه القروض لا تتعدى تسعة أشهر.
- قروض الربط: هو عبارة عن قرض يمنح للزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤكد، و لكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية.
- تسبيقات على البضائع: هو عبارة عن قرض يقدم للزبون لتمويل مخزون معين و حصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض، و ينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة، طبيعتها، مواصفاتها و مبلغها إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها.
- الخصم التجاري : هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون، و تتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق، و يحل محل هذا الشخص من الدائنة إلى غاية هذا التاريخ، فالبنك يقوم إذا بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها، و تعتبر عملية الخصم قرضا باعتبار أن البنك يعطي مالا إلى حاملها و ينتظر تاريخ استحقاق لتحصيل هذا الدين

- **قروض متوسطة الأجل:** تتراوح بين سنة و خمسة سنوات و هي تمنح بغرض تمويل الأنشطة الاستثمارية،و يحدد لها برنامج للسداد يرتبط بالتدفقات النقدية و المتوقعة، و التي تظهرها الدراسات الاقتصادية للمشروع المقتضى [1].
- **قروض طويلة الأجل** : تزيد أجلها عن خمس سنوات، و تمنح بغرض إقامة المشروعات الجديدة أو تطوير مشروعات قائمة[2]، و تلجأ المؤسسات لهذا النوع من القروض إلى البنوك لتمويلها نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكنها تعبئتها لوحدها، بالإضافة مدة الاستثمار و عدم حصولها في الفترة الأولى على فوائد.

III أنواع القروض حسب نوع الضمان

تنقسم القروض حسب هذا المعيار إلى النحو التالي:[3]

1. **القروض بضمان محاصيل زراعية** : لا تباشر البنوك التجارية في الوقت الحالي منح القروض الزراعية، نظرا للاضطلاع بنوك القروض الزراعية و التعاون بهذا العمل في كافة المحافظات، و يقتصر نشاط البنوط التجارية في حقيقة الأمر على تمويل تسويق بعض المحاصيل الزراعية و أهمها الأرز، و يخضع تمويل محصول الأرز لدورة موسمية موازية لدورة تمويل محصول القطن، و إن كان حجم التمويل اللازم لتسويق محصول القطن، و من ناحية أخرى فإن سرعة التصفية بالنسبة لمحصول الأرز أبطأ أحيانا تتبقى فضلة تنتقل إلى الموسم التالي.
2. **قروض بضمان أوراق مالية:** انكمش نشاط البنوك التجارية لهذا النوع من القروض بسبب الظروف التي أحاطت بسوق الأوراق المالية و أدت إلى انكماش حجم المعاملات بها، و تراعي البنوك عادة أن تكون الأوراق المقبولة كضمان للقروض التي تقدمها من الأوراق المتداولة في البورصة و التي يمكن الاقتراض بضمانها من البنك المركزي، و تحدد القيمة لكل ورقة استنادا إلى ذلك، و مع الأخذ في الاعتبار المركز المالي للشركة المصدرة للورقة.
3. **القروض بضمان الأوراق التجارية المخصومة:** يقصد بخصم الكمبيالات بيعها للبنك، و في هذه الحالة يتقاضى البنك الفوائد لغاية تاريخ الاستحقاق بالإضافة إلى بعض المصاريف البنكية، و تصبح الكمبيالة بعد ذلك ضمن أصول البنك و توظيفاته، و من ثم فإن البنوك تحرص على أن تكون الأوراق التجارية التي

[1] صلاح الدين السيسي، مرجع سبق ذكره ، ص39.

[2] نفس المرجع سبق ذكره ، ص39.

[3] عبد الغفار حنفي و أبو قحف عبد السلام، إدارة البنوك و تطبيقاتها ، دار المعرفة الجامعية، مصر، الطبعة الأولى ، 2000، ص ص 148-151.

تخصمها من الأوراق التي تتوافر فيها شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي و هي الكمبيالات التجارية التي تحمل توقيعيين تجاريين و لا يتجاوز تاريخ استحقاقها ستة أشهر.

4. **قروض بضمان بضائع**: تراعي البنوك عادة أن تكون البضائع في شكل ضمان للقروض التي تقدمها للعملاء من السلع سهلة التصريف التي لا تتعرض للتلف، حتى يتسنى لها تصفيتها إذا ما تعثر المدين في الوفاء بالتزاماته .
5. **القروض بضمان رهن عقاري**: لما كانت البنوك التجارية تعتمد في تمويل عملياتها على الودائع بصفة أساسية و أجلها يستحق الدفع عادة لأجل ما يتجاوز سنة، فهي تعرض على تجميد هذه الموارد في القروض العقارية التي تتسم بطابع طول الأجل و التي تحتاج إلى خبرة معينة و إجراءات قانونية متعددة في مرحلة الإقراض او ما دعت الحال إلى نزع ملكية العقار وفاء لدين البنك، و من ثم يقتصر هذا النوع من النشاط على البنوك العقارية التي وجدت أصلا لمزاولة هذا النوع من التوظيف، وعلى ذلك فإن قبول عقارات كضمان في البنوك التجارية لا تكون إلا على سبيل الضمان الإضافي أو كإجراء لاحق لمنح القرض، إذا ما شعر البنك بتطورات في مركز العميل لا تدعو إلى الارتياح أو من المحتمل أن تأثر على إمكانياته في السداد.
6. **قروض بضمان شخصي**: أشكال هذا النوع من القروض متعددة من أهمها القروض بكفالة شخص كامل الصحة حسن السمعة أو مقابل خطاب مصرفي ...الخ، و في هذه الأحوال يؤخذ في الاعتبار عند منح القرض سلامة المركز المالي للكفيل مقدرته على السداد إذ لم يتمكن المدين الأصلي من الوفاء.
7. **قروض بدون ضمان(على المكشوف)**: لا تقابل هذه القروض ضمانات عينية أو شخصية و إنما تمنح استنادا إلى الثقة في المقترض و غالبا ما تحصل عليها الوحدات الاقتصادية ذات المراكز المالية الممتازة، و يراعى في منحها بصفة أساسية الغرض الذي يستخدم فيه و توافر إمكانيات الواضحة للسداد.

IV أنواع القروض حسب نوعية العميل

يتم تصنيف القروض حسب هذا المعيار إلى الأنواع التالية:[1]

1. **القرض المقدم لمنظمات الأعمال**: و يقصد به القروض التي تقدمها البنوك لعملائها من منظمات الأعمال المختلفة، سواء الصناعية، أو التجارية أو الخدماتية، من الملاحظ أن هذا النوع من القرض يمثل الجانب الأكبر من محفظة القروض معظم البنوك التجارية، وعادة ما يشترط في عقد الائتمان ضرورة

[1] طارق طه، مرجع سبق ذكره ، ص ص346-348.

احتفاظ بالأعمال برصيد في حسابها لدلا البنك لا تقل نسبته عن 20% من قيمة القرض، و ذلك إذا ما كانت المنظمة ليست لها ودائع نقدية تعادل على الأقل نسبة 20% .

2. **القرض الزراعي**: و نعني به تلك القروض المقدمة لتمويل النشاط الزراعي، و هذه البنوك تقوم بمساعدة المزارعين لشراء بذور النباتات المختلفة، الأسمدة ، المعدات و الآلات الزراعية.
3. **القرض العقاري**: و يقصد به كافة القروض المستخدمة في تمويل الأنشطة العقارية، و هي قروض طويلة الأجل بطبيعتها، فقد يمتد البعض منها إلى 30 سنة، و كما أن البنوك الزراعية هي المختصة بتقديم الائتمان الزراعي، فإن البنوك العقارية هي المعنية بتقديم الائتمان العقاري، و عادة ما يكون العقار الذي يتم شراءه أو بناءه هو الضمان لسداد القرض.
4. **الائتمان الاستهلاكي**: و يشير إلى مختلف القروض التي تمنحها البنوك للأفراد بغرض تمويل شراء السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات، الثلاجات، الغسالات، و عادة ما يتم سداد هذا الائتمان في صورة دفعات شهرية إلى البنك.
5. **قروض البنوك**: و يتمثل في الائتمان الذي يمنحه البنك إلى البنوك التجارية الأخرى، و نظرا لأن مخاطر عدم السداد تلك القروض المحدود، فالفائدة عليها غالبا ما تكون منخفضة نسبيا، أما تاريخ استحقاقها فقد يكون يوما واحدا في أغلب الأحوال، و في أحيان أخرى يتم الاتفاق بين البنك المقترض و البنك المقرض على اعتبار القرض بمثابة وديعة بأخطار يحق للبنك المقرض استردادها بعد أخطار البنك المقترض.

المطلب الرابع: سياسات و معايير منح القروض

يمكن القول انه لا توجد سياسة ائتمانية نمطية مطبقة بكل البنوك، إلا أن هناك عددا من المتغيرات الواجب أخذها بعين الاعتبار عند تخطيط سياسة الائتمان المصرفي، ولهذا سوف نتعرف على سياسة الإقراض، بالإضافة إلى أسس و معايير منح القروض.

1- سياسة الإقراض في البنوك التجارية:

تعتبر سياسة الإقراض المرشد الذي يعتمد عليه كل بنك تجاري عند تعاملها مع القروض، وفيما يلي سنقوم بدراسة كل من مفهوم السياسة الاقراضية و مكوناتها و العوامل المؤثرة فيها.

I مفهوم سياسة الإقراض:

توجد عدة تعاريف للسياسة الاقراضية فيمكن تعريفها على أنها : تلك القواعد و الإجراءات و التدابير المرتبطة بتحديد حجم و مواصفات القروض و كذا الشروط و ضوابط منحها و متابعتها و تحصيلها، حيث يجب أن تكون هذه السياسة مرنة[1]، و هذه السياسة تعتمدها الإدارة الصرفية و بالخصوص إدارة القروض، و من هنا يمك استخلاص أهم أهداف هذه السياسة التي تسعى لتحقيق الأغراض التالية: [2]

- سلامة القروض التي يمنحها البنك؛
- تنمية أنشطة البنك و تحقيق عائد مرضي؛
- تأمين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في كافة مراحلها؛

II العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض:

يعتبر حجم و تكوين القروض كمتغير تابع دالة تتأثر بمجموعة من العوامل المستقلة و من اهم هذه العوامل ما يلي:[3]

1. سياسة البنك المركزي و السلطات النقدية: تؤثر السياسات التي يتبعها البنك المركزي في تحديد نوعية و حجم القروض الممنوحة من البنوك، و يتبع البنك المركزي مجموعة من الأدوات الرقابة الكمية المؤثرة على حجم الائتمان، و من أهم هذه الأدوات التحكم في نسبتي الاحتياطي القانوني و سعر الخصم، حيث يؤدي زيادة نسبة الاحتياطي القانوني إلى تخفيض الأموال المتاحة للبنوك المخصصة للتوظيف و العكس صحيح، هذا و يؤثر سعر الخصم في إمكانية حصول على موارد إضافية عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية الموجودة لديه إذ أن رفع الخصم يزيد من تكلفة القروض، و يرفع أسعار الفائدة عليها، و بالتالي يقلل من قدرة البنك على منح القروض؛
2. حجم رأس المال و حقوق الملكية: هيكل الموارد لدى البنك التجاري عادة من حقوق الملكية و الودائع و الأموال المقترضة من البنوك و المراسلين وفي مقدمة حقوق الملكية يبدأ البنك عادة برأس المال، و عموما فإن كل بند من هذه البنود له أهمية و تكلفة خاصة و يمثل تأثيرا ذو طبيعة معينة على نمط القروض؛
3. حجم الودائع و نوعيتها و طبيعتها: و تمثل الودائع الأساس الأول الذي تعتمد عليه البنوك في التوظيف، و يؤثر حجم الودائع المتاحة للبنك في حجم القروض الممنوحة فمن المعروف أن الودائع تحت الطلب أكثر عرضة للسحب من أي نوع أخر من الودائع، كما أن اتجاه الودائع المستمر للارتفاع يمكن ان

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ، ص145.

[2] رضا رشيد عبد المعطي، إدارة الائتمان ، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ،1990،ص209.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ، ص ص 147-150.

يغري البنك بزيادة توظيفه في الإقراض و الاستثمار، هذا و كلما كانت ودائع البنك مملوكة لعدد كبير من نوعيات العملاء، كلما زادت قدرة البنك في منح القروض طويلة الأجل هذا ويزيد من مرونة البنك في توظيف أمواله انتشار و النشاط في مناطق جغرافية متعددة؛

4. تكلفة الموارد: يعتبر حجم الإقراض الممنوح من البنوك دلالة لقدرتها على توفير الموارد اللازمة، و على البنك أن يقوم بتوفير هذه الموارد إلى الحد الذي تكون فيه التكلفة آخر مبلغ مودع تتبادل مع الدخل الأدنى من آخر مبلغ مقرض أو مستثمر، وكلما كبر حجم البنك كلما كانت لدى الإدارة مرونة أكبر في توظيف الموارد بشكل أفضل من البنوك الصغيرة؛
5. احتياجات السيولة في الأجلين القصير و الطويل: تعتبر السيولة من الأمور ذات الأسبقية التي يسعى البنك إلى تحقيقها، و عادة ما تحتفظ البنوك بمجموعة من الأصول السائلة مثل أذون الخزينة و الأوراق المالية الحكومية، و إذا ما احتفظ البنك من الأموال في صورة نقدية أو في صورة أصول سائلة آو قابلة للتحويل إلى نقدية فإنه بذلك يقلل من حجم الأموال المتاحة للإقراض؛
6. موقع البنك: يحدد موقع البنك بدرجة كبيرة تبعا لنوعية وحجم الطلب على القروض الممنوحة إذ أن المؤسسات الكبرى التي تحتاج إلى قدر ضخم من التمويل تسعى إلى وجود مراكزها الرئيسية بجوار المراكز المالية التي يمكنها الاتصال بها والحصول على احتياجاتها من التمويل اللازمة منها، كما أن نشاط المنطقة يمكن أن يؤثر على نوعية القروض الممنوحة، فوقوع الفرع في منطقة زراعية تكون معظم القروض بضمان محاصيل زراعية؛
7. الظروف والأوضاع الاقتصادية: يتأثر الطلب على معظم أنواع القروض المصرفية بشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي في المجتمع مع الأخذ في الاعتبار أن دورة نشاط البنك إذ تبدأ عادة قبل دورة النشاط الاقتصادي، ولذا تبدأ إجراءات الإعداد للقروض قبل موسم الاقتراض كما تنتهي الدورة بشهر أو شهرين

III . مكونات ومحتويات سياسة الإقراض:

تتكون سياسة الإقراض مما يلي[1] :

[1] عبد الغفار حنفي و آخرون، الأسواق المالية، مرجع سبق ذكره ، ص ص 194-196.

1. الاعتبارات القانونية: يجب أن تعكس السياسة الاشتراطات والقيود القانونية للتوسع أو لتقييد الائتمان، وبذلك لا يحدث تعارض بين السياسة الخاصة للبنك، والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي، والسياسة الائتمانية والقيود التي يضعها البنك المركزي؛
2. تقرير حدود ومجال الاختصاص: حيث تبين السياسة حدود ومجال الاختصاص ومستوى اتخاذ القرار في مجال منح القروض والتسهيلات، وعلى أن يقر مجلس الإدارة هذه التفويضات وحدودها كل سنة على الأقل؛
3. تحديد أنواع القروض التي يمنحها البنك: من المكونات الأساسية لسياسة الإقراض في البنك التجاري النص على القروض التي يتعامل فيها البنك، وبذلك يتم الفصل المبدئي بين المقبولة أي التي تتمشى مع سياسة البنك و تلك غير مقبولة؛
4. التكلفة أي سعر الفائدة والمصاريف الإدارية: يمثل هذا العنصر التكلفة المترتبة على منح الائتمان سواء في شكل مصاريف إدارية وعمولات أو سعر الفائدة، وقد تتعدد وجهات النظر في هذا الشأن، ولكن من الأفضل توحيد تكلفة الخدمة المؤدية داخل المنطقة الواحدة إذا كانت هذه التكلفة تحدد مقدما، وبصفة عامة لا بد من وجود خطوط أو معايير إرشادية تزود بها إدارة الائتمان لتقدير التكلفة حتى لا يحدث اختلاف بين الأفراد مما قد يسيء إلى البنك؛
5. شروط ومعايير منح القرض: بعد تحديد نوعية القروض أو مجالات منحها التي يتعامل فيها البنك، يتبقى تحديد الشروط الواجب توافرها لقبول طلب الحصول على القرض، وبذلك تشكل أساس القبول المبدئي، وبناء على ذلك تتم الإجراءات الأخرى كالتحري والاستقصاء عن طالب القرض، من حيث سمعته ومركزه المالي؛
6. إجراءات وخطوات الحصول على الائتمان: بمعنى أن تحدد هذه المسائل وتدون في كتيب، ويبدو ذلك واضحا في البنوك الكبيرة، ولا شك أن هذه الإجراءات تسهل من عملية تنفيذ السياسة.

2- معايير منح القروض

تعتبر عملية منح القرض من أهم وظائف البنوك، والتي يجب أن يعنى بدراستها وتقييمها من طرف موظفين البنك وذلك استنادا إلى عدة معايير أساسية عند تقرير منح القرض، وقبل التطرق إلى هذه المعايير يجب علينا في البداية معرفة الأسس التي يعتمد عليها عند تقديم القروض في البنوك، والمتمثلة في ما يلي[1]:

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي، إقتصاديات الائتمان المصرفي ، منشأة المعارف، مصر، الطبعة الأولى ، 2000، ص159.

- الموائمة: يجب أن تتوافر بين إجمالي التسهيلات المصرح بها للعميل الواحد وبين حجم موارده المالية المستثمرة في نشاطه ونوعية ذلك النشاط، ويرتبط ذلك بحد أقصى لها يمكن أن يمنح للعميل الواحد بما يكافئ تلاقي تشجيع العملاء على المغالاة في المتاجر بالملكية، أي بما يفوق طاقاتهم على نحو ينقل مخاطر نشاطهم على عاتق البنوك؛
- الاعتبارات القانونية للضمان العيني: قد يسود الاعتقاد أن القروض التي تقدمها البنوك التجارية بدون ضمان هي مضمونة بالكامل بواسطة المركز المالي القوي للعميل، لكن هذا ينطوي على إغفال للاعتبارات القانونية بما تكسبه الأولوية والتي ينص عليها القانون المدني، حيث ينص على أنه إذا كان الشيء المؤمن عليه منتقلا برهن حيازي أو برهن تأميني أو غير ذلك من التأمينات العينية فإن هذه الحقوق تنتقل إلى التعويض المستحق للمدين بمقتضى عقد التأمين؛
- التبادل: الذي يجب أن يكون بين القرض والضمان، بمعنى أنه عند صرف القرض يتعين نقل الضمان إلى البنك في حالة السداد يعاد نقل الضمان إلى العميل، كما أن التبادل قد يكون في الضمانات ذاتها، فعندما يقترض العميل بضمان شخصي فإذا توقف المدين الأصلي عند الوفاء بالتزاماته يجب أن يسفر فورا عن تحول الدين إلى دين مغطى بالضمان الإضافي كمثال رهن عقاري؛
- توزيع المخاطر الائتمانية: بمعنى ضرورة عدم تركيز الاقتراض المصرفي في قطاع واحد أو في نشاط واحد بل تنويع التعامل مع القطاعات الأخرى عند تقديم التسهيلات الائتمانية؛
- الالتزام بالسياسة الائتمانية للبنك المركزي: والمتمثل في القوانين الصادرة في هذا الشأن أو في قرارات مجلس إدارة البنك المركزي المنظمة لسياسة الائتمان في البنوك التجارية من خلال الوسائل والأساليب الموجهة للائتمان كما ونوعا وسعرا بما يشبع الحاجات الائتمانية المختلفة.

بعد تحديد الأسس المعتمدة عند تقديم القرض يتبقى معرفة مختلف المعايير الواجب توفرها لقبول طلب القرض، ويمكن حصر هذه المعايير في معايير مالية التي تعد المادة الخام كعملية التحليل المالي والمعلومات غير المالية، وسوف نقوم بإيجاز هذه المعايير في الآتي:

I التحليل المالي: هو يوفر البيانات والمعلومات مالية مرتبة في جداول وفقا لمواصفات معينة، فالتحليل المالي هو عملية من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط مشروع اقتصادي، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية و مصادر أخرى، وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم

أداء المنشأة بقصد إتخاد القرارات[1] وتعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي، وتشتق هذه النسب عن طريق تحديد العلاقة بين بند وآخر من بنود الميزانية للوصول إلى تحديد مدى توافر الإمكانيات المالية لدى المنشأة لتسديد قيمة الديون في مواعيد استحقاقها .

نموذج C5 : [2] وهو يعتبر من المعلومات غير المالية يجب التحقق من قدرة المقترض ورغبته في الوفاء بالتزاماته عندما يحين موعد استحقاقها، وتتلخص في خمسة معايير وهي كما يلي[3]:

1. الشخصية: تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وبالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة، فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزما بكافة تعهداته وحريصاً على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه القرض المطلوب؛

2. القدرة: وتعني باختصار قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات...الخ، ومعيار القدرة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، وعليه لابد للمصرف عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للعميل المقترض وتفاصيل مركزه المالي، وتعاملاته المصرفية السابقة سواء مع نفس المصرف أو أية مصارف أخرى؛

3. رأس المال: يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني، وعنصرا أساسيا من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد؛

4. الضمان: يقصد بالضمان مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد؛

[1] محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني ، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ، 2003، ص3.

[2] وفق هذا النوع من الدراسة يتم التركيز على خمسة عوامل أساسية يطلق عليها الخبراء تسمية C5، وذلك لكونها تتألف من خمسة عناصر تبدأ تسمية كل منها بالحرف C.

[3] حسن سمير عشيش، مرجع سبق ذكره ، ص ص61-62.

5. الظروف المحيطة: يجب على الباحث الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب القرض على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله، ويقصد هنا بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المؤسسة في إطاره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيرادا أو تصديرا.

ونخلص إلى أن الدراسة المتعمقة لهذه المعايير مجتمعة يمكن أن تقدم صورة واضحة عن وضع العميل طالب القرض مركزه الائتماني، إلا أن هذه المعايير تتفاوت في أهميتها النسبية فهناك بعض المراجع تميل إلى التركيز على المعايير الثلاثة الأولى كما ينظر إلى الضمان على أنه أقل هذه المعايير أهمية، وفي مراجع أخرى العكس.

المبحث الثاني: أساسيات حول مخاطر القروض و أنواعها.

تتسم الأنشطة الاقراضية للمصارف التجارية إلى أنشطة مأمونة وأنشطة تتعرض إلى مخاطر حيث أن وجهة النظر المعروفة عند اتخاذ قرار الاقراض و منح الائتمان تشير أنه لا يوجد استثمار أو إقراض خالي من المخاطر، كون القروض و المخاطر يتماشيان معا لذا يتطلب من مدراء المصارف فهم طبيعتها و التأكد من تقديرها و التصرف السليم حيالها.

المطلب الأول: تعريف خطر القروض و مكوناتها

بصفة عامة يمكن تناول بعض المفاهيم للمخاطر و التي تتفق مع طبيعة المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية:

- يعرف الخطر بأنه " الانحراف في النتائج التي يمكن أن تحدث خلال فترة محددة نتيجة موقف معين " و يقصد بالانحراف في النتائج الانحراف غير المرغوب فيه أو الانحراف العكسي في النتائج المتوقعة او التي يأمل تحقيقها، بينما الانحرافات المرغوب فيها لا تمثل خطرا بالنسبة للبنك.
- و يعرف الخطر بأنه " الفرق الموجب بين الاحتمال الفعلي و المتوقع لخسائر المادية المحتملة"، فإن البنوك تتوقع خسائر معينة و تتوقع معدل فائدة معين، فإن الخطر يتمثل في الانحراف الموجب بين الاحتمال الفعلي و المتوقع.
- و يعرف الباحثون المخاطر على أنها " أية أحداث مستقبلية تؤدي إلى أثار سلبية على أداء البنك مما يحول دون تحقيق أهدافه أو استغلاله للفرص المتاحة".
- المخاطر الائتمانية" هي شكل من المخاطر المتقابلة، و المخاطر المتقابلة هي تلك المخاطرة التي تحدث عند فشل الطرف الآخر للعقد أو الاتفاق من إنجاز ما يترتب عليه من التزامات ثم الاتفاق عليها من قبل الأطراف المتعاقدة، و هذا يعني الفشل في تقديم السلع و الخدمات، أو رفض تقديم القرض أو الفشل في تسديد المبالغ المقترضة في الوقت المحدد".[1]

[1] عيد أحمد أبو بكر، دراسات و بحوث في التأمين، دار الصفاء ، الأردن، الطبعة الأولى،2010، ص ص 355-356.

باختصار يمكننا القول بأن مخاطر القروض " هي تلك المخاطر التي تنشأ عن عدم قدرة العميل أو رغبته في الوفاء بالتزاماته إتجاه البنك، ضمن فترة زمنية معينة، و متفق عليها، أو تلك الناتجة عن ركود اقتصادي في قطاع معين أدى إلى عجز المقرضين على تسديد الديون" [1]

مكونات خطر القرض :

من مكونات خطر القرض يمكن أن نذكر:

1. خطر عدم الالتزام و هو عدم التزام المدين نظرا لعدم مقدرته أو رفضه احترام الأوقات المحدد لالتزاماته المالية المتعاقد عليها مع دائنيه بنسبة سواء لرأس المال أو الفوائد المترتبة على ذلك.
2. خطر تدهور قيمة القرض بمعنى أن قيمة القرض الذي كونها المقرض على المقترض قد تدهورت و هذا بدون أن تكون عملية الالتزام قد تأكدت إلا ان هذه الحالة قد تكون منبهة لحدوث هذا التعثر مستقبلا.
3. إرتباط خطر القرض بالنسبة من عدم التحصيل و يكون هذا الارتباط نظرا لتدهور الحالة المالية للمدين[2].

المطلب الثاني: أنواع مخاطر القرض

تعتبر مخاطر القروض إحدى أنواع المخاطر البنكية تتمثل فيما يلي:

1- المخاطر المتعلقة بالمقترض:

تتعدد المخاطر الخاصة بالمقترض و ذلك على النحو التالي:

أ. أهية المقترض و صلاحيته للاقراض: و في هذا الصدد يجي على البنك أن يطمئن إلى المتعاقد على القرض، و ذلك فيما يخص أهليته في التمثيل الجهة المستفيدة من القرض، أو الجهة التي تعاني العجز و إنه يملك السلطة التامة فيما يخص الاقتراض و الاقدام على التعاقد على البنك بكافة شروطه و ضماناته و في هذا الصدد وجب التعرف على الشكل القانوني للمؤسسة المقترضةن و مكانة و حدود سلطة المكلفين بالاقراض فيها ، حتى يطمئن البنك على عدم وجود تجاوز الحدود المفوض فيها

ب. السمعة الائتمانية للمقترض، أي التحقق من المعلومات التي يجب تجميعها عنه، و التي تعكس مدى احترامه لتعهداته ووفائه بالالتزامات في مواعيدها، و تهتم البنوك بالتعرف على ما إذا كان

[1] عدنان تايه النعيمي، إدارة الائتمان، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2010، ص 244.

[2] E lamarque , management de la banque , Pearson édition , parie , France p 58.

المقترض قد اعتاد على أن يماطل في السداد، و أنه لا يوفي إلا بالضغط عليه فضلا إلى أهمية الاطمئنان إلى حسن نواياه في التعامل و أمانته، و هذه الأمور و غيرها يتم رصدها في تعاملاته السابقة و هذه الحيطة و الحذر لا بد منها لأنه يوجد بعض العملاء الذين يستغلون الفراغات القانونية و يقومون بالنصيب و الاحتمال مثل تقديم بضائع تالفة كضمان، أو كمبيالات مزورة : ، و غيرها من تقنيات الغش و التزوير و ذلك على الإدارة البنكية الجيدة أن تتعامل بحذر و أعين منصوبة على جميع الجوانب المرتبطة بأي طريقة بال عاملين

ج. السلوك الاجتماعي للمقترض: يوجه المنظار التحقيق إلى العلاقات الائتمانية المختلفة التي حول العميل، فالتصرفات الشخصية قد تأثر على نشاط المقترض، و قد تسبب له بعض الصعوبات المالية.

د. المركز المالي للمقترض: و يعاون في الوصول في دراسة القوائم المالية مثل الميزانية وحساب التشغيل و المتاجرة و حساب الأرباح و الخسائر، و استخراج المؤشرات المالية المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل التمويلي للمنشأة، و مدى اعتمادها على الاقتراض الخارجي، و سيولة أصولها و تطور نشاطها و حجم أعمالها، و معدلات الأرباح المحققة، و مدى تماشيها مع المعدلات السائدة في النشاط المماثل.

هـ. المقدرة الانتاجة للمقترض: تتحصل عليها البنوك بالبحث و الاستعلام عن مدى كفاءة العميل في استغلال عوامل الإنتاج المختلفة و كذلك الأسلوب المتبع، و التنظيم الداخلين و مختلف علاقاتها الخارجية، دون أن ننسى مدى خبرة و كفاءة عملها و التقنيات المستعملة، و خطتها في الإنتاج و التعامل مع السوق و غيرها من العوامل التي ترسم ملامح الإنتاجية داخل المؤسسة.

2- المخاطر المتعلقة بالنشاط الذي يزاوله المقترض:

تختلف طبيعتها و أسبابها بحسب الأنشطة الاقتصادية التي تتفاوت في ظروفها الإنتاجية و التسويقية، فالإنتاج الزراعي بوجه عام يتأثر بعوامل مختلفة منها ما يتعلق بالظروف المناخية و توافر المياه و مدى التعرض للآفات الزراعية، و من ثم فإن المعروض من المحاصيل يتسم بالمرونة في الأجل القصير في حين أن الطلب على هذه المحاصيل في الغالب غير مرن، و خاصة بالنسبة للسلع الضرورية و من الناحية الأخرى فإن العرض الصناعي يكون غير مرن في الآجال القصيرة في حين الطلب عليه تختلف درجة مرونته بحسب ما إذا كانت المنتجات سلعا ضرورية أو كمالية و من ثم يصعب حصر المخاطر التي ترتبط بتمويل مختلف فروع الإنتاج و خاصة مع تعدد الأسواق و اختلاف أذواق المستهلكين و تغير عادات الاستهلاك [1]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات النقود و البنوك، مرجع سبق ذكره ، ص158.

3- **المخاطر المتعلقة بالعملية المراد تمويلها:**

تختلف هذه المخاطر باختلاف طبيعة كل عملية و ظروفها و ضماناتها فمخاطر الاقراض بضمان بضائع تختلف عن مخاطر الاقراض بضمان أوراق مالية، و عن مخاطر تمويل عمليات المقاولات و إصدار خطابات الضمان المرتبطة بها، فمخاطر الاقراض بضمان بضائع مرتبطة كل الارتباط بنوعية البضائع و أسعارها في السوق، و درجة تعرضها للتلف، و فيما يخص مخاطر الاقراض بضمان أوراق مالية فيكون إقترانها بمركز الشركة المصدرة للأوراق، و حجم التعامل بها و مدى تذبذب أسعارها، أما عن مخاطر تمويل عمليات المؤسسات المرتبطة بالتسهيلات الخاصة بالسحب المكشوف و التي تنشأ بالضعف المالي عن المؤسسة، و عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها

4- **المخاطر المتصلة بالظروف العامة:** و هي تتمثل في:[1]

أ. المخاطر الاقتصادية: أي التي تخرج عن إرادة المقترض و عن تأثيره و نذكر منها:

- أهداف خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و ما يطرأ عليها من تعديلات ، و ما يتطلبه تنفيذها من اصدار قرارات اقتصادية، ومالية، و نقدية قد تأثر أحيانا على بعض أنشطة الدولة.
- الاتجاه الذي تأخذه الدورات الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل و تأثيرها على الأنشطة المختلفة من حيث التوظيف و الدخل.

ب. مخاطر السوق: تعرف على أنها المخاطر التي تنشأ عن تعرض مراكز المتاجرة للبنك لحركات معاكسة في أسعار أو معدلات السوق المختلفة، أو تعرف أيضا على أنها قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته من خلال توفير الأموال اللازمة و دون تحمل خسائر، ة تصنف عادة ضمن فئة مخاطر المضاربة إذ أن تحركات الأسعار من الممكن أن تنتج عنها أرباح او خسائر بالنسبة للمصرف

ج. مخاطر التشغيل أو العمليات: و هي تعني خطر الخسارة الناشئة عن إخفاء الأنظمة اليدوية المتداولة لدى المصرف و تحليل قروض بطريقة دقيقة و صحيحة، و قد حدد البنك بشكل واضح الإجراءات التشغيلية لكل من منتجاته و خدماته كما يتوفر لديها حدث الأنظمة و أجهزة الكومبيوتر، التي تتيح له تسيير عملياته بشكل سريع و دقيق، و تخضع كافة أنظمة الكومبيوتر و إجراءات التشغيل للفحص و الموافقة من قبل دائرة التدقيق الداخلي، و هي تعمل بشكل مستقل عن الوحدات الأخرى ضمن المصرف، و يقدم تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق التي تتألف من أعضاء من مجلس الإدارة و تقوم بإجراء مراجعات دورية و منتظمة على جميع أعمال المصرف.

[1] عيد أحمد أبو بكر، دراسات و بحوث في التأمين، مرجع سبق ذكره ، ص ص 358-360.

د. المخاطر القانونية: هي المخاطر التي تنشأ عن عدم وضوح الأنظمة و التشريعات و القوانين و التي تنتج عنها مخالفة تلك القوانين أو عدم التقيد بها، بمعنى أنها تمثل الخسائر الناتجة عن صدور تعليمات و قوانين من الجهات الرقابية المنظمة لعمل البنك ذات أثر سلبي على مركزه أ دخول البنك في عقود لا تستطيع تنفيذها و الالتزام بها.

المطلب الثالث: العلامات الدالة على مخاطر القروض

إن الإدارة البنكية الجيدة هي التي تتبنى سياسة إقراضية جيدة، وذلك يتمثل في تحديد العملاء ذوي المخاطر العالية وقد يجادل المص رفى ون في أن الديون المعدومة تظهر في أثناء الأوقات التي يكون فيها الاقتصاد قويا، أي عندما تحقق الشركات أرباحا، وتصبح ذات مستقبل عملي ثابت ومزدهر وتسعى للحصول على قروض لزيادة أعمالها، وبالتالي فالبنوك تكون مستعدة لإقراض هذه الشركات بعدما تحكم عليها وفقا لمستوى ربحيتها الحالي، ووفقا لتفاؤلها في أن تحقق مثله في المستقبل ولكن في حالة تدهور في الاقتصاد ستصبح هذه الشركات تكافح لتستطيع الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه البنوك.

وفيما يلي عرض لأكثر الأسباب المتكررة التي تؤدي إلى اتخاذ قرارات إقراض سيئة:[1]

- إفراط المقترض في التجارة :تحدث حالة الإفراط في التجارة عندما تزيد الشركة من مواردها زيادة مفرطة وتحاول أن تدعم الكثير من العمل بالقليل من التمويل الرأسمالي، ويمثل العرض النموذجي لحالة الإفراط في التجارة في زيادة الاعتماد على القرض بهدف دعم الزيادة السريعة في مستويات المخزون وحسابات المدينين التي لم تسدد بعد؛
- التجارة السلبية للمقترض :يمكن تقسيم تكاليف العمل إلى تكاليف ثابتة ومتغيرة، فالتكاليف الثابتة عبارة عن نفقات شهرية أو سنوية التي تظل كما هي على الرغم من حدوث ارتفاع أو انخفاض في نشاط العمل خلال هذه الفترة، أما التكاليف المتغيرة فهي النفقات التي تزيد عندما ترتفع حجم المبيعات وتنخفض عندما ينخفض حجم المبيعات، ويمكن للشركات التي تتكبد تكاليف ثابتة أن تحقق استفادة من الزيادة الكبيرة في الأرباح عندما ترتفع حجم المبيعات، ولكنها تكون عرضة لأنها تتأثر بأي انخفاض في المبيعات، فالشركات ذات التكاليف الثابتة العالية وتعمل في السوق عندما يكون حجم المبيعات غير مستقر، ستكون عرضة لتحمل مخاطر قروض عالية؛
- مشكلة السيولة :أحيانا ولسبب غير متوقع ولا يمطن التنبؤ به يمكن أن تعاني إحدى الشركات من خسارة لأحد مصادر الدخل أو من زيادة الإنفاق، على الرغم من أن بنك الإقراض ليس في إمكانه التنبؤ بإمكانية تعرض الشركة لمشكلة السيولة، ففي إمكانه أن يحدد ما إذا كانت الشركة في استطاعتها أن

[1] برايان كويل، تحديد مخاطر الائتمان، دار الفاروق للنشر و التوزيع، مصر، 2006، ص ص12-13.

تحصل على سيولة كافية أم في مقدورها أن تحصل على أموال إضافية حتى تستطيع تخطي أية أزمة تؤثر على نفقاتها النقدية؛

- التحليل الائتماني الخاطئ :يمكن أن يتخذ البنك قرار إقراض خاطئ، ليس بسبب حدوث تغير غير متوقع في ظروف المقترض، ولكن بسبب أن المقترض كانت تحيط به مخاطر القروض عالية منذ البداية، وبذلك يكون قرار الإقراض الأصلي خاطئ.

المطلب الرابع :مؤشرات قياس مخاطر القروض البنكية

إن من أهم نسب قياس المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية تتمثل بنسبة القروض قصيرة الأجل إلى إجمالي الموجودات وتكون وفق الصيغة التالية:

$$\text{المخاطر الائتمانية} = \frac{\text{قروض قصيرة الأجل}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية للمصرف أن ذلك يعكس زيادة القروض قصيرة الأجل التي على المصرف مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين في مواعيدها المحددة.

والمخاطر الائتمانية هي احتمالية انخفاض قيمة بعض موجودات المصرف خاصة القروض بحيث تصبح عديمة القيمة بسبب تعثر المقترض عن التسديد أو عدم رغبته في الوفاء بالتزاماته أصلا، وهناك أربعة مؤشرات من أكثر النسب المالية استخداما لقياس المخاطر الائتمانية في البنك وهي[1] :

[1] حاكم محسن الربيعي و حمد عبد المحسن الراضي، حوكمة البنوك، دار اليازوري للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص ص 173-174.

$$1.\ \text{المخاطر الائتمانية} = \frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{إجمالي القروض}}$$

$$2.\ \text{المخاطر الائتمانية} = \frac{\text{صافي الديون المعدومة}}{\text{إجمالي القروض}}$$

$$3.\ \text{المخاطر الائتمانية} = \frac{\text{الاحتياطي السنوي لخسائر القروض}}{\text{إجمالي القروض}}$$

$$4.\ \text{المخاطر الائتمانية} = \frac{\text{مخصصات خسائرالقروض}}{\text{إجمالي القروض}}$$

المبحث الثالث: تسيير مخاطر القروض البنكية

تمثل إدارة مخاطر القروض البنكية في مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تقلص الانحراف الكمي والزمني بينما هو متوقع في عملية الإقراض وما سيحدث مستقبلا وتمثل لجنة بازل فضاء تأمل وتشاور يهدف إلى تحسين الفعالية والرَقابة البنكية وتطوير التعاون الدولي، بهدف م واجهة ارتفاع المخاطر وتآكل الأموال الخاصة للبنوك الدولية الذي لوحظ في الفترات القرن العشرين.

المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر

- ويعرفها Bernard barthélémyعلى أنها نظام للإدارة مندمج داخل المؤسسة هدفه تعظيم ربح المؤسسة وتقوية قدراتها التنافسية وضمان إستمراريتها من خلال تحديد ودراسة المخاطر المحيطة بها ومعالجتها.[1]

وليس الغرض من إدارة المخاطر هو تجنبها لأن ذلك أمرا مستحيلا ولكن القصد هو التعرف على وجودها وتحديد هويتها وقياسها ومن ثم وضع الأنظمة الكفيلة بضبطها والتي تشمل أساليب وتقنيات وقائية وأخرى علاجية.[2]

[1] Bernard Barthélémy, Gestono des resques, méthode d'optimisation globale, édition . D'organisations, paris, 2002,p6.

[2] نعيمة بن العامر، المخاطر والتنظيم الاحترازي في منح القروض، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، كلية العلوم الإنساني والاجتماعية، 14-15 ديسمبر 2004، جامعة الشلف، ص465.

المطلب الثاني : دور لجنة بازل في تسيير المخاطر البنكية

1- التعريف بلجنة بازل:

لجنة بازل للرقابة المصرفية تأسست وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة مع نهاية سنة 1947 والمتمثلة في :بلجيكا، كندا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، لوكسمبورغ، الولايات المتحدة الأمريكية وهي لجنة استشارية فنية أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية[1].

نشطت لجنة بازل للإشراف البنكي للحصول على الخبرة الإشرافية المجمعة من أعضائها والتي تمثلت في إصدار توجيه إشرافي من أجل تسريع ممارسات بنكية آمنة ومعقولة[2]

يتمثل غرضها الأساسي في تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك وذلك في ثلاثة جوانب وهي:[3]

- فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية .
- التنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسؤولية مراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق كفاءة وفاعلية الرقابة المصرفية.
- تحفيز ومساعدة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين والمستثمرين والجهاز المصرفي، ويحقق الاستقرار في الأسواق المالية العالمية، ومن أجل ذلك كانت اتفاقية بازل الأولى ثم جاءت الثانية والثالثة التي هي في طور الإعداد.

➢ **اتفاقية بازل الأولى:**

أصدرت لجنة بازل في نهاية عام 1974 نداء إلى البنوك المركزية الدولية تدعوها فيه للعمل على التقارب الدولي في تقييم رأسمال البنوك بمعايير موحدة، وأصدرت خلال عام 1988 أول معايير للرقابة

[1] آيت عكاش سمير، تطورات القواعد الإحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة للحصول(على شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03-الجزائر،2012-2013، ص05.

[2] حبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحكومة في القطاع المصرفي العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، ص84.

[3] محمد الجموعي قريشي،فاطمة بن شنة، مداخلة بعنوان" دراسة تحليلية لمقررات لجنة بازل في تسيير مخاطر الائتمان"، المؤتمر الدولي الأول " إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم"، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر،12-13 ديسمبر2012، ص2 .

المصرفية، وأهمها معيار نسبة كفاية أو ملاءة رأس المال التي حددتها بحد أدنى قدره 8 %وطلب من البنوك الالتزام بها وقد أطلقت على هذه المعايير بازل1 [1]

وقد ركزت لجنة بازل الأولى على خمس جوانب أساسية وهي[2]:

- التركيز على المخاطر الإئتمانية.
- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها.
- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطرة الائتمانية .
- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول .
- وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي .

ولأجل ضمان هذه الجوانب يجب مراعاة تطبيق القواعد الاحترازية واحترام نسب الملاءة ونسب السيولة.

➢ **النظم الإحترازية:**

تتمثل هذه النظم في المجال المصرفي في مجموعة المعايير والمؤشرات التي يتعين احترامها من طرف المصارف في مجال التسيير وذلك بهدف تحقيق الاستقرار وضمان الكفاءة وذلك على مستوى النظام المصرفي ككل.

وينبع الإهتمام بوضع هذه القواعد والتأكيد عليها من أمرين[3]:

- أن المصارف تتعامل بأموال الغير، وحماية هذه الأموال ليس مسؤولية المصرف وحده بل هو أيضا مسؤولية الدولة من خلال البنك المركزي.
- أن القطاع المصرفي شديد الحساسية وقوي الترابط فيما بين وحداته .

كما تهدف هذه القواعد إلى:

- رصد التغيرات التي من شأنها أن تشكل مخاطر حقيقية على البنك .
- تعزيز الهيكل المالي للبنك ومقومات الأداء فيه .
- وضع مؤشرات سليمة تسمح بالمواءمة ما بين الأداء الجيد للبنك والمخاطر المحتملة.
- ضمان حماية أموال المودعين، التي تعتبر المصدر الرئيسي لحركية البنك ومن النسب التي توصلت إليها اللجنة نسب الملاءة ونسب السيولة.

أ- 1- نسب الملاءة:

[1] عبد القادر شاشي،معايير بازل للرقابة المصرفية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب،تقرير البنك الإسلامي للتنمية،ص5.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية -مصر، 2005 ، ص ص73-76.

[3] رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، مرجع سبق ذكره ، ص ص217 -218.

تستخدم هذه النسبة لضمان قدرة البنك أو المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماتها ونجد فيها نوعين من النسب الفرعية و هي:[1]

أ-1-1- نسبة تغطية المخاطر:

وهي ما تعرف بنسبة كوك وتتمثل في العلاقة بين الأموال والأخطار المحتملة جراء القروض التي يقدمها، وقد حددت هذه النسبة ب 8 %كحد أدنى يجب على البنوك والمؤسسات احترامها.

$$\text{نسبة الملائة المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الأخطار المرجحة}}$$

كما قسمت لجنة بازل رأس المال إلى شريحتين:

- رأس المال الأساسي (الأموال الخاصة الأساسية) وتشمل على حقوق المساهمين الدائمة أو رأس المال المدفوع، إضافة إلى الإحتياطات المعلنة[2].
- رأس المال المساند أو التكميلي والذي يتعين ألا يتجاوز قيمتة 100% من رأس المال الأساسي
- وذلك بهدف تدعيم رأس المال الأساسي بصفة مستمرة باعتباره الممثل لحقوق المساهمين التي تعد دعامة لمواجهة، أي خسائر قد تفوق المخصصات القائمة [3]

أ-1-2- نسبة توزيع المخاطر:

وتسمح هذه النسبة بمعرفة مستوى التعهدات مع مستفيد واحد، أو مع مجموعة من المستفيدين، والتي لا تتجاوز حد أقصى، مثلما حدد بنك الجزائر النسبة التالية، نسبة المخاطر الصافية المرجحة لكل مستفيد أقل أو تساوي 25% من الأموال الصافية الخاصة بالبنك[4]

أ-2- نسبة السيولة:

[1] حمزة فيلالي،أسيا قاسيمي، مداخلة بعنوان" المخاطرة المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل"، المؤتمر الدولي الأول حول "إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم"، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج– البويرة–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر،12-13 ديسمبر2012، ص6.

[2] بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، بيروت –لبنان، 2006 ، ص 181.

[3] محب خلة توفيق، الإقتصاد النقدي والمصرفي، دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية–مصر، 2011 ، ص181.

[4] حمزة فيلالي،أسيا قاسيمي ، مرجع سبق ذكره ، ص6.

تعرف هذه النسبة بالعلاقة بين العناصر السائلة في الأجل القصير وعناصر الخصوم قصيرة الأجل وتهدف هذه النسبة من جهة إلى ضمان قدرة البنوك والمؤسسات المالية على الدفع لأصحاب الودائع في أية لحظة ومن جهة أخرى تهدف إلى : [1]

- قياس ومتابعة خطر عدم السيولة للبنوك والمؤسسات المالية، بحيث تكون هذه الأخيرة مستعدة لتسديد ديونها في آجال استحقاقها.
- ضمان قدرة البنوك والمؤسسات المالية على تقديم القروض .
- تجنب اللجوء إلى البنك المركزي لتصحيح وضعية خزينة البنوك والمؤسسات المالية .

وتلزم هذه الأخيرة بأن تكون هذه النسبة على الأقل 100 %أي:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة في الأجل القصير}}{\text{الخصوم المستحقة في الأجل القصير}} \times 100 \leq 100\%$$

➢ الانتقادات الموجهة لبازل1:

من بين الإنتقادات الموجهة للجنة بازل الأولى ما يلي[2]:

- لم تعد نسبة كفاية رأس المال المحتسبة وفق بازل (1) مقياسا جيد للوضع المالي للبنوك في جميع الأحوال، وذلك بسبب التطورات التي شهدتها الأسواق المالية خلال العقد الأخير فقد أثبتت بعض الصدمات أنه لا توجد علاقة ثابتة بين تعثر المصارف ونسبة ملاءتها والتي من المفروض أن تعبر عن قدرتها في استيعاب الصدمات.
- المنهجية المستخدمة في ترجيع الأصول تنتج في أغلب الأحوال مقياسا بسيطا وذو علاقة منخفضة لمقدار التعرض لمخاطر الائتمان، فهذه الطريقة لا تراعي عملاء البنك الواحد المصنفون داخل الفئة.
- لا تأخذ لجنة بازل بعين الاعتبار أثر التنويع في محفظة القروض، فالمخاطر لا تقترن بالأصول فقط وإنما أيضا بكيفية توزيعها باعتبار أن التنويع يؤثر على حجم المخاطر الكلية.

➢ إتفاقية بازل الثانية:

قبل إصدار بازل (2) قامت لجنة بازل للرقابة على البنوك بدراسة أسباب الأزمات المالية والمصرفية في كثير من الدول مثل المكسيك عام 1994 مرورا بالأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا، البرازيل،

---

[1] (3آيت عكاش سمير،فرحي كريمة،مداخلة بعنوان "النظام المصرفي الجزائري وتطبيق معايير لجنة بازل"، المؤتمر الدولي الأول حول" إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم"، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج– البويرة–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر،12–13 ديسمبر 2012 ، ص11 .

[2] محمد الجموعي قريشي، فاطمة بن شنة، مرجع سبق ذكره ،6.

روسيا، تركيا ومؤخرا في الأرجنتين، واتضح من تلك الدراسات أن أهم الأسباب التي أدت إلى تلك الأزمات هي :عدم قدرة إدارة البنوك للمخاطر المصرفية التي تتعرض لها وضعف الوقاية من قبل السلطات الرقابية) البنوك المركزية (مما استدعى إعادة النظر في إتفاق بازل (1) واقتراح إطار جديد لكفاية رأس المال والذي يعتبر أكثر تعقيدا من اتفاق بازل (1) وذلك لاستمرار تعزيز أمان وسلامة النظام المالي والمصرفي[1]

أ. **أهداف إتفاقية بازل (2)**: تتمثل أهدافها فيما يلي:[2]

- تشجيع المصارف على إنتهاج ممارسات أفضل وأشمل لإدارة المخاطر وخاصة إدارة مخاطر الإئتمان وإدخال أساليب متقدمة لقياس المخاطر.
- تطبيق الإطار الجديد يساهم في المحافظة على مستويات كفاية رأس المال تتواءم مع المخاطر المحتملة وتغير الأعمال المصرفية.
- تحسين الشفافية والإفصاح عن المخاطر.

أ-1- ركائز اتفاقية بازل 2:

الركيزة الأولى لبازل (2) تركز على تعريف الأموال الخاصة الواجبة على البنوك وضعها لتغطية تعرضها لخطر القرض وخطر التشغيل، وتعرف كذلك بالأموال الخاصة الواجب وضعها لمواجهة خطر السوق في حالة ممارستها لنشاطات تفاوضية لكن اتفاقية بازل(2)حافظت على نفس البنود التي تدخل في احتساب بسطها الخاصة بالملاءة المالية (معدل كوك) وكذلك حافظت على النسبة نفسها 08%، لكنها غيرت طريقة احتساب المقام في هذه المعادلة، إذ اقترحت ثلاث فئات من المخاطر والتي تتمثل في مخاطر القرض وتمثل نسبة6.6 %من المخاطر الإجمالية ومخاطر التشغيل والتي تمثل نسبة01%كذلك مخاطر السوق التي تمثل نسبة 0.4% وبالتالي تكون نسبة الملاءة المالية الجديدة كما يلي: [3]

$$\text{نسبة الملاءة الجديدة} = \frac{\text{أموال خاصة}\left(\text{أموال خاصة أساسية} + \text{أموال خاصة تكميلية}\right) \text{قروض مساندة لأجل سنتين}}{\text{مخاطر القرض} + \text{مخاطر تشغيل} + \text{مخاطر السوق}} \geq 08\%$$

أ -1-1- متابعة السلطات الرقابية لكفاية رأس المال:

[1] ميساء محي الدين كلاب، دوافع تطبيق بازل 2 وتحدياتها" دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"، رسالة مقدمة للحصول على درجة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كليه تجارة، الجامعة الاسلامية، غزة-فلسطين، 2007،ص 39.

[2] ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل2 ، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة -فلسطين، 2007، ص42.

[3] آيت عكاش سمير، تطورات القواعد الإحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقاتها من طرف البنوك الجزائرية، مرجع سبق ذكره ،ص150.

تهدف هذه الدعامة إلى تأكد السلطات الرقابية من أن وضعية رأس المال في المصرف وكفايته متوافقة مع بيئة وإستراتيجية المخاطر الإجمالية التي يتحملها، وكذلك تمكين هذه السلطات من التدخل في الوقت المناسب بكفاءة وفاعلية وتستند عملية المتابعة إلى الجوانب الآتية: [1]

- ممارسة المصارف لعملياتها بمستوى رأسمال يفوق الحد الأدنى .
- أن تتوافر المصارف عمليات لتقييم كفاية رأس المال متماشية مع هيكل مخاطرها .
- أن تسعى السلطات الرقابية للتدخل في مرحلة مبكرة.

أ –1 –2– الاستخدام الفعال لانضباط السوق:

تهدف اتفاقية بازل (2)إلى دعم العمليات الخاصة بضبط وتنظيم السوق من خلال وضع مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمتعاملين في السوق بتقييم المعلومات الخاصة بالمخاطر الائتمانية وحجم رؤوس أموال البنوك وبناءا على ذلك تساعد هذه الدعامة كلا من البنوك والجهات الرقابية على إدارة المخاطر ودعم الاستقرار المالي والمصرفي، بالإضافة إلى تجنب إغراق السوق بالمعلومات التي يصعب تحليلها أو استخدامها في التعرف على الحجم الفعلي التي تواجه البنوك[2]

➢ **إتفاقية بازل الثالثة:**

نتيجة للأزمة المالية الأخيرة والتي نتج عنها إطلاق بنك" ليمان براذر "الأمريكي في 16 سبتمبر 2008شرارة أزمة مصرفية عالمية استلزم التغلب عليها مليارات الدولارات في صورة إعانات حكومية.

اتفق القائمون على لجنة بازل للرقابة المصرفية على مجموعة من القواعد الجديدة بعد عامين من انهيار بنك ليمان الأمريكي، وجاءت لجنة بازل (3)في محاولة لإعادة الانضباط لأداء البنوك والحد من اندفاعها في طريق الاستثمارات عالية المخاطر.

أ. أهداف لجنة بازل(3):

من بين أهداف لجنة بازل(**3**) ما يلي[3]:

[1] صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره ، ص85.

[2] أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، بدون بلد النشر،2007، ص255.

[3] سعاد بن طرية، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية، دراسة حالة في مديرية البنك الوطني الجزائري بورقلة ووكالاتها (ورقلة–تقرت)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، تخصص بنوك ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة – الجزائر،2010–2011، ص45.

- تحسين قدرة القطاع المالي على مواجهة الصدمات الناشئة عن الضغط الإقتصادي والمالي والتغلب عليها دون مساعدة الدول.
- تحسين رأس المال والسيولة القليلة المتوفرة للمصارف بينما تحد من درجة الإقراض لديها .
- التقليل من المخاطر التي تواجه المصارف.

المطلب الثالث: التقليل من مخاطر القروض البنكية

بما أن جميع البنوك وبدون استثناء تواجه مخاطر القروض فضلا عن خطورة هذه المخاطر فسوف نقوم بالتركيز عن كيفية معالجتها، وبالإمكان تحديد الأساليب التي يمكن أن تقلل أو تخفف من)مخاطر القروض فيما يلي[1] :

- تسعير القروض :يجب تحديد مبلغ القرض مضافا إليه سعر الفائدة السائد في السوق بالإضافة إلى علاوة المخاطر والمصاريف الإدارية الأخرى؛
- حدود الائتمان :إن معظم المصارف تنظر إلى الملاءة المالية باعتبارها كل ما يملكه الزبون من أموال منقولة أو غير منقولة، وإذا رجعنا إلى القواعد الدولية السائدة في العالم سنلاحظ أن الملاءة المالية تنصرف فقط إلى فحص الأموال المنقولة أو غير المنقولة المتعلقة بالنشاط الذي يمارسه الزبون لغرض الحصول على القروض بشتى أنواعها، حيث تقوم البنوك باحتساب المكشوف كنسبة من رقم أعمال النشاط الذي يمكن أن يتعرض إلى تفاوت زمني بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وبالتالي وعليه أصبحت التسهيلات التي تمنح للزبائن في البنوك تقدم على أساس ما يملكه من أموال منقولة أو غير منقولة، وهذا أدى بالنتيجة إلى أن تكون حجم التسهيلات أكبر من استحقاقها الذي أصبحت تمنح للزبون بعيدا عن حجم أنشطته التجارية، ومن هذا المنطلق فإن معظم البنوك لا تعتمد على تسعير القروض فقط عند اتخاذ قرار الإقراض، وعادة ما يتم وضع قيود محددة للائتمان، لذلك فإن المقترضين يجدون أنفسهم خاضعين لحدود هذا الائتمان؛
- الضمان :إن المصارف عند قيامها بمنح المقترضين قد تتعرض إلى ظروف معينة تلجأ إلى طلب ضمانات حسب ما ورد ذكره أعلاه لتمنح للزبون وفق نسبة رقم الأعمال لا تتجاوز نسبة معينة تقدر 10-15% من قيمة الضمانات المقدمة وتستخدم هذه الضمانات لتقليل المخاطر عن القروض الممنوحة، ومع ذلك إذا كان سعر الضمان قد أصبح متقلبا عند ذلك يتم تغيير سعر القرض فإن المصارف

[1] راشد الشمري، مرجع سبق ذكره ، ص ص196-198.

تطلب ضمانات لتعويض تزايد احتمال الخسارة المترتبة على عدم سداد القرض أو صعوبة تسيلها مما تشكل عائق أمام المصرف لاسترداد المبالغ التي اقرضها؛

- التنويع :قد تظهر مشكلة الزيادة في عدد الق روض التي تنصف بالمخاطر العالية وهذه المشكلة يمكن التغلب عليها من خلال التنويع، لذلك فإن البنوك مدعوة إلى قيامها بتنويع اتجاهات قروضها فلا تمنح معظمها إلى قطاع واحد دون القطاعات الأخرى حيث تقوم بتوزيع محفظة قروضها في القطاع الواحد على أكثر من مشروع حتى تتلافى المخاطر التي تترتب على ذلك، والتي قد يتعرض بعضها لأزمات مالية معينة.

المطلب الرابع: وسائل الحد من مخاطر القروض البنكية

وأخذا في الاعتبار تنوع تشعب المخاطر المرتبطة بعملية الإقراض فإن البنوك تبذل عنايتها بهدف تحديد هذه الأخطار بالنسبة لكل قرض، ومحاولة التخفيف من أثارها قدر الإمكان، وذلك بوضع الضوابط التي تحمي أموال البنوك وذلك عن طريق[1] :

- دعم أنظمة العمل :لا شك أن الدراسة الواعية للقروض المطلوب منحها من حيث تقييم المركز المالي للمقترض ومقدرته على الوفاء والغرض من تمويل ومصادر سداده والضمانات المقدمة هي الأساس في تحليل المخاطر ومحاولة السيطرة عليها، ثم تأتي بعد ذلك عملية متابعة القروض حتى تمام السداد بهدف اكتشاف أية عقبات تؤثر في قدرة المدين على الوفاء واتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الشأن حفاظا على حقوق البنك، وغني عن البيان أن نجاح البنك في الوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة وتنفيذها على نحو م رضي، وتفادي أخطاء العاملين بالبنك سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة يرتهن أساسا بسلامة أنظمة العمل وبمدى كفاية الرقابة الداخلية، ويتحقق الوصول إلى ذلك بمراعاة الآتي:
  - تجزئة العمل إلى مراحل وعدم تركيز مسؤولية إنجاز عملية بكلفة حلقاتها في يد شخص واحد؛
  - الاحتفاظ بسجلات وملفات ائتمانية منتظمة ، والعمل على تجديد الاستعلامات عن المدينين بصفة دورية والمراجعة المستمرة لمراكز المدينين والضمانات؛
  - وضع التنظيم الداخلي على نحو يشمل اكتشاف أي خطأ أو تلاعب بطريقة تلقائية .
- الحد من التوسع الائتماني :يؤدي التوسع الائتماني إلى تحقيق المزيد من الأرباح ويحمل في نفس الوقت مخاطر تضحية بالسيولة الواجب توافرها أو تعويض البنك لخسائر إذا لم تتوافر في بعض

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص163-166.

القروض اعتبارات الأمان، ومن ثم يتعين أن يضع لنفسه حدودا قصوى لقروضه أخذا في الاعتبار التوفيق بين عاملي السيولة والربحية، مع توزيع محفظة القروض بين القروض قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل على نحو تلاقي المخاطر التي ترتبط بأجل استحقاقها، ولا يفوتنا أن ننوه إلى أهمية وضع حد أقصى للقروض التي تقدم للعميل للحد من المخاطر المرتبطة به، مع مراعاة تنويع الضمانات المقبولة للحد من مخاطرها.

- الحصول على الضمانات :قد يرى البنك مطالبة المقترض بتقديم بعض الضمانات، لتدعيم مركزه المالي، فقد يتبين أنه على الرغم من قدرة المؤسسة على تحقيق الربح ونجاحها في أعمالها إلى أن رأسمالها غير متناسب مع حجم نشاطها، ومن ثم يشترط البنك أن يقدم العميل ضمانا مناسبا حتى يكون جديرا بمنح القرض.
- التأمين على الضمانات :تحاول البنوك تفادي الأخطار التي قد تتعرض لها الضمانات المقدمة من المقترضين والتي قد تنتج عنها هلاكها أو فقدانها جزئيا أو كليا، ومن أمثلتها أخطار الحريق والسرقة وخيانة الأمانة والضياع والتلف ....الخ، ومن ثم تطالب المقترضين بالتأمين على الضمانات

لصالحها، أو يقوم البنك بنفسه في حالة تراخي المقترضين بإجراء التامين وتحميل المقترض بالأقساط التي يدفعها لشركة التأمين مقابل إصدار وثيقة التامين، كما تقوم البنوك من ناحيتها بإجراء التغطيات التأمينية على مبانيها وخزائنها ومخازنها التي تحتفظ فيها ببعض الضمانات المقدمة من العملاء لحماية نفسها ضد الخسائر التي قد تصيب تلك الأصول المرهونة لصالحها.

- تأمين القرض :وله عدة صور يمكن إيضاح أهمها على النحو التالي :

- التأمين ضد إعسار المدينين :تقوم البنوك بإقراض العملاء مقابل الفواتير والديون المستحقة لهم من طرف عملائهم، وقد يتطلب كضمان لذلك تقديم العميل وثيقة تأمين لصالح البنك لتغطية مخاطر عدم سداد تلك الديون، وتقوم شركات التامين بإصدار نوعين من الوثائق أولهما وثيقة شاملة لتغطية جميع عمليات البيع الآجل التي يعقدها المؤمن له من كافة المشترين، وثانيهما وثيقة تغطي حسابات مدينة معينة بالذات، وبطبيعة الحال يختلف مقدار قسط التامين في كل حالة لتفاوت المراكز المالية للعملاء الذي يشملهم الضمان وتبعا لنوع النشاط والحالة الاقتصادية السائدة وقت إصدار الوثيقة التأمينية؛
- التأمين على الكمبيالات :تعتبر من مهام بيوت الخصم القيام بعمليات الخصم الكمبيالات وضمان دفعها في ميعاد الاستحقاق، غير أن بعض الشركات التأمين قد تقوم أحيانا بإصدار وثائق تضمن بموجبها دفع الكمبيالات أو السندات الأذنية والمخصومة لدى البنك أو المقدمة له كضمان لقرض.

- تجميع مخاطر القرض :لما كانت البنوك تقوم بمنح القرض لبعض العملاء بما يجاوز مقدرتهم المالية نتيجة لعدم معرفة كل بنك بالتزامات عميله اتجاه البنوك الأخرى فقد اتجهت النظم المصرفية في كثير من الدول إلى إيجاد نوع من التعاون يتمثل في إنشاء هيئة مركزية تقوم بتجميع التسهيلات التي يحصل عليها كل مقترض من الجهاز المصرفي.

خلاصة

تسعى البنوك التجارية لتحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية المتمثلة أساسا في تحقيق الربحية عند منحها للقرض، وتحقيق السيولة اللازمة وكذا تحقيق الأمان للمودعين، ولهذا يمكن القول أن القرض بمختلف أنواعه يؤدي وظائف هامة ويلعب دورا فعالا في النشاط الاقتصادي بما يوفره للأفراد والمشروعات الإنتاجية من مبالغ نقدية سواء كانت هذه النقود حاضرة أو نقود مصرفية لتمويل العمليات الإنتاجية المختلفة وتطويرها، وفق سياسة ائتمانية حكيمة تأخذ بعين الاعتبار احتياجات العملاء والحفاظ على سلامة الودائع والحصول على إيراد كافي لتغطية نفقاتها المختلفة وتحقيق ربح في صورة فوائد تضمن للمصارف مسار الاستمرار في تقديم القرض لمن يطلبه ويحتاج إليه، لكن هذه التعاملات تحمل العديد من المخاطر التي تزعزع استقرار العلاقة الاقراضية بين البنك والمقترض، ولمواجهة هذه المخاطر يتخذ البنك إجراءات وينتهج بعض السياسات من أجل التقليل من المخاطر، إذ لا يمكن إلغاؤها فهي لصيقة العمليات المصرفية.

الفصل الثاني :

أثر القروض البنكية على التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: عموميات حول التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: مكانة القروض في عملية التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: تاثير القروض على بعض المتغيرات الاقتصادية

تمهيد

ان الوظيفة الرئيسية للبنوك هي قيامها بإمداد الاقتصاد الوطني بالأموال اللازمة من أجل تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية حيث تقوم بتمويل التنمية الاقتصادية من خلال تقديم القروض المختلفة معتمدة على مواردها الخارجية والداخلية، وذلك لإنشاء مشروعات جديدة أو تطويرها، وبالتالي تلعب القروض دورا مهما في عملية تمويل التنمية الاقتصادية، فهو يعتبر من أهم دعائمها وبدونها لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدي وظيفته.

ولكي نلم بمختلف جوانب الموضوع قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول:عموميات حول التنمية الاقتصادية؛

المبحث الثاني:مكانة القروض في عملية التنمية الاقتصادية؛

المبحث الثالث:تأثير القروض على بعض المتغيرات الاقتصادية.

المبحث الأول :عموميات حول التنمية الاقتصادية

من المعلوم أن التنمية ليست بظاهرة اقتصادية بسيطة بل لها أبعاد مختلقة حيث تضمن أحداث جذرية في الهياكل الاقتصادية والإدارية.

المطلب الأول :مفاهيم حول التنمية الاقتصادية

إن مصطلحي التنمية والنمو استخدما كمرادفين لبعضهما، حيث أن كلاهما يعني التغير نحو الأحسن لكن مما لا شك فيه أنه يوجد اختلاف بين المصطلحين، فالنمو الاقتصادي يعرف على أنه : حدوث زيادة في متوسط الدخل الوطني، بما يحقق زيادة في إجمالي الناتج الوطني فقط، بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لا بد وأن يفوق معدل النمو السكاني،وعلى ذلك فقد يزيد الناتج المحلي دون أن يحقق نموا اقتصاديا، وذلك لارتفاع معدل الزيادة السكانية، ولذلك يتعين على الدول النامية أن تهتم بقضية تزايد السكان، وإلا فإن مجهوداتها لن تسفر عن تقدم يذكر[1].

أما التنمية الاقتصادية فيمكن تعريفها على أنها :العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحبها العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي، ويعرفها آخرون بأنها العملية التي بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق ونحو النمو الذاتي، أو تعرف على أنها رفع مستدام للمجتمع ككل وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل.

والتعريف الشامل للتنمية هو أنها تمثل التطور البنياني أو التغير البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع، فالتنمية بهذا المعنى تعني إحداث تغير جوهري في النسب والعلاقات التي تميز الاقتصاد الوطني مثل معدل الادخار ومعدل الاستثمار، ونسب القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، أن هذا التغيير يختلف من مجتمع إلى آخر حسب حجم ونوع الموارد الاقتصادية المتوفرة في المجتمع [2]

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية –اجتماعيا، اقتصاديا، ثقافيا، سياسيا، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص125.

[2] مدحت القريشي،التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007 ص122 .

إن التنمية الاقتصادية تحدث من خلال :[1]

- التنمية الزراعية :وتتم من خلال التوسع الزراعي إما بزيادة الرقعة الزراعية، أو بزيادة إنتاجية الأرض، وفيها تتحول الزراعة إلى زراعة تجارية، مما يؤدي إلى التخصص في إنتاج المحاصيل النقدية، ونمو العملة المأجورة؛
- التنمية الصناعية :وتعني التحول من استخدام القوة الآدمية والحيوانية إلى قوة الآلة، والتوسع في زيادة عدد المصانع والمواد الخام ورأس المال؛
- تحديث التكنولوجيا :تعد التكنولوجيا هي المفتاح الرئيسي لزيادة الإنتاج، وهي تؤدي إلى التحول من الأساليب التقليدية البسيطة إلى تطبيق المعرفة العلمية، فمن خلال الآلة الحديثة يستطيع الإنسان تحقيق مستويات عليا من الإنتاج بأقل جهد؛
- التحضر :ويشمل التحضر تغيرات في البعد الايكولوجي، والتحول من الريف والقرية إلى المركز الحضرية الحديثة.

المطلب الثاني :نظريات التنمية الاقتصادية

قد نظرت العديد من النظريات التي تعالج قضايا التنمية الاقتصادية في البلدان والمناطق المختلفة اقتصاديا، والتي سنتناولها في هذا المطلب.

1- نظرية الدفعة القوية [2]

صاحب هذه النظرية هو Rosentein Rodan ويؤكد القيود المفروضة على التنمية، وفي مقدمة هذه القيود ضيق حجم السوق ولهذا فإن التقدم خطوة خطوة في نظر الباحث لن يكون له تأثير فاعل في توسيع السوق وكسر الحواجز والقيود وكسر الحلقة لمفرغة للفقر التي تعيشها مختلف البلدان، بل يتطلب الأمر حدا أدنى من الجهد الإنمائي ليتسنى للاقتصاد الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الأتي، وهذا يعني حدا لأدنى من الاستثمار والتي تسمى بالدفعة القوية، ويؤكد الاقتصاديون المؤيدون لفكرة الدفعة القوية بأن الاستثمار على نطاق واسع سوف يؤدي إلى حصول زيادة سريعة في الدخل الوطني ومن ثم الزيادة في الميل الحدي للادخار، وبالتالي ارتفاع حجم الادخار مع تصاعد في مسار التقدم بأن للدولة دور بارز في عملية التخطيط Rodan الاقتصادي وزيادة الاعتماد على المواد المحلية، ويرى وتنفيذ مشروعات

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سبق ذكره ، ص128 .

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 88 .

التصنيع، فالسوق المحلية الضيقة والمحدودة لا تحفز المستثمر الخاص على الاستثمار في مشروعات صناعية تستخدم تكنولوجيا حديثة ذات طاقة إنتاجية كبيرة من الطبيعي أن تكون لكل نظرية مؤيدون كما لها أيضا معارضون، وأهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية نوجزها في ما يلي[1] :

- تتطلب الدفعة القوية أموال ضخمة لإقامة القاعدة الصناعية الضرورية، وهي مشكلة بالنسبة للبلدان النامية التي لا تتوفر لديها مثل هذه الموارد؛
- كما تحتاج الدفعة القوية إلى كوادر كثيرة ومتنوعة اقتصادية، إدارية، محاسبية وهندسية والتي لا تتوفر في مثل هذه البلدان المختلفة؛
- أكدت هذه النظرية على التنمية الصناعية دون التأكيد على التنمية الزراعية والتي تعتبر النشاط السائد في مثل هذه البلدان؛
- تؤكد هذه النظرية على مشكلة ضيق السوق لكن تأكيدها على الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية للسوق المحلي لا يمكن أن يحل مشكلة ضيق السوق؛
- أن توزيع الاستثمارات على جبهة عريضة من الصناعة الاستهلاكية قد يؤدي إلى صغر حجم الوحدات الإنتاجية دون الحجم الأمثل، ولهذا يصعب عليها الاستفادة من زيادة الإنتاج الكبير و وفراته الخارجية؛
- أن تطبيق هذه النظرية يزيد من مستوى الطلب على العديد من السلع والمواد ومستلزمات الإنتاج الأمر الذي يولد ضغوطا تضخمية في الاقتصاد.

ولهذه الأسباب فإن المنتقدين يعتقدون بأن الشواهد تعتبر غير كافية لإثبات أن الدفعة القوية للاستثمارات هي عامل ضروري ومناسب للتنمية في البلدان المتخلفة اقتصاديا.

2- نظرية النمو المتوازن [2]

وترتكز هذه النظرية على أن تحقيق التنمية ‹ Nurkse ترتبط هذه النظرية أساسا بالاقتصادي الاقتصادية وتطوير الوطني، لا يتم إلا عن طريق الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية دفعة واحدة دون إهمال أي قطاع، وهذا ما يؤدي حتما إلى نمو جميع هذه القطاعات بشكل متوازن، لكن هذه الإستراتيجية تتطلب تدخل الدولة بجمع موارد ضخمة وتوزيعها على المستثمرين، وحسب رأي مؤيدي هذه النظرية أن

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص90.

[2] زبير عياش وسعاد قوفي، الملتقى الوطني حول:واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، عنوان المداخلة :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين إشكالية التنمية الاقتصادية ومتطلبات النهوض، جامعة الوادي، 5 و 6 ماي2013 .

الاستثمار في أكبر قدر ممكن من القطاعات الاقتصادية يؤدي إلى توفير أكبر قدر ممكن من النظريات الاقتصادية للمجتمع، وهذا ما يؤدي حتما إلى استقلال الاقتصاد الوطني، إن هذه النظرية تطلب الاستثمار في جميع القطاعات خاصة تلك المواجهة لتلبية الطلب الاستهلاكي الداخلي .

ولقد وجهت العديد من الانتقادات لهذه النظرية، وسنذكر أهمها في الآتي[1] :

- إن إقامة الصناعات جميعها في آن واحد قد يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج مما يجعلها غير مربحة للتشغيل في غياب العدد الكافي من المعدات الرأسمالية، إضافة إلى أنه ندرة الصناعات الجديدة فإن الطلب على منتجات الصناعات القائمة سوف ينخفض مما يجعلها غير مربحة هي الأخرى؛
- تفترض النظرية سيادة ظاهرة زيادة العوائد وأن مثل هذه الفرضية غير صحيحة إذا تم تنفيذ حجم كبير من الاستثمارات في آن واحد وفي مجالات مرتبطة ببعضها، حيث أن ظهور الاختناقات في المواد الخام والأسعار وشح عوامل الإنتاج تقود إلى ظاهرة تناقص العوائد؛
- يعتبرها البعض غير واقعية لأنها تفترض توفر موارد ضخمة لتنفيذ برنامجها وهذا غير متوفر في البلدان المتخلفة؛
- انتقدها البعض بأنها تؤدي إلى عزل البلدان النامية عن الاقتصاد الدولي لتركيزها على التنمية قد أكد على النظام الدولي Nurkse من أجل السوق المحلي، لكن هذا الانتقاد ضعيفا لان وتقسيم العمل؛
- يرى البعض أن تطبيق هذه النظرية سوف يشجع على الضغوط التضخمية، لأنه يتطلب موارد كثيرة ليست متوفرة لهذه البلدان؛
- يؤكد البعض بأن مفهوم النمو المتوازن ينطبق أكثر على البلدان المتقدمة أكثر من البلدان المتخلفة، وأن هذه النظرية في الواقع هي تطبيق في الواقع لحالة البطالة الكينزية على بلد متخلف لا تتوفر فيه الآلات و المعدات والعمالة المطلوبة والعادات الاستهلاكية.

لهذا فإن فكرة النمو المتوازن ليست فكرة خاطئة في نظر البعض، ولكنها غير ناضجة، لأنها قابلة للتطبيق في مراحل لاحقة من النمو المستدام ولكنها غير ملائمة لكسر الجمود الذي تتميز به البلدان المختلفة .

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره ، ص 9.

3-نظرية النمو غير المتوازن :[1]

حيث أنه هاجم الإستراتيجية الأولى Albert Hirshman وترجع هذه النظرية إلى الاقتصادي والتي كانت ترتكز على إنماء مجموعة عريضة من الصناعات الاستهلاكية في آن واحد، نتيجة لقصور بدلا من ذلك أنه يجب التركيز على عدد من Hirshman الموارد المالية في الدول النامية، ويرى الصناعات الرائدة التي لها القدرة على حث الاستثمار في الصناعات الأخرى، بمعنى إحداث خلل مقصود في توازن الاقتصاد القومي عن طريق توجيه الاستثمارات إلى عدد محدود من الصناعات الرائدة التي تقود بدورها عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني ككل، كما يرى أن عمليات اختيار هذه الصناعات يتوقف على مدى قدرتها على الحث على الاستثمار في المشروعات والصناعات الأخرى أي ما يعرف بالتكامل للأمام أو التكامل للخلف فالتكامل للخلف يعني الاستثمار في مشروع ما يؤدي إلى زيادته في مشروع آخر سابق عليه والتكامل للأمام يعني الاستثمار في مشروع ما يؤدي إلى زيادته في مشروع لاحق عليه .

يعتبر البعض أن هذه النظرية واقعية وتأخذ كل أوجه عملية التخطيط التنموي في الاعتبار، ومع ذلك وجهت لها العديد من الانتقادات[2] :

- الافتراض بأنها تجري بصفة أسياسية من خلال المبادأة الفردية، والتي تتخذ من اختلال التوازن محركا للنمو، ومعنى هذا أن التنمية لا تتم في ظل التخطيط الشامل، والذي يعتبر البعض مهما في ضوء محدودية الموارد، ومعلوم أن قرارت الاستثمار في البلدان النامية تمثل العقبة أمام التنمية؛
- أنها تهمل المقاومة التي تنشأ في الاقتصاد من جراء تقدم عدم التوازن، وتركز فقط على المحفزات للتوسع والتنمية؛
- أنها لا تعطي اهتماما كافيا لتركيب، اتجاه وتوقيت النمو غير المتوازن، حيث المشكلة في تحديد أولوية الاستثمار في النشاطات الرائدة؛
- إن خلق عدم التوازنات في الاقتصاد، من خلال الاستثمار في قطاعات إستراتجية وفي ضوء الشح في الموارد قد يقود إلى ضغوط التضخمية ومشكلات مى ا زن المدفوعات في البلدان النامية؛
- إن النظرية تفترض وجود مرونة عالية في عرض الموارد، وهذا غير واقعي .

[1] محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2004 ، ص 341 .

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص99 .

المطلب الثالث :أهمية ومصادر تمويل التنمية الاقتصادية

في هذا المطلب سنحاول التطرق لكل من أهمية التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها.

1- أهمية التنمية الاقتصادية:

إن أهمية التنمية الاقتصادية تتجلى في العنصرين التاليين[1] :

I. التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة :

من أجل تقليص حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية الموجودة بين الدول المتقدمة والدول النامية، يجب على هذه الأخيرة تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للنهوض والسير بركب الدول المتقدمة، وفي هذا الإطار لابد أن نشير إلى مجموعة من العوامل التي تساعد على حدة هذه الفجوة حيث يمكن حصرها في المجموعتين الآتيتين:

أ .مجموعة العوامل الاقتصادية :تمس هذه العوامل الجانب الاقتصادي، وهي تتمثل في:

- التبعية الاقتصادية للخارج؛
- سيادة نمط الإنتاج الواحد؛
- ضعف البنيان الصناعي؛
- ضعف البنيان الزراعي؛
- نقص رؤوس الأموال؛
- انتشار البطالة؛
- انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة؛
- سوء إدارة المؤسسة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي؛
- استمرارية أزمة المديونية الخارجية؛
- ضعف الجهاز المصرفي في تعبئة الادخار .

ب .مجموعة العوامل غير الاقتصادية :وتمس هذه العوامل الجانب غير الاقتصادي، وهي بدورها تتمثل في الآتي:

- الزيادة السكانية الهائلة؛
- انخفاض المستوى الصحي؛

[1] جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص26 - 27 .

- سوء التغذية؛
- انخفاض مستوى التعليم؛
- ارتفاع نسبة الأمية .

وعليه يجب على البلدان النامية العمل على تجاوز هذه العوامل بنوعيها تدريجيا وذلك بتبني رؤية وإستراتيجية مدروسة وواضحة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.

II. التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي :

إن التنمية الحقيقية لابد أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على تبعيته، فحصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي لا يعني القضاء على حالة التبعية، خاصة في حالة ازدياد المشروعات التي تقيمها هذه الدول بعد الاستقلال، والتي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي والمالي مع الدول المتقدمة، الأمر الذي يزيد ويعمق من روابط تبعية الدول النامية، ومن أجل التخلص من هذه التبعية لابد من تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، وذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالا صحيحا وكاملا.

2-مصادر تمويل التنمية الاقتصادية :

إن تمويل التنمية مسؤولية جماعية ولا يجب النظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها ترف أو أنها سياسة تقبل التأجيل بل أنها ضرورة ملحة ومن الناحية الاقتصادية فإن تمويل التنمية يعتمد على عدة مصادر داخلية وأخرى خارجية.

أ. المصادر الداخلية لتمويل التنمية :وهي جميع الموارد الحقيقية المتوفرة داخل الاقتصاد المحلي وتنقسم إلى مايلي[1] :

1. الادخارات الطوعية :وهي الادخارات التي يحققها الأفراد والمؤسسات طواعية وتشمل:

1-1 ادخارات القطاع العائلي :ويشمل هذا القطاع على العائلات والأفراد والمؤسسات الخاصة، وعادة ما يقاس حجم الادخارات لهذا القطاع بالفرق بين مجموع الدخول الممكن التصرف فيها، والإنفاق الخاص على الاستهلاك، وتتضح هذه الفجوة في الادخارات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، ففي البلدان المتقدمة يشكل القطاع العائلي المصدر الرئيسي للادخارات المحلية، أما في الدول النامية وخاصة غير النفطية منها فإنها لا تحقق ادخارات كبيرة بل وأحيانا سالبة ويعود السبب في ذلك إلى عوامل عدة من أبرزها انخفاض الدخل القومي، وبالتالي انخفاض دخل الفرد وارتفاع الميل للاستهلاك.

[1] عدنان تقي الحسيني، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، الاردن، الطبعة الاولى ، 1999، ص ص 41 - 44.

2-1 ادخارات قطاع الأعمال :يقصد بقطاع الأعمال كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها، والتي تشكل بدورها مصدر للادخارات، وتنقسم هذه الادخارات إلى نوعين:

- ادخارات قطاع الأعمال الخاص :وتتمثل بالأرباح غير الموزعة التي تحتفظ بها الشركات المساهمة وبالتالي فإنه تزداد إدخاراتها كلما ازدادت أرباحها، وفي الدول النامية، لا تقوم هذه الادخارات بدور مهم في عملية التنمية لأسباب تتعلق بسلوكيات أصحاب هذه الشركات.
- ادخارات قطاع الأعمال العام :وتتمثل بأرباح المشروعات التي يملكها القطاع العام، وهي عبارة عن الفرق بين قيمة السلع النهائية المنتجة وتكاليف نتاجها، وهذه الادخارات تعاني من تضائل في مقاديرها بسبب فشل استراتجيات التصنيع التي تبنتها بعض الدول النامية، وأهمها إستراتجية إحلال الواردات، وبالذات في الصناعات التجميعية وهي صناعات تعتمد برامج إنتاجها وتشغيلها بقدر كبير على استيراد المستلزمات من الخارج، وسوء الإدارة وما إلى غيرها من العوامل التي أدت بالتبعية إلى انخفاض في أرباح هذه المشروعات.

ومن المهم أن نشير إلى حقيقة عدم كفاية الادخارت المحلية طوعيا وصعوبة التنبؤ بإمكانية تعبئتها وفق ما تقتضيه حاجة الوحدات الاقتصادية المختلفة من الاستثمارات، والأمر الذي يدعو السلطات العامة إلى المصدر الآخر للادخارات وهي الادخارات الإجبارية.

2. الادخارات الإجبارية :وهي الادخارات التي لا يقبل عليها الأفراد والمؤسسات طواعية، وإنما تقتطع من الدخول المتحققة لديهم بطريقة إلزامية، وتشمل:

2-1 الادخارات الحكومية :وتجسد هذه الادخارات بالمعنى الواسع الفرق بين النفقات العامة و الإيرادات العامة، و الإيرادات العامة هي جميع الموارد المالية التي تحصل عليها السلطات عامة من المصادر المختلفة وأهمها الضرائب، والرسم بالإضافة إلى القروض، الإصدار النقدي الجديد،الهبات والمساعدات، أما النفقات العامة فهي المبالغ النقدية التي تقوم بإنفاقها لتقديم الخدمات العامة، وهذا يعتمد بدوره على العوامل التي تحكم حجم هذا الفائض لكل من الإيرادات والنفقات.

2- 2الادخارات الجماعية :وهي الادخارات التي تقتطع من دخول بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقا لتشريعات معينة ملزمة بقانون، ومثلها أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة وهي خاصة بالعاملين في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة وبالوحدات الاقتصادية التابعة لها، حيث تقوم هذه الأموال مجتمعة إلى الهيئات المختلفة التي تحتاج إليها في صورة استثمارات تمثلها أحيانا أوراق مالية مختلفة، وتختلف هذه الادخارات عن باقي الادخارات الإجبارية في أن الأفراد المساهمين في تكوينها سيحصلون

على مزايا مباشرة مثل الخدمات الصحية والتعويضات، والمعاشات وهو ما جعلها تحضى بقبول الأفراد المرتبطين بها لم تسهم في استقرار العلاقات الاجتماعية عن طريق تأمين حياة الأفراد ومستقبلهم.

ب . المصادر الخارجية لتمويل التنمية :إذا لم تكن المصادر الداخلية للتمويل كافية على الوفاء بحاجات الاستثمار، أو كانت الحكومات في هذه الدول غير قادرة أو غير ا رغبة في اتخاذ القرارات المطلوبة للارتفاع بمستوى هذه المدخرات إلى ذلك الذي يتناسب مع متطلبات التنمية الاقتصادية؛ أي نظرا لوجود فجوة ادخار واسعة، فإن هذه الحكومات تلجأ إلى مصادر خارجية للتمويل من أجل دعم مصادرها الداخلية، ويمكن حصر هذه الأخيرة في ثلاث مصادر أساسية هي[1] :

1. تعزيز حصيلة الصادرات :إن الزيادة في الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وهذه قد تؤدي إلى زيادة الإنفاق الوطني فيزداد الطلب على السلع والخدمات، ويكون هذا دافعا للمستثمرين على زيادة استثماراتهم وهو ما قد يفسر في النهاية انتعاش الاقتصاد الوطني، وتتصف صادرات الدول النامية بجمودها وقلة مرونتها، بمعنى أن تغيير هيكلها وزيادتها من الأمور الصعبة التي تحتاج إلى جهد ومال وتخطيط، وهذا كله لن يتيسر إلا بعد أجل معين، وعلى ذلك لا يمكن للدول النامية بأي حال من الأحوال أن تعتمد على حصيلة صادراتها في تمويل عملياتها.

2. الاستثمارات الأجنبية :وتنقسم إلى شكلين رئيسين هما:

2- 1استثمارات أجنبية مباشرة :هي تلك الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو تملكهم لنصيب منها، مما يبرر حق الإدارة وغالبا ما تكون هذه المشروعات في شكل مزارع ومصانع ومناجم وغيرها من الأنشطة الإنتاجية، وبكل تأكيد فإن هذا الشكل من أشكال حركة رؤوس الأموال الدولية هو المفضل من قبل الدول المضيفة لرأس المال الأجنبي، ذلك لأنه يأتي لتمويل المشروعات الاقتصادية الجديدة، أو على الأقل لاقتناء مشروعات كانت قائمة، ولكن لا تسيير بالنجاعة المطلوبة، كما أن هذا الشكل يعتمد على الفترة الزمنية الطويلة ومن ثم فهو يساهم في دعم النمو الاقتصادي وما ينتج عنه من خلق للثروة ومناصب العمل، وتجدر الإشارة إلى أن اقتناء مشروعات كانت قائمة لا يزيد من رأس مال الدولة المضيفة شيئا لأنه حل محل رأس مال كان قائما، لكن يبقى الاقتناء مفيدا كونه يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي وعلى الأمد البعيد، ومن المنطقي أن يتطور ويتوسع وهذا ما سيعود بالفائدة على اقتصاد البلد المضيف؛

2-2 استثمارات أجنبية غير مباشرة :وهي استثمارات تأخذ شكل قروض أو شراء الأجانب للأوراق المالية (أسهم، سندات) في السوق المالية الوطنية، وهذا النوع من الاستثمار يبحث عن عائد معقول لرؤوس

[1] جمعون نوال، مرجع سبق ذكره ص 51 - 55

الأموال دون أن يترتب عليه إشراف أو اتخاذ قرارات من قبل الأجانب، إن هذا النوع من أشكال حركة رؤوس الأموال الدولية قد أصبح يشكل المصدر الرئيسي للتمويل على المستوى العالمي خلال العقدين الأخيرين، وعليه فإنه يبدو الشكل المفضل ليس للبلدان المضيفة له فقط، بل ولأصحاب رؤوس الأموال الأجنبية وذلك باعتباره سهل التصفية والتخلص منه في حالة الضرورة كوجود رغبة لدى أصحابه بنقله إلى بلدان أخرى أو تهريبه في حالة ت وقع حصول أزمة نقدية أو مالية أو مصرفية في البلد المضيف.

3. المنح والإعانات الأجنبية :تتكون المساعدات الأجنبية من منح لا ترد فهي لا تدخل في نطاق المديونية، والإعانات تشمل القروض الطويلة الأجل التي تقدمها الدول المتقدمة أو الهيئات الدولية للدول النامية فهي تعتبر من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض، فإذا كانت معدلات الفائدة مستقرة نسبيا أي لا تتعرض لتقلبات حادة وإذا وجهت تلك القروض إلى مشاريع تؤدي إلى زيادة الإنتاج، فإن الدول المقترضة تكون قادرة على مقابلة أعباء خدمة الدين، ولكن في الحالة العكسية أين تكون أسعار الفائدة مرتفعة ومتقلبة باستمرار، وإذا وجهت القروض إلى الاستهلاك أو إلى مشروعات لا تحقق إنتاجا إلا بعد فترة طويلة, فإن هذه العوامل تؤدي حتما إلى بطء معدل النمو الاقتصادي، و إلى عدم القدرة على مقابلة ما يترتب على القروض من التزامات.

المطلب الرابع :أبعاد ومعوقات التنمية الاقتصادية

في هذا المطلب نتحدث عن أبعاد التنمية وأهم المعوقات التي تواجه التنمية الاقتصادية.

1- أبعاد التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية تتضمن أبعاد مختلفة ومتعددة وتشمل الآتي[1] :

1.البعد المادي :يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض للتخلف، وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة، إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من راس المال، الذي يمسح بتطوير الاجتماعي للعمل أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي، وتكوين السوق الداخلية، وهذا ما يعرف بجوهر التنمية؛

2.البعد الجماعي للتنمية :لا شك أن الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع وهي الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية، وقد ترتب على توسيع مفهوم التنمية أمران، الأول المرادفة بين التنمية والتحديث، وهذا الأخير هو عملية التحول نحو الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بين القرنين السابع عشر والتاسع

[1] جمعون نوال، مرجع سبق ذكره، ص ص 131 - 134

عشر، والأمر الثاني هو تحقيق التنمية بالانتشار، حيث تشع رياح التغيير من البلدان المتقدمة من خلال التكنولوجيا و رأس المال والمهارات والقيم والتغيرات في الأنظمة القائمة، أما الجوانب البعد الاجتماعي للتنمية فتتمثل في تغيرات في الهياكل الاجتماعية، اتجاهات السكان، المؤسسات الوطنية، تقليل الفوارق في الدخول واجتثاث الفقر المطلق، وقد تغيرت النظرة إلى الفقر في عقد الستينات وأصبح ينظر لها بأنها مرتبطة بالبطالة، وأصبح هدف التنمية إشباع الحاجات الأساسية، وبهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستمدة إلى النمو إلى الفهم المستند إلى الحاجات الأساسية وبذلك أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان؛

3.البعد السياسي للتنمية :إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها إيديولوجية، وحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال، وإن التنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي، وتتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة، فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا، إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية؛

4.البعد الدولي للتنمية :إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولهذا فقد أطلقت الأمم المتحدة في عام 1961 تسمية عقد التنمية الأول الذي يستهدف تحقيق معدل للنمو الاقتصادي يبلغ% 7 ، كما شهد عقد الستينات نشأة UNCTADأي الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية، وكذلك نشأة منظمةGATT مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتهدف هذه المنظمات جميعها إلى تحقيق علاقات دولية 1980، مستهدفا معدلا سنويا يبلغ6% ، إلا أكثر تكافؤا، ثم جاء عقد التنمية الثاني للفترة1970 أن مساعدي كل هذه الجهات والمنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية من وجهة نظر البلدان النامية، ولهذا تجد بأن التفاوت في الدخول فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يزداد على مر الزمن؛

5.البعد الحضاري للتنمية :يعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية، فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية، بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.

2-معوقات التنمية الاقتصادية

سوف نقسم هذه العقبات إلى مجموعات رئيسية وهي[1]:

1.المعوقات الاقتصادية :إن التقدم الاقتصادي لا يعني زيادة الإنتاج فحسب، بل يعني كذلك العدالة

[1] حسين عبد الحميد احمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص229

في توزيع الدخل والثروة فعدالة التوزيع شرط أساسي لإثارة الحماس بين المواطنين، و إذا وجدت الجماهير أنها تحصل على نصيب عادل من كل زيادة محققة في الإنتاج والدخل، فإن ذلك يعد من أقوى الحوافز إلى العمل الجدي المثمر من جانب المواطنين عامة، كذلك فإن وجود فوارق كبيرة في التوزيع يعوق تكوين رأس المال، فوجود تباين كبير في توزيع الدخل يؤدي إلى زيادة الميل إلى الاستهلاك، ونقص الميل إلى الادخار من جانب أصحاب الدخول المنخفضة بتقليدهم للخطط الاستهلاكية لأصحاب الدخول المرتفعة، وهنا يكون الغرض من اقتناء مختلف طبيعيات الحياة، وتأكيد ا لم ا ركز الاجتماعية في أعين الناس، بمعنى أن التفاخر في الاستهلاك أو الظهور بمظهر الترف، وليس التمتع الشخصي هو الدافع إلى الرغبة الملحة في كثير من السلع الكمالية الترفيهية، يعتبر نقص الموارد الطبيعية عائقا من عوائق التنمية الاقتصادية، كما يعتبر التقدم التكنولوجي ركيزة التنمية، وتشير كل الدلائل إلى هبوط مستوى التكنولوجيا في الدول النامية، فالتقدم يسير بطيئا في هذه الدول الأخيرة، بينما تضاعفت سرعته في الدول المتقدمة، كما يعد نقص المعلومات، وتحديد أولويات بأساليب عملية وموضوعية، وعدم المعرف بأساليب وطرق القياس، فالتنمية غير المتوازنة بين المناطق المختلفة الحضرية، الريفية، الصحراوية المستحدثة من عوائق التنمية، كذلك فإن عدم التكامل بين برامج ومشروعات التنمية يعوق عملية التنمية، ذلك أن المجتمع يعد كلا عضويا واحدا، والاهتمام بأي قطاع منه لا بد وأن يؤدي إلى الاهتمام بقطاعات أخرى، لذلك من الصعب بل ومن المستحيل تنمية الصناعة بدون تنمية التعليم، أو حل مشاكل المدينة دون إبداء اهتمام بمشاكل الريف .

2.العوائق السياسة :وتتمثل هذه العوائق في :[1]

عدم الاستقلال السياسي :إن أغلبية الدول المتخلفة عانت من مشاكل عدم الاستقلال السياسي، فقد ضاعت سنوات كثيرة وهي تحاول استرجاع سيادتها في الوقت الذي كانت فيه الدول المستعمرة تحقق النمو، مما جعل الفارق يكون كبير بين الدول الصناعية التي كانت سببا في تخلفها والدول التي تحتاج إلى مساهمتها في دعم التنمية كتعويض لها؛

عدم الاستقرار السياسي :كيف يمكن تصور تنمية في جو من التوتر والاضطراب السياسي، لذا فإن الاستقرار السياسي شرط لتحقيق النمو، فكل دولة تطمع لتحقيق التنمية لابد من أن تسعى إلى تهيئة المناخ الاقتصادي والسياسي والأمني المستقر للمستثمرين وإقامة نظام سياسي يضمن استقرار الحكومات لفترة معقولة لأن استقرار الحكم يعني استقرار القوانين التشريعات الخاصة بالاستثمار والتجارة.

[1] فريد بشير الطاهر، التخطيط الأقتصادي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، لبنان، 1998، ص54

3.العوائق الاجتماعية :من أهم العوائق الاجتماعية هي كثرة السكان فهذا العائق يؤدي إلى تعثر بعض برامج السياسات العامة للدول، وهو يعتبر عامل قوة من الصعب عدم الالتفات إليه، وهنا)نبرز بعض الأمور منها[1] :

- يؤكد خبراء السكان أن معدل نمو السكان متغير تابع للنمو، وليس متغيرا مستقلا يؤثر بالسلب على عملية التنمية؛
- يعتبر الخبراء الاستراتجيين في قوة الدولة أنه كلما زاد حجم السكان كان ذلك في صالح قوة الدولة بصورة عامة، وإن عدد السكان سيكون عاملا في تحديد الدول الخمس الكبار في القرن الواحد والعشرين.

4.العوائق الدولية [2]:يؤكد العديد من الاقتصاديين بأن العقبة الرئيسية للتنمية اليوم تتمثل في العوامل الخارجية أكثر منها عوامل داخلية، ذلك لأن وجود البلدان الصناعية المتقدمة يخلق ضغوطا دولية تؤدي إلى إعاقة مساعدي التنمية والنمو لدى البلدان النامية الفقيرة، ورغم أن البعض يعترف بوجود الجوانب الايجابية والمفيدة للبلدان الفقيرة من جراء وجود العالم الذي يحتوي على البلدان الغنية، ومنها مكاسب التجارة وتصدير منتجاتها الفائضة غلى البلدان الغنية، وكذلك إمكانية استفادة البلدان النامية من تجارب البلدان المتقدمة خاصة في مجال العلم والتكنولوجيا وفي الإدارة الاقتصادية والتخطيط.

[1] خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية ، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص48 .

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره ، ص 159 .

المبحث الثاني :مكانة القروض في عملية التنمية الاقتصادية

إن دور النظام المصرفي يكمن في أنواع الخدمات المقدمة إذ أصبحت واحدة من أهم دعائم التنمية الاقتصادية وبدونها لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدي وظيفته، ونظرا لكون الطلب على خدمات النظام المصرفي طلبا مشتقا من حاجة التنمية الاقتصادية، فبذلك يمكن القول أنه كلما اتسعت حدود التنمية ا زدت الحاجة إلى وجود نظام مصرفي أكثر تطورا وأوسع خدمات، حيث يشكل مع المؤسسات الوسيطة والأسواق المالية شكل هيكل الائتمان الادخاري للاقتصاد الوطني، لهذا خصصنا هذا المبحث لمعرفة كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية من و ا رء القروض المصرفية.

المطلب الأول :الدور التاريخي للنظام المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية

عالجت الكثير من الدراسات الاقتصادية دور النظام المصرفي على التنمية الاقتصادية، فيؤكد البعض على أهمية هذا الدور وضرورته للتنمية الاقتصادية، بينما يتجه البعض إلى تقليل أهمية ذلك وينظر إلى النظام المصرفي نظرة غير متفائلة في الأحداث التنموية داخل الاقتصاد، أما أراء آخرين يكمن في أن التنمية قد تتحقق بمعزل عن مساهمات النظام المصرفي، [1] ومن أهم الدراسات التي أعطت إلى النظام المصرفي دورا قياديا في التنمية الاقتصادية، والتي يأتي منها في المقدمة منها ما عرضه الباحث الاقتصادي شومبيتر عام 1911، في كتابه نظرية التطور الاقتصادي الذي أكد على أهمية الدور الذي يلعبه النظام المصرفي في عملية التطور والنمو الاقتصادي، وذلك لمساهمته في عملية تكوين رأس المال عن طريق خلق الائتمان، حيث يصبح رأسمال في نظريته عبارة عن قوة شرائية تنعكس في النهاية بوسائل إنتاج حقيقية جديدة، وهذه القوة الشرائية ضرورية لتمويل عملية التطور والنمو الاقتصادي، وكان لأراء شومبتر تأثيرا على بعض اقتصاديات أوروبا، حيث ظهرت أراء جديدة أعطت للنظام المصرفي الدور القيادي في عملية التنمية الاقتصادية، ثم توالت الدراسات في هذا المجال بعد أن أعتبر هدف التنمية الاقتصادية ورفع معدل النمو فيها من ضمن أهداف السياسة النقدية، ولقد بحث كل من" أدبمان وموريس "جوهر مساهمة البنوك في التنمية من خلال نموذج كمي يستند على متغيرات تحدد التنمية 1963، حيث تم – الاقتصادية المرتقبة للدولة، وقد شملت دراستهم 74 دولة نامية خلال الفترة1950 تقدير الأثر النسبي للنمو 39 متغيرا اقتصاديا واتضح أن مستوى تقدم النظام المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى هي أفضل المؤشرات عن الاحتمالات نمو الدولة اقتصاديا، وأهم ما استنتج من هذه الدراسة هي أن الزيادة في مدخرات النظام المصرفي وحجم ما يقدمه من ائتمان لمختلف الأنشطة الاقتصادية تعكس الدور المهم للنظام المصرفي في

[1] حمزة محمود الزبيدي، إدارة البنوك إستراتجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011 ، ص 171-172

عملية التنمية، بحيث أصبح نشاطه هذا افتراض اقتصادي عام يشير إلى القدرة في زيادة الادخار والاستثمار يعني معدل أسرع في التنمية الاقتصادية وتؤكد هنا أن مسؤولية النظام المصرفي هذه يجب اتصافها بالاستمرارية والديمومة، وبالتالي دور النظام المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية يجب أن يقاس من خلال قدرته في تعويض العجز في الادخار المحلي المقابل للاستثمار وبذلك تحقيق التعبئة القصوى للمدخرات، ومما تقدم نستطيع أن نستخلص أن للنظام المصرفي دورا مؤثرا في عملية التنمية الاقتصادية لا يمكن الاستغناء عنه .

المطلب الثاني :دور البنوك التجارية في عملية التنمية الاقتصادية

سعي القطاع المصرفي إلى النهوض بعملية التنمية من اجل زيادة معدلاتها، عن طريق البنوك التجارية فهي الركيزة الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية فهي تقوم بما يلي[1] :

- تعزيز تكوين رأس المال :قبول الودائع من الأفراد والمؤسسات التجارية، ثم تتاح هذه الودائع إلى الأعمال التجارية التي تجعل من استخدامها للأغ ا رض الإنتاجية في البلد لذلك فهي ليست مخزن لثروة البلاد فقط، لكنها أيضا توفر الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية؛
- الاستثمار في مشاريع جديدة :عادة يتردد رجال الأعمال في استثمار أموالهم في مشاريع محفوفة بالمخاطر، والبنوك عموما تقوم بتقديم قروض على المدى القصير والمتوسط لمنظمي الأعمال للاستثمار في مشاريع جديدة، واعتماد أساليب جديدة للإنتاج، فتقديم القروض في الوقت المناسب يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد؛
- تعزيز التجارة والصناعة :ومع نمو الأعمال المصرفية التجارية، هناك التوسع الشاسع في التجارة والصناعة عن طريق استخدام الحوالات البنكية، الشيكات، الكمبيالات، بطاقات الائتمان وخطابات الاعتماد ...الخ قد أحدث ثورة في التجارة الوطنية والدولية؛
- التنمية الزراعية :البنوك التجارية لاسيما في البلدان النامية الآن تقدم القروض لتنمية الزراعة والصناعات الصغيرة في المناطق الريفية، وساعد توفير الائتمان للقطاع الزراعي إلى حد كبير في زيادة إنتاجية الزراعة والدخل للمزارعين؛
- التنمية المتوازنة لمختلف المناطق :للبنوك التجارية دورا هاما في تحقيق التنمية المتوازنة في مناطق مختلفة من البلاد، فهي تساعد في نقل رؤوس الأموال الفائضة من المناطق المتقدمة النمو إلى المناطق الأقل نموا، فهذه

[1] خالد عبد الهادي، البنوك ودورها في التنمية الاقتصادية، مقال منشور على الموقع الالكتروني: http://heikal23.blogspot.com/2011/05/blog-post.html، تاريخ التحميل:2019/06/01 ،ساعة الاطلاع:18:00.

الأخيرة قادرة على الحصول على رأس المال الكافي لتلبية احتياجاتها في مجال الأعمال التجارية وهذا بدوره يزيد من الاستثمار والتجارة والإنتاج في الاقتصاد؛

- التأثير على نشاط الاقتصاد :البنوك يمكن أن تؤثر أيضا على النشاط الاقتصادي للبلد من خلال نفوذها في "توافر الائتمان وسعر الفائدة"، إذا تمكنت من زيادة حجم الأموال المتداولة من خلال توافر الائتمان أو بخفض سعر الفائدة في البنوك ، سيؤثر مباشرة على التنمية الاقتصادية وانخفاض معدل الفائدة يمكن أن يشجع الاستثمار وبالتالي زيادة الطلب الكلي مما يؤدي إلى مزيد من الإنتاج في الاقتصاد؛
- تنفيذ السياسة النقدية :يتحكم البنك المركزي وينظم حجم الائتمان من خلال تحقيق استقرار الأسعار، وتعزيز النمو الاقتصادي مع أقصر فترة ممكنة من الزمن؛
- تسييل الاقتصاد :البنوك التجارية بفتحها فروع في المناطق الريفية والمتخلفة، تحد من تبادل السلع عن طريق
- المقايضة، وبالتالي استخدام المال يؤدي لزيادة كبيرة في حجم إنتاج السلع، فيتم الآن تحويل القطاع الغير نقدي) اقتصاد المقايضة (إلى قطاع نقدي بمساعدة البنوك التجارية؛
- ترويج الصادرات : لأنها توفر معلومات حول التجارة العامة والأوضاع الاقتصادية داخل وخارج البلد لعملائها لذلك فإن للبنوك مساهمة إيجابية في مجال التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث :أهمية القروض البنكية لتمويل التنمية الاقتصادية

تنبع الحاجة إلى القرض نتيجة لعدم وجود توافق زمني بين تيارات الإيراد داخل الاقتصاد وتيارات الإنفاق وقد أدى هذا الوضع إلى وجود وحدات اقتصادية لديها فائض في وقت ما ووحدات أخرى لديها العجز، وهنا برز القرض البنكي كعنصر مهم لتنظيم العلاقة المتبادلة بين مؤسسات الاقتصاد الوطني،[1] وينهض بهذه العملية والاستمرار بها وحدات النظام المصرفي المختلفة وهي البنك المركزي من خلال ائتمانه المباشر أو غير المباشر، والبنوك التجارية لدورها لتعبئة المدخرات ولقدرتها في خلق الائتمان أي قدرتها في إقراض تفوق ما يتوفر لديها من موارد، ولهذا يعتبر القرض من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة إلا أنه يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار كثيرة في الاقتصاد إذ لم يحسن استخدامه، فالقرض في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد، وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية، وهو ا لم وضع الذي يثير اهتمام كل الدارسين والمهتمين بإدارة التنمية، بل أن الكثير من الاقتصاديين يلقون بتبعية عدم الاستقرار الاقتصادي وما يحدث من تقلبات سياسات النظام المصرفي في توفير أو تضييق القرض وذلك عند قرار المبالغة في تقديمه في فترات الانتعاش أو التردد في منحه في فترات الانكماش على خلاف ما يجب أن يكون عليه، لذلك يقتضي أن يكون مستوى الائتمان المصرفي متوافقا مع الحاجات الفعلية للنشاط الاقتصادي ومتناسبا مع خطط التنمية، فالزيادة فيه تسبب تدفق القوى الشرائية لا يقابلها سلع وخدمات بدرجات كافية في الأجل القصير فترتفع الأسعار ويقع الاقتصاد في حتمية تضخم تزداد حدته بزيادة التدفق الائتماني، في حين يحصل الانكماش في الحالة المعاكسة، وفي كلا الحالتين التضخم والانكماش سوف يؤدي إلى تشوهات في عملية التنمية الاقتصادية، بل شيوع حالة فقدان التوازن والاستقرار الاقتصادي، ولا يضمن حالة التوافق بين ما تقدم من القرض وعملية التنمية الاقتصادية وحاجاتها إلى وجود سياسة مصرفية وائتمانية منسجمة مع الاحتياجات الفعلية للنشاط الاقتصادي ومتكاملة مع السياسات الاقتصادية الأخرى حيث أن عدم وجود سياسة ائتمانية متكاملة وواضحة لا يؤدي إلى فقدان الاستقرار الاقتصادي وإنما أيضا في سوء تخصيص الموارد الائتمانية المصرفية وبالتالي اختلاف في معدلات النمو للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وهنا يفقد القرض البنكي أهميته في تمويل التنمية الاقتصادية بل يعتبر أحد المعوقات لها، ولا بد من الإشارة إلى أن الإقراض يتفاوت من دولة إلى أخرى بسبب اختلاف درجات النمو والتخلف، وعادة ما يوجه في مجالات وقطاعات قد تختلف وجهات النظر في تحديد أهميتها الوطنية، وحتى تقترب هذه الوجهات لا بد أن تكون سياسات توزيع الائتمان البنكي بين القطاعات داخل البلاد متفقة مع مكانة هذه القطاعات، كما يجب تحديد قدرة كل

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره ، ص166-167

قطاع سواء كان عمومي أو خاص في تحقيق أهدافه من استخدامه للقرض، حيث من المحتمل أن تؤدي زيادة طلب كل قطاع أكثر مما هو مخصص له إلى إزاحة طلب قطاع آخر مما يفقد دور القرض التنموي بالإضافة إلى ما سبق فإن القرض يحقق لعملية التنمية الاقتصادية جملة من المهام وهي :

- بدون القرض تصبح عملية المفاضلة بن المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة، كما أن فوائض الوحدات الاقتصادية المدخرة سوف لا تدفق بكفاءة إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية؛
- يستخدم القرض كأساس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية، فالبنك المركزي عندما يشرع في وضع سياسة للإصدار يضع في اعتباره حجم الائتمان المنتظر من النظام المصرفي في نطاق الخطط العامة، فالنقود تخرج للتداول بصفة أساسة عن طريق قيام الإنتاجية بصرف ما هو مخصص لها من ائتمان، وبهذا يعمل على تدعيم الوحدة النقدية؛
- يؤدي سحب القرض من قبل المقترضين إلى زيادة حجم المعروض النقدي، ولهذا فهو يعتبر عامل مهم يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد حجم الإنفاق والقوة الشرائية المتاحة داخل الأقتصاد؛
- يعتبر القرض أداة بيد الدولة تستخدمها في ال رقابة على نشاط المشروعات، وذلك من خلال استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها؛
- للقرض تأثيرا مباشر على زيادة الادخار والحد من الاستهلاك، وذلك لأن البنوك تعمل على تشجيع الأفراد على الادخار لتوفير موارد للقرض الذي يحد من الاستهلاك.

المبحث الثالث :تأثير القرض على بعض المتغيرات الاقتصادية

للقروض البنكية أثار واسعة على النشاط الاقتصادي، ومن بين الآثار الاقتصادية نجد منها الأثر على الاستهلاك، الادخار وكذلك على الاستثمار وهذا ما سن ا ره في هذا المبحث.

المطلب الأول :أثر القروض على الاستهلاك والادخار

سوف نقوم بتقسيم هذا المطلب إلى شقين أساسين هما أثر القروض على الاستهلاك، وأثرها على الادخار:

1. أثر القروض على الاستهلاك:

نتعرض في هذه النقطة إلى العوامل التي تؤثر على الاستهلاك والتي لها علاقة بالبنوك،[1] حيث تتأثر معدلات الاستهلاك بمستوى الأسعار السائد، فعند ارتفاع الأسعار تقل القوة الشرائية للدخل وبالتالي تقل معدل الاستهلاك، وإذا قلت معدلات الأسعار فإن القوة الشرائية للنقود ستزداد وبالتالي ترتفع الكميات المستهلكة.

أما العامل الأخر المؤثر على الاستهلاك هو معدلات الفائدة، والتي تعتبر عوائد وحوافز الادخار، فالأسعار الفائدة تحدد قيمتها لدى البنوك التجارية، وهذه الأخيرة تتأثر بأسعار الفائدة التي تحددها البنك المركزي، وعليه فعند زيادة أسعار الفائدة تزداد الفرصة الضائعة للاستهلاك، وهذا يؤدي إلى زيادة مستوى الادخار أي بمعنى إنفاق مبالغ أقل على السلع والخدمات والعكس في هذه الحالة انخفاض أسعار الفائدة سيؤدي الأمر إلى انخفاض الادخار وزيادة الاستهلاك إضافة إلى هذا يمكن التأثير على الاستهلاك عن طريق التحكم في القرض الاستهلاكي.

أ.أثر القروض على الادخار[2] :

تعد قضية الادخار من أهم القضايا التي ركز عليها الفكر الاقتصادي كركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية، كما يجمع الكثير من الاقتصاديين على أن الادخار ضروري لتوفير رؤوس الأموال الضرورية لتنفيذ أي برنامج استثماري لإحداث دفعة قوية في النمو الاقتصادي، وتمثل مشكلة انخفاض المدخرات في البلدان النامية أهم العوامل التي تقف وراء انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، مما يدفعها للاعتماد على التمويل الخارجي للاستثمار وذلك أمر غير مرغوب فيه لما له من أثار سلبية على اقتصاد أي بلد بسبب الأعباء التي يتحملها.

---

[1] حامد عباس محمد المرزوك ، أثر الاقتصادية للقروض محاضرة منشورة على الموقع الالكتروني:
http://fr.scribd.com/doc/27103412 تاريخ التحميل :2019/06/02 ، ساعة الاطلاع:19:00

[2] أحمد فريد مصطفى، التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000 ، ص 101 .

ولذا فان المدخرات المحلية تعد أمرا ضروريا وحيويا لتحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب ومقبول وقد ناقشت العديد من الدراسات أهمية تحقيق معدل ادخار مرتفع كمحدد أساسي للنمو الاقتصادي،وأكدت دور وأهمية تحقيق معدلات مرتفعة من الادخار المحلي لتمويل التكوين الرأسمالي اللازم لعملية التنمية خصوصاً إذا كان البديل هو الاعتماد على الخارج في تمويل الاستثمارات، وكما نعلم من خلال الفكر الاقتصادي بأن التوازن بين الادخار والاستثمار التوازن في سوق السلع والخدمات هو أحد المتطلبات الرئيسية لتحقيق التوازن الكلي للاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن بين العوامل الأساسية التي تؤثر على الادخار هي سعر الفائدة فعند ارتفاعه نجد توظيف الأموال أكثر جاذبية ويحفز الوسطاء الاقتصاديين وأفراد المجتمع على الادخار أكثر أهمية وتحتفظ نسبة كبيرة من دخولهم والعكس في حالة انخفاض أسعار الفائدة يكون لها اثر معاكس للأول، أي يؤدي إلى العزوف عن توفير وادخار الأموال والتوجه للاستهلاك، لهذا يمكن للمؤسسات المصرفية التحكم ولو بنسب معينة في الادخار انطلاقا من التحكم في أسعار الفائدة .

المطلب الثاني :أثر القروض على الاستثمار

إن أهم عامل وراء التقلبات الاقتصادية الدولية يعود إلى تغيير الاستثمارات لذا من الأهمية بما كان دراسة الاستثمار والعوامل المؤثرة عليهم نظرا لأهمية الدور الذي يلعبه في مجال التنمية الاقتصادية:[1]

إن عملية الاستثمار بصفة عامة كغيرها من العمليات الأخرى تتأثر بعدة عوامل، فاتخاذ القرار الاستثماري يتوقف على أساس محددات وعناصر أساسه يجب دراستها حتى تصل إلى قرار سليم بشأن الاستثمار وسنركز هنا على أحد المحددات الأساسية التي لها ارتباط بالبنوك ألا وهي تكاليف الاستثمار.

إذا افترضنا أن صاحب العمل أو المستثمر من أجل أن يباشر عملية الاستثمار يلجأ إلى اقتراض المبالغ المطلوبة من القطاع البنكي وبالتالي فإن تكلفة الاستثمارات في هذه الحالة هي سعر الفائدة الذي سيدفعه المستثمر للبنك مقابل القروض الممنوحة له خلال الفترات الزمنية المختلفة، وعليه يمكن القول أن المؤسسات البنكية يمكنها التأثير على الاستثمار من خلال تغيير أسعار الفائدة فمثلا إذا كانت الدولة تهدف إلى تشجيع الاستثمار تقوم بتخفيض أسعار الفائدة عن طريق البنك المركزي الذي يوفر السيولة الكافية التي بدورها تمكن البنوك التجارية من منح القروض بأسعار فائدة منخفضة مما ينجم عنها تشجيع رجال الأعمال على الاستثمار.

[1] حامد عباس محمد المرزوك، مرجع سبق ذكره

الخلاصة

من خلال هذا الفصل يمكننا القول أن للجهاز المصرفي دورا فعالا في تدعيم عملية تمويل احتياجات المؤسسة عن طريق القروض، وهذه الأخيرة تساهم في إنعاش الاقتصاد كما لها تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية التي تعتبر هدف كل بلد نامي وحتى المتطورة، فالتنمية تسعى بكل الوسائل المتمثلة في توفير مصادر تمويلها وكذا معرفة النظريات المتعلقة بها لتحقيق الأهداف التي تنطوي عليها، فعلى البلدان معرفة كيفية استغلال مواردها بطريقة مثلى تحقق لها نموا اقتصاديا تتبعه تنمية اقتصادية فعلية ودائمة.

الفصل الثالث:

تطور القروض التمويلية لمؤسسات صغيرة و متوسطة

دراسة حالة بنك فلاحة والتنمية الريفية

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية (دراسة حالة وكالة عين كرمس)

المبحث الثاني: السياسات الاقراضية للبنك

المبحث الثالث: تطور طلبات القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية والتي شملت فصلين الأول بعنوان ماهية تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية والثاني بعنوان اثر القروض البنكية على تنمية الاقتصادية والذي تطرقنا فيه مكانة القروض في عملية التنمية الاقتصادية بالاعتماد على المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم.

سننتقل إلى الجانب التطبيقي الذي أسقطنا فيه الدراسة النظرية على البنك محل الدراسة وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة عين كرمس – موصفين ومحللين أهم الصيغ البنكية المتوفرة على مستوى البنك بالإضافة إلى الإستراتيجية المتبعة من قبل البنك في دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم طالبة التمويل والنمط المتبع في تقديم التمويل للمساعدة على نمو و تطور الاقتصاد.

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

(دراسة حالة وكالة عين كرمس)

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك الرائدة في عملية تمويل التنمية بالجزائر وهذا راجع إلى ما يقدمه من خدمات وتسهيلات في عملية منح القروض ، وبالأخص الموجه منها إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وفيما يلي تناولنا مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع وذلك بتقديم عام للبنك ودوره في منح القروض.

المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وتطوره .

1. نشأة بنك BADR:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ينتمي إلى القطاع العمومي أسس في 13 مارس 1982، وفقا للمرسوم رقم 82 - 1069 بمهمة تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي في بداية المشوار. يتكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري BADR ، أصبح يحتضن في يومنا هذا 289 وكالة و 31 مديرية جهوية، يشغل البنك حوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف ونظرا لكثافة الشبكة وأهمية تشكيلته البشرية، صنف بنك BADR من طرف مجلة "قاموس البنوك" BANKERSALMAMACH في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية ، ويحتل البنك كذلك المركز 688 في الترتيب العالمي ما بين 4100 بنك مصنف.[1]

2: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR:

يمكن إبراز تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال المراحل التالية :

المرحلة الأولى (1982– 1990):

خلال الثماني سنوات الأولى، كان هدف البنك المنشود فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصيغة الفلاحية بمرور الزمن اكتسب البنك سمعة وكفاءة عالمية في ميدان

[1] *www.badr-bank.dz consulté le 09/06/2019.*

تمويل القطاع الزراعي قطاع الصناعة الغذائية، والصناعة الميكانيكية و الفلاحية، هذا الاختصاص كان منصوصا في إطار الاقتصاد المخطط، حيث كان كل بنك عمومي يختص بإحدى القطاعات الحيوية العامة.

المرحلة الثانية: (1991 – 1999):

بموجب صدور القانون 10-90 الذي ينص على نهاية فترة تخصص البنوك وسعي بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" أفقه إلى المجالات الأخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME/PMI بدون الاستفادة من القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقة مميزة.

أما في المجال التقني كانت بداية إدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي:

2-1-في الفترة (1991-1992): تم في هذه الفترة:

- تطبيق نظام SWIFT لتطبيق عمليات التجارة الدولية
- وضع برمجيات PROGICIELSYBOU مع فروعه المختلفة للقيام بالعمليات البنكية :
  - تسيير القروض؛
  - تسيير عمليات الصندوق؛
  - قبول الودائع؛
  - الفحص عن بعد لحسابات الزبائن.
- إدخال الإعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية، عمليات فتح القروض الوثائقية أصبحت في هذه الفترة لا تفوق 24 سا على الأكثر.
- إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى الوكالات .

2-2-في سنة 1993: إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية .

2-3-في سنة 1994: تشغيل بطاقة التسديد والسحب BADR.

2-4-في سنة 1996: إدخال عمليات الفحص السلكي L'ELECTRAILEMENT فحص وإنجاز العمليات البنكية عن بعد وفي الوقت الحقيقي.

2-5-في سنة 1998: تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك.

2-6-في سنة 2000: تميزت هذه المرحلة بوجوب التدخل الفعلي للبنوك العمومية، لبعث نفس جديد في مجال الاستثمارات المنتجة، وجعل نشاطاتها ومستوى مردودها يساير قواعد اقتصاد السوق.

أما في مجال التدخل في مجال تمويل الاقتصاد ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR رفع إلى حد كبير القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME/PMI في شتى مجالات النشاط الاقتصادي

2-7-في سنة 2001: عرفت هذه السنة جملة من العمليات:

- التطهير المحاسبي والمالي.
- إعادة النظر، تقليل الوقت، وتخفيض الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض حيث تتراوح المدة ما بين 20 و 90 يوما بالنسبة لقروض الاستغلال والاستثمار، أو مكان التسليم بغرض الدراسة بوكالة المديرية الجهوية العامة .
- إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية .
- تعميم شبكة الوكالات والمنشأة المركزية MEGA-PAC

2-8-في سنة 2002: تعميم البنك الجالس مع الخدمات الشخصية على جميع الوكالات الأساسية على المستوى الوطني.

2-9-في الفترة 2003 – 2009:

- تطور كبير في مجال منح القروض.
- سرعة وسهولة القيام بالعمليات مع الزبائن عن طريق الإعلام الآلي وإدخال نظم وبرمجيات خاصة ملك للبنك .

ومن خلال التعرض إلى تطور البنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" نستنتج أنه:

- بنك شامل وعالمي يتدخل في تمويل كل القطاعات الاقتصادية.
- يقوم بالعمليات البنكية وفي الوقت وعن بعد .
- يمنح إمكانية فحص الزبائن عن لحساباتهم الشخصية BADR CONSULT .

المطلب الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهيكله التنظيمي

1. مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أسندت لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR مباشرة بعد إنشائه المهام التالية:[1]

1– تمويل القطاع الفلاحي، المحروقات، الصيد البحري اعتمادا على موارده الخاصة بالإضافة إلى تلك التي زودته بها الدولة .

2– تقديم الدعم المالي الضروري للنشاطات الفلاحية، خاصة التي تمارسها المؤسسات الخاصة الهادفة للتنمية الريفية.

3– سعيه بصفته مؤسسة للتخطيط المالي لتطبيق المشاريع الفلاحية المسطرة في مختلف مخططات التنمية .

4– تقديم القروض بمختلف أنواعها القصيرة والمتوسطة الأجل بما في ذلك قروض الاستغلال والاستثمار والقروض الايجارية، خاصة لدعم القطاع الفلاحي .

وبنك التنمية الريفية كباقي البنوك يمكنه أيضا:

- تجميع عمليات القرض والخزينة.
- فتح حسابات لكل شخص تقدم بطلب لهذا الغرض
- المشاركة في تجميع الادخار.
- ضمان صيرورة إمكانية الدفع .
- تحقيق عملية التبادل والتجارة الخارجية.

2. الخدمات المصرفية المقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية

[1] *www.badr-bank.dz consulté le 09/06/2019*

يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية عدة منتجات تقليدية مثل البنوك الأخرى في الساحة المصرفية ومن هذه الخدمات والمنتجات نذكر:[1]

1-الحساب الجاري: يكون مفتوحا للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطا تجاريا (تجار،صناعيون، فلاحون).

2- حساب الصكوك (الشيكات): تكون حسابات مفتوحة لجميع الأفراد أو الجماعات التي تمارس أي نشاط تجاري.

3- دفتر التوفير: وهو عبارة عن منتج مصرفي يمكن الراغبين من ادخار أموالهم الفائضة عن حاجاتهم على أساس فوائد محددة من طرف البنك أو بدون فوائد حسب رغبات المدخرين وبإمكان هؤلاء المدخرين الحاملين لدفتر التوفير القيام بعمليات دفع وسحب الأموال في جميع الوكالات التابعة للبنك .

4- دفتر توفير الشباب: هو دفتر مخصص لمساعدة أبناء المدخرين للتمرس والتدرب على الادخار في بداية حياتهم الادخارية وهو يفتح للشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 19 سنة من طرف ممثليهم الشرعيين.

5- أذونات الصندوق: هو عبارة عن تفويض لأجل وبعائد موجه للأشخاص المعنويين والطبيعيين ويمكن أن يكون باسم المكتب أو لحامله .

6- الإيداعات لأجل: هي وسيلة تسهل على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين إيداع الأموال الفائضة عن حاجاتهم إلى أجال محددة بنسبة فوائد متغيرة من طرف البنك للإشارة فإن المبلغ المحدد للإيداع حدد بـ 10000 دينار لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر .

7- الحساب بالعملة الصعبة: هو منتج يسمح بجعل نقود المدخرين بالعملة الصعبة متاحة في كل لحظة مقابل عائد محدد حسب شروط البنك.

كما يوفر البنك مجموعة من المنتجات لزبائنه تتمثل في:[1]

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة عين كرمس –

1- بطاقة بدر (Carte BADR): منتج طرح في السوق يسمح لعملاء البنك بسحب أموالهم باستخدام الموزعات الآلية للأوراق التي عادة ما تقع خارج مبنى البنك ، أو باستخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية التي تشرف عليها شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك (**SATIM**).

2- بطاقة مابين البنوك (CIB) : هي بطاقة ممغنطة تسمح لعملاء البنك بسحب مقدار محدد من المال من الموزعات الآلية التابعة للبنك.

3- بدر للاستشارة (Badr consulte): وهي نوع من الخدمات وضعت في متناول عملاء البنك، تسمح لهم بالإطلاع على الرصيد عن بعد.

4- الخدمات عن بعد (Télétraitement): تم إدخالها سنة 1996 وهي خدمة تسمح بمعالجة مختلف العمليات المصرفة خلال وقت سريع وحقيقي ، خاصة بعد إدخال تقنية جديدة تعمل على تحصيل الشيكات الخاصة ببنك بدر وهي عملية نقل الشيك عبر الصورة .

5- إرسال الشيك عبر الصورة (scanner des chèques): وهي تقنية جديدة بدأ العمل بها في بدية سنة 2004، تسمح لعملاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذين يحملون شيكات موطنة في أي وكالة من وكالات البنك بتحصيل شيكاتهم نقدا خلال 48 ساعة.

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة عين كرمس –

3. الهيكل التنظيمي للبنك:

الشكل أدناه يوضح الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

الشكل رقم (02-02): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

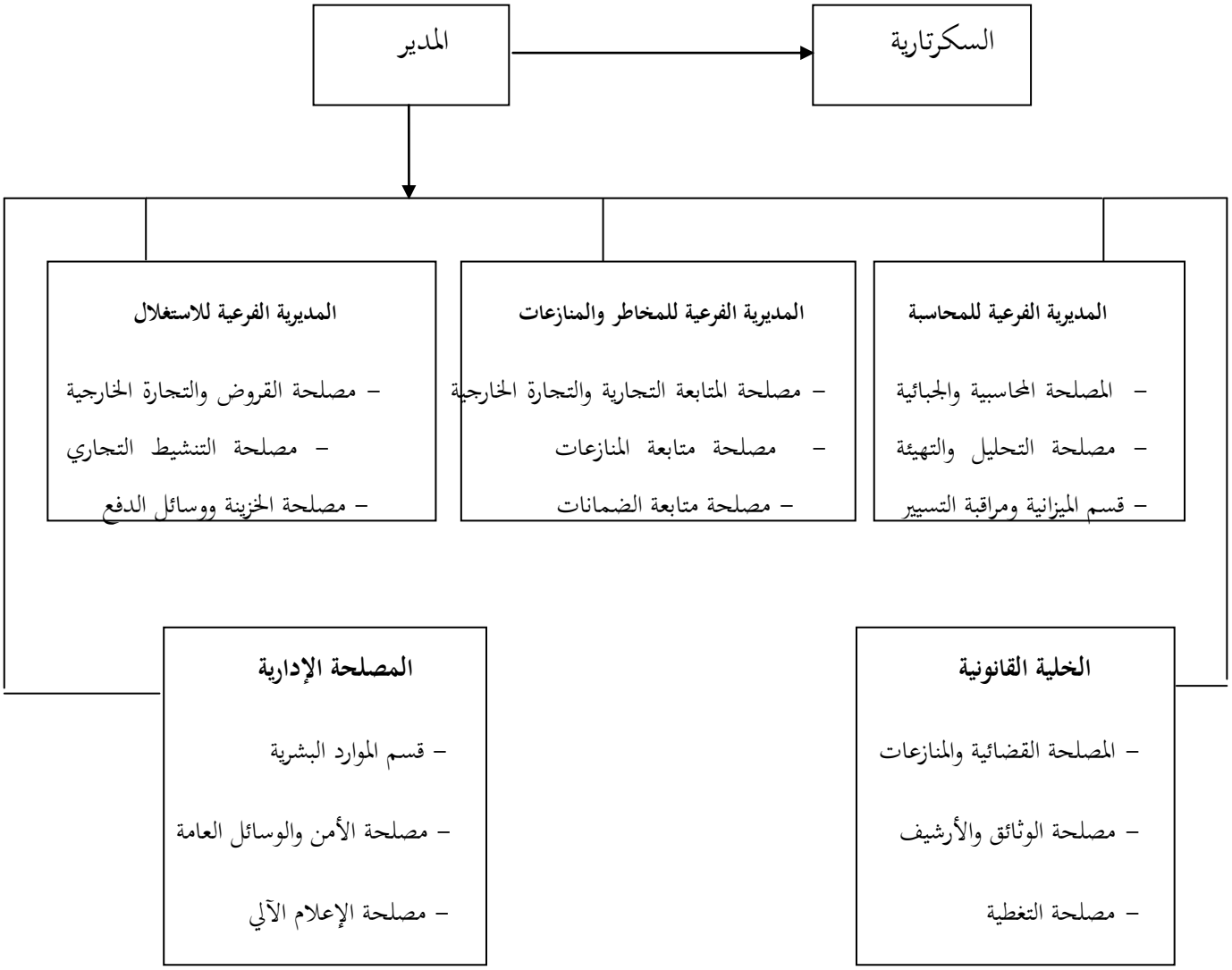

المصدر : من إعداد الطالب بناءً على وثائق مقدمة من قبل البنك

المطلب الثالث: أنواع القروض المقدمة من قبل البنك لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

هناك نوعان من القروض المتداولة في الوكالة التابعة على مستوى دائرة عين كرمس اختلفت فيها أساليب تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الوكالة من قروض الاستغلال و قروض الاستثمار و سنركز عليهما كونهما تشكلان النسبة الكبرى من نشاط البنك .

قبل التطرق إلى هذين النوعين من القروض، نذكر بأنه في القروض الطويلة والقصيرة والمتوسطة الأجل تصنف كل منهما إلى قروض كلاسيكية عادية غير مدعمة وقروض مدعمة من طرف الدولة وهي تمنح وفق شروط معينة.[1]

- تمنح لفئة البطالين
- العمر : 19 – 50 سنة
- الإقامة في الولاية

تمثل نسبة منح البنك لهذا الصنف من القروض 80 % من إجمالي التمويل مقارنة بـ 20 % في القروض الكلاسيكية حيث يهدف إلى خلق مؤسسات متوسطة وصغيرة.

أولا: قروض الاستغلال أو قروض قصيرة الأجل

وهي قروض تكون لمدة اقل من سنة، وبين طرفين (البنك والمقترض) ، وهذا بفضل ضمانات مقدمة طرف البنك بنسبة 1 % و 5 % :

- 1 % نسبة المشاركة في المشروع، وهي تقتطع من أموال المقترض وضعها في البنك .
- 5 % نسبة حسن تنفيذ المشروع.

وهي قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستغلال للمؤسسة المتكررة باستمرار أثناء عملية الإنتاج مثل التخزين، التموين، الإنتاج، التوزيع، وتأخذ هذه النشاطات الجزء الأكبر من العمليات التمويلية .

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة عين كرمس–

مدة هذا القرض هي سنة، وقد دعمت الدولة هذا النوع من القروض وكان الهدف هو تشجيع القطاع والإنتاج الفلاحي حيث اختصت القروض المدعمة القصيرة الأجل في:

- تربية الدواجن

- شراء البذور

وهي نوعان :

1- قرض الحملات Crédit Compagne .

2- قرض الرفيق

وهي قروض خاصة بالفلاحين، مدتها سنة وبدون فائدة، حيث أنه و إذا تجاوزت السنة والمقترض لم يسدد القرض للدولة، فتطالبه بدفع القرض مع الفائدة.

ثانيا: قروض الاستثمار أو القروض طويلة الأجل

تختلف عمليات الاستغلال عن عمليات الاستثمار من حيث طبيعتها ومدتها وموضوعها فإذا تعلق الأمر بالحصول على آلات ومعدات مثلا فالأمر هنا يتعلق بالتمويل المتوسط الأجل أما إذا تعلق الأمر بتمويل عقارات فهنا يتعلق الأمر بتمويل طويل الأجل.

1- القروض المتوسطة الأجل:

تتراوح مدتها من سنة إلى خمس سنوات وموضوعها في الغالب تمويل مشتريات ومعدات و تشمل على:

1-1-القرض الكلاسيكي:

يكون هذا النوع من القرض بين طرفين (الوكالة و المقترض) سقف منح القرض بالنسبة للبنك هو اقل:

أو يساوي 5000.000 دج، نسبة المساهمة الشخصية 30 % ، ونسبة مساهمة البنك 70 % يجب أن تكون 70 % $\leq$ 5000.000 دج وهذا بعد تقديم المقترض المشروع موضوع الطلب إلى الوكالة

التي تطلب منه تقديم الوثائق الإدارية (منها التعريف بالشخصية) (بالإضافة إلى وثائق جبائية كما يجب أن يقدم:[1]

- دراسة تقديرية اقتصادية للمشروع .

- تقديم طلب القرض .

- تقديم ميزانية للمشروع تقديرية ممتدة لمدة القرض .

- عقد ملكية أو إيجار لمساحة أرضية (½ هكتار مسقية و 2.5 هكتار غير مسقية)

دراسة الملف المقدم من طرف لجنة الوكالة المكونة من (المدير، رئيس قسم مصلحة القروض، مسؤول علىالزبائن)، ثم يقدم الملف للفرع الرئيسي بتيارت التي تقوم بدراسة ثانية من طرف اللجنة التابعة لها والمكونة من (مدير البنك BADR، نائب المدير للاستغلال، نائب المدير المكلف بمتابعة مخاطر القروض، نائب مدير المكلف بالمحاسبة) .

وفي الأخير تتم الموافقة أو عدم الموافقة على المشروع من طرف اللجنة بالأغلبية.

2- القروض طويلة الأجل

تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن تعبئتها لوحدها وكذلك لمدة الاستثمار، يقوم البنك بتمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة ضمن هذه الصيغة على شكلين.

2-1 - القروض المدعمة من طرف الدولة :

وهي ثلاثة أنواع :الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "ANSEJ" ،تشغيل الشباب CNAC، دعم البطالين ANGEM تسيير القرض المصغر .

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة عين كرمس-

يكون هذا النوع من القرض بين ثلاثة أطراف وهي: المقترض، البنك، الدولة نسبة مساهمة البنك فيه هي 70 % و 30 % مقسمة ما بين المقترض والدولة ونسبة مساهمة الدولة تكون أكبر من نسبة مساهمة المقترض.

طريقة التمويل: بدون الضرائب غير مباشرة "TVA" بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC ما عدا الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM نسبة الفائدة هي 5.25 %، بالنسبة للنوع الأول والثاني يتم إعادة القرض فيه نسبة 20 % فقط إلى الدولة، لأنه مدعم بنسبة 80 % وكذلك بدون سعر فائدة يبدأ المقترض بإعادة القرض أولا للبنك ثم الدولة.[1]

2-2 – القرض الإيجاري

وهو قرض متوسط الأجل لمدة خمس سنوات في بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" موجه للفلاحين لاقتناء العتاد الفلاحي أو غير ذلك ، يكون بين ثلاثة أطراف (البنك، الدولة، المقترض) نسبة مساهمة البنك فيه هي 65 % والباقي مقسم بين الدولة والمقترض ونسبة مساهمة الدولة أكبر من نسبة مساهمة المقترض.

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة عين كرمس –

المبحث الثاني:السياسات الاقراضية للبنك

من الواضح أن منح القرض مهما كان نوعه يتم وفق إجراءات وسياسات يتبعها البنك، وذلك من خلال تحديد الوثائق والخطوات التي وفقها يتم منح القرض، لهذا خصصنا هذا المبحث لمعرفة مختلف السياسات لمنح القرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية خصوصا المجمع الجهوي للاستغلال.

المطلب الأول :الإجراءات اللازمة لمنح القرض

حتى يتحصل الزبون على القرض يجب أن توفر عدة شروط وكذا يجب أن يكون الملف المقدم للبنك موجود فيه كل الوثائق، لهذا سنطرق إلى أهم الشروط والوثائق اللازمة لمنح القرض.

1. شروط منح القرض :

قبل الإقدام لمنح القرض يجب على المقترض توفر فيه هذه الشروط[1] :

- السمعة الجيدة للعميل :يجب أن يكون محل ثقة ولا يكون له سوابق سيئة مع البنك، وبالغ السن القانونية؛
- أن يكون النشاط الممول يساهم في التنمية الاقتصادية كزيادة العرض وخفض الأسعار وتقريب السلع والخدمات من المستهلك، وأن لا يكون مضرا بالبيئة والأشخاص المجاورين له، بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة؛
- الدراسات المالية :أي دراسة المشروع من جميع النواحي عن طريق النسب والقوائم المالية وكذا الميزانية التقديرية، بالإضافة إلى دراسة الضمانات المقدمة من طرف الزبون لأنها هي الملجأ الرئيسي للبنك في حالة عدم تسديد القرض؛
- القدرة على تسيير المشروع :إذ يجب أن يكون العميل ذا مقدرة مالية تمكنه من المشاركة في تمويل مشروعه بنسبة معينة، حيث أن مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية محددة بنسبة 70 % لأي مشروع؛
- أن يكون للعميل طالب القرض مقومات التي يستطيع أن ينمى فيها المشروع كالمعدات، المحل التجاري، كهرباء، تهوية ومقومات بيئية؛

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة عين كرمس –

2. الوثائق اللازمة لمنح القرض

مهما كان نوع القرض فإن البنك يطلب من العميل تقديم ثلاث ملفات وهي كالتالي[1]:

أ.الملف الشخصي :ويتضمن هذا الملف ما يلي:

طلب خطي يشرح موضوع القرض؛

بطاقة التعريف؛

شهادة الإعفاء من الضرائب؛

السجل التجاري؛

شهادة الإقامة؛

ب. الملف المحاسبي :ويتكون من الوثائق التالية:

دراسة التقنو اقتصادية والمالية للمشروع؛

الميزانيات الثلاثة السابقة إذا كان المشروع منجز من قبل؛

جدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث السابقة؛

الميزانيات التقديرية للسنوات الخمس الآتية؛

جدول حسابات النتائج للسنوات الخمس الآتية؛

الفواتير النموذجية أو الكشف الكمي فهي الوثيقة تثبت أسعار المعدات والآلات؛

ج. الملف القانوني :ويتكون هذا الملف من:

عقد الملكية أو الإيجار للمكان الذي يريد انجاز فيه المشروع؛

إذا كان شخصي معنوي يجب إحضار القانون الأساسي للشركة؛

الضمانات المقدمة وقيمتها؛

المطلب الثاني :خطوات منح القرض في البنك

إن عملية منح القرض في البنك تتم وفق خطوات وهي كالتالي :

- عندما يريد العميل الحصول على قرض فإنه يجب عليه أولا اللجوء للوكالة التابعة لحصوله على أدق المعلومات وأهمها التي تتعلق بنوع القرض المراد اقتراضه، فالبنك يقوم بتوجيهه وهذا الأخير يكون حريصا على إيصال المعلومات بشكل واضح للعميل من أجل المحافظة عليه؛

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة عين كرمس –

- بعد تعرف العميل على مختلف المعلومات التي يحتاجها وإذا تمت الموافقة على شروط البنك، فهو يقوم بتقديم ملف القرض حسب الوثائق المذكورة سلفا؛
- بعد تقديم الملف فيتم وضعه على مستوى الوكالة إذ لم يخلو من أي وثيقة لأن الوكالة يجب عليها دراسة الملف من كافة الجوانب(السمعة، الدراسة المالية والدراسة التقنو اقتصادية ...الخ) واذا كان الملف كاملا تقوم الوكالة بإعطائه وصل الاستلام؛
- تطلب الوكالة من العميل القيام بزيارة ميدانية إلى مكان إقامة المشروع وذلك من أجل التأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف، ويتم ذلك من طرف عمال البنك ومصلحة العقارات، بعد ذلك يتم كتابة تقرير حول الزيارة والتحقق لتحويل الملكية كضمان؛

يتم عرض الملف لدراسته على لجنة القرض مرفقا بمحضر المعاينة (محضر الزيارة الميدانية)، حيث تتكون لجنة القرض من مدير الوكالة، رئيس مصلحة الصندوق ورئيس مصلحة القروض، كما يمكن للمكلف بالدراسة الانضمام إليها بحكم درايته الجيدة بالملف، حيث تقوم هذه اللجنة بإعداد محضر لجنة الق رض الذي يشمل كل المعلومات الخاصة بصاحب المشروع، ويتم إصدار الق ا رر والإمضاء على المحضر من طرف جميع أعضاء اللجنة، وذلك بإصدار رأي بالإيجاب قبول الملف (أو السلب) رفض الملف على تمويل المشروع أو عدم تمويله:

- رفض منح القرض :إذا كانت الأغلبية ا رفضة منح القرض، ورفض تمويل المشروع يجب أن يرفق بمبرر مقنع، حيث يتم إعادة الملف إلى صاحبه مرفقا برسالة توضيحية تبين سبب الرفض، ومن بين أسباب رفض الملف ما يلي:
  - السمعة السيئة للعميل؛
  - عدم صدق القوائم المالية؛
  - الضمانات غير كافية؛
- قبول منح القرض :إذا كان الملف من كل نواحيه جيد المشروع والموقع جيد، الضمانات المقدمة تغطي قيمة القرض، العميل قادر على السداد ....ولا يوجد أي سبب لرفضه فيتم إعلام المقترض بقبول البنك لطلبه بواسطة رسالة موجهة إليه مع الحث على الوفاء بالشروط المتضمنة في الطلب.

المطلب الثالث :سياسات تسيير مخاطر القرض في البنك

إن إدارة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تقوم ببعض التدابير والإجراءات وذلك لغرض مواجهة ومعالجة مختلف حالات عدم سداد القروض وكيفية تجاوز مخاطر القروض، حيث يجب عليها أن تقوم بترسيم وصياغة عدة است ا رتيجيات بهدف معالجة مخاطر هذه القروض خاصة إذا علمنا أن الأسباب الرئيسية لتعثر مختلف القروض تعود بالأساس إلى عدم التجاوب مع السياسات المصرفية الدولية المتعارف عليها وبالتالي عدم الانضباط في العمل المصرفي السليم فهذا يؤدي إلى ظهور أثار سلبية تتعدى البنك إلى الاقتصاد ككل، ففي هذا المطلب سيكون لنا حديث حول أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك بالإضافة إلى أهم السياسات لتسيرها.

1.مخاطر القروض في البنك

تكمن أهم المخاطر فيما يلي:

- تأثير العوامل الجوية على المحصول بالإضافة إلى تأثير الأم ا رض إذا لم يتم التحكم فيها والقضاء عليها، حيث تتعرض المنتجات الفلاحية في إنتاجها للع وامل الطبيعية الجوية كالحرارة، والعوامل البيولوجية مثل الآفات والحشرات والأمراض، مما يعرضها للكثير من الأخطار فينعكس ذلك على الفلاحين فيسبب لهم الكثير من الخسائر، فتزيد أعباء إقراضهم للأموال؛
- عدم التحكم في المردودية الإنتاجية حيث تبقى مرهونة بما تدره الأرض؛

تقلبات في الإنتاج والدخل والأسعار يهدد من ناحية السيولة اللازمة لتمويل الإنتاج، ويدعم من ناحية أخرى الطبيعة الاحتمالية لسداد القرض؛

- وجود أخطاء في السياسة الائتمانية للبنك، وعدم تلاؤمها مع طبيعة القطاع الفلاحي؛
- ضعف نسبة التمويل الذاتي للمشروع؛
- عدم دقة المعلومات التي تم منح القرض على أساسها، وعدم سلامة التحليل المالي بالبنك؛
- الرقابة الغير مستديمة تؤدي بالمستثمر الفلاحي لاستغلال القرض في مجالات أخرى؛

عدم قدرة الفلاح على فرض الأسعار التي تضمن له تغطية تكاليف الإنتاج بما فيها فائدة القرض وتحقيق عائد مقبول، فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في السوق بالسعر الجاري، وقد يزيد العرض فينخفض السعر، ولا يملك الفلاح أمام وضع كهذا إلا تسويق منتجاته، لأن المنتجات الفلاحية سريعة التلف، وفي هذه الحالة يؤثر انخفاض الأسعار في صافي دخل الفلاح مما يحد من قدرته على سداد القرض.

2.سياسات تسيير مخاطر القروض في البنك

إن نجاح سياسة الاقراض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتوقف على شروط منح القروض، ومن بين تلك الشروط الضمانات الكافية التي يقدمها العميل عند طلبه للقرض، أيضا كيفية استخدام القرض ومدى الاستفادة منها، واذا كان هذا الاستخدام جيد فيؤدي إلى زيادة مردودية البنك، ولا شك أن هذا يساعد في عملية التنمية الاقتصادية، وهذا من خلال ما يوفره الاقتراض من موارد تمويلية للتنمية، بالإضافة إلى ذلك يقوم البنك بانتهاج سياستين لتسيير المخاطر وهما:

أ.السياسة الوقائية:

حيث يبدأ البنك بتطبيق هذا النوع من السياسة منذ تقديم العميل لطلب القرض مرفقا بالملف، حيث يتم التأكد من توفر الملف على كامل الوثائق اللازمة، إضافة إلى الاستقصاء حول شخصية العميل وكذا الشروط الواجب توفرها في مشروعه المقترح، ثم إجراء الدراسة المالية التي تظهر مراكز القوة والضعف مرورا بالزيارات الميدانية وتحرير محضر المعاينة، إضافة إلى دراسة السوق وتقلباته وتوقع الأخطار الممكن حصولها ودراسة الجدوى الاقتصادية من إقامة هذا المشروع مع القيام بالمتابعة الدائمة والمستمرة لمراحل عملية سير القرض والمشروع معا والإطلاع على كافة المستجدات فيما يتعلق بمجال استعمال القرض.

ب .السياسة العلاجية:

في حالة حدوث الخطر وتحققه يلجأ بنك بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى علاج الوضع عن طريق تحويل ملف القرض إلى دائرة المنازعات، حيث يتم اختيار السبيل الأنجع لحماية حقوق البنك وذلك كما يلي:

إما أن يتم استدعاء العميل واعلامه بحقيقة الوضع والبحث معه عن مخرج باعتباره طرفا فاعلا في النشاط، وعادة ما يتم خلال هذه الجلسات تمديد آجال الاستحقاق أو تقليص قيمة الدفعات أو تصل المشاورات أحيانا إلى تغيير مجال النشاط وذلك في حالة التأكد من عدم القدرة على الاستمرار في النشاط الأصل.

أما في حالة امتناع العميل عن الحضور فإن البنك يقوم باتخاذ قرارات أحادية الجانب، حيث يقوم بإحالة الملف على العدالة ومقاضاة العميل، وبالتالي استخدام الضمانات المقدمة سلفا حتى يتم استرجاع قيمة القرض كاملة، كما يمتنع البنك عن التعامل مع هذا الزبون مستقبلا باعتباره فاقدا لشرط حسن السيرة في تعامله.

المبحث الثالث: تطور طلبات القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن طبيعة النشاط المصرفي هو منح القروض والمساهمة في تمويل احتياجات المؤسسة ،هذه الاحتياجات التي تطورت مع تطور المؤسسة سعيا منها لتحقيق أكبر ربح ممكن عن طريق تلبية الطلب المتزايد للمجتمع، وعليه بات من الضروري على البنوك مواكبة هذا التحول، بمعنى الانتقال من الدور التقليدي المتمثل في جمع الودائع وإقراض الغير تحت شروط معينة ولفترة محددة مسبقا مقابل فائدة إلى دور أكثر حداثة والمتمثل في فتح الائتمان بكيفية تسمح للمقترض استعماله حسب حاجته بالإضافة إلى تقديم خدمات المساعدة التقنية والنصح للمؤسسة وفيما يلي سنحاول استعراض أهم القروض التي يمنحها البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي يمكن تجميعها حسب وجهتها واستعمالها إلى ثلاث أنواع :

- القرض الإيجاري
- قروض الاستغلال
- قروض الاستثمار.

المطلب الأول: قروض الاستثمار المقدمة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة

وسنخص بالذكر الملفات المؤهلة لقروض الاستثمار من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة عين كرمس" للمؤسسات المتوسطة والصغيرة خلال الفترة الممتدة من 2011-2017 ويمكن عرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01-01): عدد ملفات المؤهلة لقروض الاستثمار الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2011-2017

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الملفات المؤهلة	16	35	65	55	66	84	64

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق مقدمة من بنك B.A.D.R – وكالة عين كرمس –

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستثمار عرفت تذبذبا في الفترة 2011-2017، حيث كانت في تزايد مستمر، ما عدا في سنتي 2015 و 2017 فقد عرفت انخفاضا ملحوظا. ويمكن تمثيلها بالشكل التالي:

الشكل رقم (02-01): عدد الملفات المؤهلة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على قروض الاستثمار

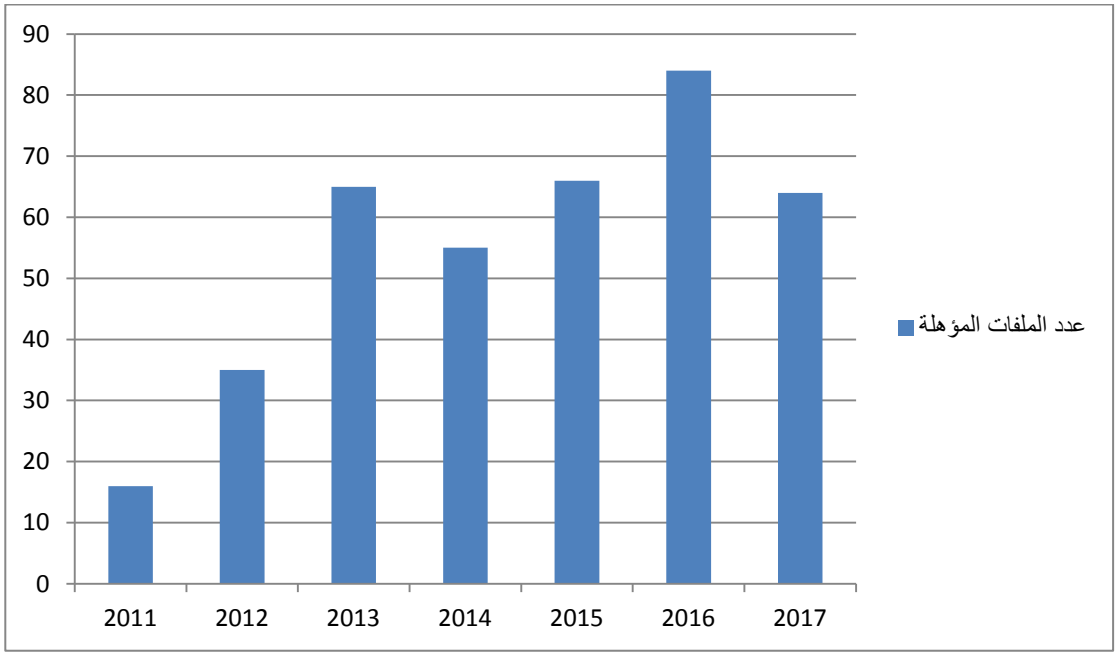

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال هذا الشكل هناك ارتفاع في عدد الملفات المؤهلة للاستفادة من قروض الاستثمار المقدمة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة حيث انه في سنة 2011 بلغت 16 ملف أما في سنة 2016 بلغت عدد الملفات 84 مقارنة بسنة 2011 وهذا يعني أن هناك زيادة كبيرة في عدد الملفات المؤهلة وهذا ما يدل على زيادة نشاط البنك في دعم وتمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة .

المطلب الثاني: قروض الاستغلال المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

وسيتم في هذا الفرع عرض مختلف الإحصائيات المشيرة لما قدمه البنك من قروض الاستغلال للمؤسسات المتوسطة والصغيرة خلال الفترة الممتدة2011 إلى 2017/12/31 ويمكن عرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03-02): عدد الملفات المؤهلة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على قروض الاستغلال

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الملفات المؤهلة	62	122	142	155	160	166	96

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق مقدمة من قبل لبنك B.A.D.R – وكالة عين كرمس –

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال عرفت تزايدا في الفترة 2011-2017، إلا أنه و في سنة 2017 فقد عرفت انخفاضا ملحوظا. ويمكن تمثيلها بالشكل التالي:

الشكل رقم (03-03): الشكل أدناه يبين عدد الملفات المؤهلة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على قروض الاستغلال

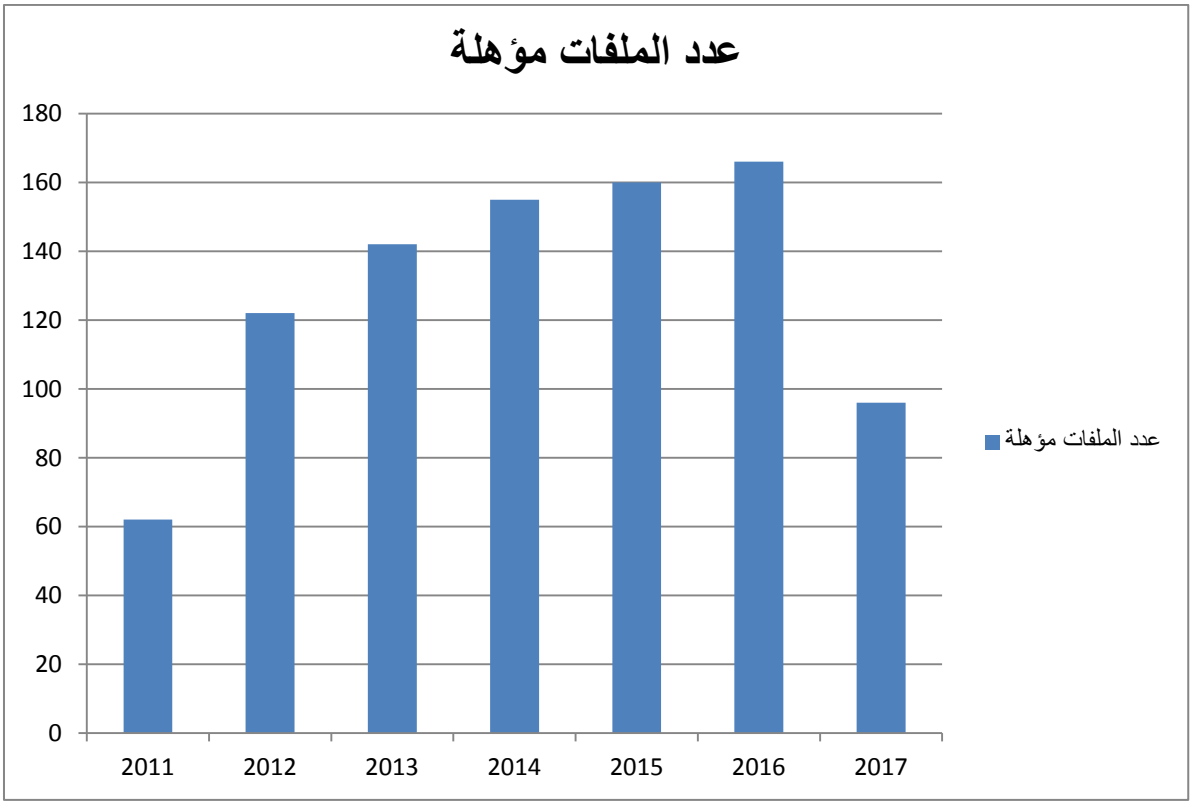

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

ونلاحظ من خلال هذا الشكل أن هناك زيادة في عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال المقدمة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة سنة 2011 بلغت 62 ملف وفي سنة 2016 بلغت 166 ملف وهذا يعني أن هناك زيادة كبيرة ومستمرة في عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال المقدمة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

المطلب الثالث: القرض الإيجاري والملف المطلوب للحصول عليه

1. بداية العمل بالقرض الإيجاري

بدأ العمل بالقرض الإيجاري في 03 / 04 / 2008 في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR انطلاقا من تعليمة من المديرية العامة للبنك بالجزائر، تبعا لقانون المالية الذي ينص على تخويل تقديم القروض الإيجارية من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR حسب التعليمة الوزارية والتي تنص على:

1– تعريف القرض الإيجاري؛

2– الأشخاص الذين يمكنهم الاستفادة من القرض الإيجاري؛

3– تمديد المدة التي يمكن أن يستفيد منها المقرض والمقدرة ب 5 سنوات؛

4– كيفية تقديم القرض إما عن أقساط سواء شهرية أو ثلاثية؛

5– تحديد الضمانات الواجب تقديمها للحصول على القرض ، وكذا التأمين على القروض.

2. الملف المطلوب للحصول على قرض إيجاري

1– الملف المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME

- وثيقة طلب كراء عتاد عن طريق القرض الإيجاري مملوءة وموثقة من طرف الزبون؛
- سجل تجاري (Registre Commerce)؛
- تأشيرة خاصة (Statut et pouvoirs de signature)؛
- وثيقة عدم الخضوع للضريبة؛
- دراسة تقنية اقتصادية للمشروع؛
- 3 ميزانيات الأخيرة الجبائية؛
- الوضعية المحاسبية للسنة الحالية التي يضع فيها المشروع.

أما بالنسبة للمؤسسات التي ستبدأ نشاطها:

- تقديم ميزانية افتتاحية تقديرية لمدة 5 سنوات الآتية

- فاتورة شكلية للعتاد المراد اقتناءه (موضوع المشروع)

2- الملف المتعلق بالنشاط الفلاحي:

- وثيقة طلب كراء عتاد فلاحي عن طريق القرض الإيجاري مملوءة وموثقة من طرف الزبون؛
- شهادة ميلاد؛
- شهادة إقامة؛
- نسخة طبق الأصل من بطاقة التعريف الوطنية؛
- بطاقة فلاح؛
- عقد يثبت استغلاله للأرض (عقد إيجار، أو عقد ملكية للسنوات المقرر إنشاء المشروع فيها)؛
- فاتورة شكلية للعتاد المراد اقتناءه؛
- وثيقة تقنية للمشروع (دراسة تقديرية)؛
- مخطط تقديري على المنتوج المراد تحقيقه.
- شهادة صادرة من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي C.N.M.A الذي تثبت عدم وجود دين؛

ثالثا: كيفية معالجة طلبات القرض الايجاري

تتم معالجة الملفات للقرض الإيجاري على 3 مستويات :

1- على مستوى الوكالة المحلية للاستغلال A.L.E (L'agence Locale d'Exploitation)

حيث تقوم بما يلي:[1]

- مراجعة صحة وصدق الوثائق المكونة للملف المقدم.
- حفظ ووضع رقم الترتيب .
- يتابع المشرف كل ما يتعلق بالصيانة؛
- في بادئ الأمر يجب قبض مبلغ من المال يقدر ب 10.000 دج كمصاريف لدراسة الملف؛

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة عين كرمس –

- إعطاء وثيقة الاستقبال للملف المودع انطلاقا من رقم الترتيب؛
- وجوب زيارة المكان ومراجعة المعلومات المعطاة؛
- يحول الملف إلى مجموعة الاستغلال الجهوي G.R.E لدراسة وإتمام المعطيات.

2 – على مستوى مجموعة الاستغلال الجهوي G.R.E (Groupe d'Exploitation Régional)

حيث يقوم بما يلي:

- إعادة مراجعة كل الوثائق المقدمة من طرف (ALE) الوكالة المحلية للاستغلال .
- دراسة ملف القرض و إصدار الحكم عليه سواء بالرفض أو القبول
- وضع تأشيرة السماح أو قبول التمويل.
- يحول نسخة من الملف إلى D.F.S الإدارة الخاصة بالتمويل من أجل رؤيته ومراقبته.

3– على مستوى D.F.S (La direction Financements Spécifique)

حيث تقوم هذه الأخيرة بدراسة أخيرة للملف والقيام بعملية التمويل إذا أمكن ذلك.[1]

أما عن المدة التي تكون فيها معالجة ملف القرض الإيجاري لطلب التمويل على كل مستوى من المستويات الثلاثة فهي كما يلي:

- الوكالة المحلية للاستغلال A.L.E (15) يوم
- مجموعة الاستغلال الجهوي G.R.E (15) يوم
- الإدارة الخاصة بالتمويل D.F.S (15) يوم

[1] معلومات مقدمة من قبل بنك الفلاحة و التنمية لريفية –وكالة عين كرمس–

خلاصة:

يقدم بنك الفلاحة التنمية الريفية عدة صيغ للتمويل أهمها القروض المصرفية فهي تشكل النشاط الأساسي للبنك ،وتنقسم هذه القروض المصرفية إلى عدة أنواع منها قروض طويلة الأجل أو ما يمكن تسميتها بقروض الاستثمار وقروض قصيرة الأجل أو ما يمكن تسميتها بقروض الاستغلال بالإضافة إلى ذلك يصنف البنك القروض إلى قروض فلاحيه وأخرى غير فلاحيه ، حيث تخضع المؤسسات المتوسطة والصغيرة لدراسة دقيقة تبدأ بدراسة الزبون ثم دراسة المحيط الاقتصادي أو ما يسمى بفرص نجاح المؤسسة منتهية بالدراسة المالية للمشروع وتقييم المخاطرة الناتجة عن منح التمويل ويقوم البنك بمتابعة التمويل للتأكد من تطابق استخدام التمويل مع شروط منحه ولتجنب تعثر المؤسسة في تسديد ما عليها من التزامات في الوقت المحدد و تأكد من تحقيق تنمية مستمرة.

الخاتمة:

تنفرد البنوك التجارية بميزة أساسية، ليس لكونها إحدى الأوعية الادخارية أو الاستثمارية الهامة للنشاط الاقتصادي، بل بصفتها الدافع الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، وهذا من خلال نشاطها الذي لم تعد محصورة في نطاق ضيق من المتعاملين، فهي تقوم بمنح الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع عن طريق منحها للقروض لكن هذا يتطلب منه دراسة معمقة ودقيقة لأوضاع العميل من جميع النواحي، وحتى يتسنى له التقليل من مخاطر القروض وجب عليه وضع سياسات و اجراءات إقراضية خاصة به تتلاءم وطبيعة نشاطه، إضافة إلى قيامه بكل الدراسات التي يراها ضرورية لملفات القروض، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها وفي هذا الإطار انحصرت دراستنا التي كانت بعنوان تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية وأثارها على التنمية الاقتصادي، التي حاولنا من خلالها التطرق في الجانب النظري إلى مختلف الضوابط الحاكمة لعملية منح الائتمان في البنوك التجارية وكذلك الشروط ومعرفة تأثير القروض على بعض المتغيرات الاقتصادية، أما الجانب التطبيقي فقد مكننا من التعرف على مختلف أسس منح القرض لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، ومكننا هذا الجانب أيضا من معرفة مختلف الإجراءات التي تمر بها عملية دراسة القرض بالبنك محل الدراسة والتي تهدف إلى اتخاذ قرار ائتماني سليم يجنب البنك مخاطر عدم التسديد، ومن خلال ما تطرقنا له في كل من الجزأين النظري والتطبيقي فقد توصلنا إلى نتيجة مفادها أن القروض تساهم في عملية التنمية الاقتصادية وله تأثير ايجابي عليها.

النتائج:

و ختاما لدراستنا هذه فقد توصلنا إلى عدد من النتائج يمكن حصرها فيما يلي:

–وجود البنك يعتبر ضروري لتسيير المعاملات الاقتصادية، وذلك للدور الهام الذي تلعبه هذه البنوك في التنمية الاقتصادية؛

–تعتبر مخاطر القروض من بين أهم المخاطر التي تتعرض لها جل البنوك، والتي تتم معالجتها من خلال الاعتماد على الضمانات المطلوبة من العملاء، وكذا سلامة المركز المالي للعميل بالإضافة إلى عدة معايير لا بد من توفرها فيه؛

–يقوم البنك بخدمات من شأنه تطوير الاقتصاد وترقيته؛

–إن للقروض البنكية أثر كبير ودور فعال في عملية تمويل داخل المجال الاقتصادي؛

–يقوم البنك عند منحه للقرض بطلب ضمانات تكون أكبر من قيمة القرض، وذلك تأمين نفسه لعدم الوقوع في المخاطر؛

–تقوم جميع البنوك بد ا رسة وتحليل جميع ملفات القروض، وتقييم مدى نجاعة المشروع ماليا واقتصاديا.

اختبار الفرضيات:

ولأجل هذه الدراسة وضعنا في مقدمة البحث بعض الفرضيات تحت الاختبار:

الفرضية الأولى :تختلف المخاطر بتنوع الخدمات والقروض الممنوحة، وكذا ضعف المتابعة من طرف المصرف لهذه القروض، كما تتنوع المعايير لمواجهة المخاطر بالنسبة للمصرف، وأيضا مع ما يتلاءم والمعايير الدولية وهذه الفرضية صحيحة، حيث هناك جملة من المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، وعليه أن يقوم بتحديد معايير داخلية واضحة من خلال هذه المعايير يقوم بدراسة معمقة وملمة بكل جوانب العميل، والتأقلم مع المعايير الدولية؛

الفرضية الثانية :تعتبر الضمانات من الإجراءات الوقائية لمخاطر القروض، ومن الأدوات الفعالة على ضمان استمرارية النشاطات التمويلية الممارسة من طرف البنك الفرضية خاطئة، لأن الضمانات وحدها غير كافية لعدم الوقوع في المخاطر فتوجد معايير وسياسات تقلل من المخاطر؛

الفرضية الثالثة :للبنوك دور فعال في تقديم القروض ومنه المساهمة في إنعاش الاقتصاد، وكذا دفع عجلة التنمية الاقتصادية فرضية صحيحة، من خلال المشاريع الاستثمارية، بهذا يكون لهما الدور في تفعيل النشاط المالي في الدولة.

الاقتراحات:

في ضوء ما سبق طرحه يمكننا تقديم لبعض الاقتراحات كالتالي:

–ضرورة التقيد بالدراسات التقنية والمالية لملف القرض؛

–عدم التساهل عند منح القرض، إذ يجب متابعته إلى غاية تاريخ الاستحقاق لتجنب المخاطر؛

–توفير الكفاءات والخبرات اللازمة لتبني المعايير والمقررات الجديدة التي تمكن السلطات من قياس المخاطر، وتقييم بدقة ما تقوم به البنوك؛

–وضع نظام معلوماتي حديث لاتخاذ القرار الأمثل ومواجهة المخاطر، من أجل استغلال جميع المعلومات وكذلك ربح الوقت؛

–الحرص على تقديم قروض تكون موجهة لمشاريع ذات أولوية تعود بالفائدة على الاقتصاد، ومن تم دفع عجلة التنمية؛

أفاق البحث:

من خلال دراستنا لبحثنا هذا يمكن القول أن الإحاطة بجميع جوانب هذا الموضوع من غير الممكن، لذلك يبقى مجالات البحث مفتوحة أمام طلبة السنوات القادمة للكشف عن النقاط التي تستحق التوضيح أكثر، وأن تكون خاتمة بحثنا بداية لإشكاليات أخرى لم نتمكن من الإجابة عنها في صفحات بحثنا والمتمثلة في دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى تسيير مخاطر القروض وأثارها على مردودية البنك.

وفي الختام نرجو من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا ولو بقدر ضئيل في الإلمام بمحتويات موضوع الدراسة في سبيل إكمال البحث العلمي، مع تقديم اعتذراتنا عن أي خطأ أو تقصير في هذا العمل.

- **المصـادر و المـراجـــــــع باللغة العربيـــة:**
  - **الكتب:**

1. أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، بدون بلد النشر،2007.
2. أحمد فريد مصطفى، التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000 .
3. أنس البكري و وليد الصافي، النقود و البنوك (بين النظرية و التطبيق) ، دارا المستقبل للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ، 2009.
4. برايان كويل، تحديد مخاطر الائتمان، دار الفاروق للنشر و التوزيع، مصر، 2006.
5. بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، بيروت –لبنان، 2006 .
6. جميل الزيدانيين و السعودي ، أساسيات في الجهاز المالي ، دار وائل لنشر و التوزيع، الأردن،طبعة الأولى ، 1990.
7. حاكم محسن الربيعي و حمد عبد المحسن الراضي، حوكمة البنوك، دار اليازوري للنشر و التوزيع، الأردن، 2010.
8. حسن سمير عشيش، التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسع النقدي في البنوك، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر و التوزيع، الأردن، 2010.
9. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية –اجتماعيا، اقتصاديا، ثقافيا، سياسيا، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.
10. حمزة محمود الزبيدي، إدارة البنوك إستراتجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2011 .
11. خالد عبد الهادي، البنوك ودورها في التنمية الاقتصادية، مقال منشور على الموقع الالكتروني:
12. خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية ، دار المنهل اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى ، 2008.

13. رائد عبد الخالق و آخرون، إدارة المؤسسات المالية و المصرفية ، دار الأيام للنشر و التوزيع، الأردن ، الطبعة العربية ،2013.

14. رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي.

15. رضا رشيد عبد المعطي، إدارة الائتمان ، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ،1990.

16. زياد رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، الطبعة السادسة، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 1997.

17. زينب عوض الله و أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي و الصرفي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

18. سامر جلدة، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع ، الأردن، 2009.

19. صادق راشد الشمري، إدارة المصارف(الواقع و التطبيقات العملية)، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن،2009.

20. صلاح الدين السيسي، القطاع المصرفي و الاقتصاد المصرفي، علام الكتب للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2003.

21. طارق طه، إدارة البنوك و تكنولوجيا المعلومات، دار الجامعية الجديدة، مصر،2006.

22. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

23. عبد الغفار حنفي و أبو قحف عبد السلام، إدارة البنوك و تطبيقاتها، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000.

24. عبد الغفار حنفي و آخرون، الأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2006.

25. عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفين الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.

26. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود و البنوك، الدار الجامعية للطباعة و النشر، مصر، 2007.

27. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية –مصر، 2005.

28. عدنان تايه النعيمي، إدارة الائتمان، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2010.

29. عدنان تقي الحسيني، التمويل الدولي، الطبعة الاولى، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، الاردن، 1999.

30. عيد أحمد أبو بكر، دراسات و بحوث في التأمين، دار الصفاء ، الأردن، الطبعة الأولى،2010.

31. فريد بشير الطاهر، التخطيط الأقتصادي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، لبنان، 1998.

32. فلاح حسين الحسيني و مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك(مدخل كمي و استارتيجي معاصر) ، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة و النشر، الأردن، 2000.

33. محب خلة توفيق، الإقتصاد النقدي والمصرفي، دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية–مصر، 2011 .

34. محمد الصيرفي، إدارة المصارف ، الطبعة الأولى ، دار الوفاء للنشر و الطباعة، مصر،2007.

35. محمد صالح القريش، اقتصاديات النقود و البنوك، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن،2009.

36. محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2004 .

37. محمد كمال خليل الحمزاوي، إقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، مصر، 2000.

38. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2003.

39. مدحت القريشي،التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2007 .

40. هيل عجمي جميل و رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود و المصاريف و النظرية النقدية، الطبعة الأواى، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن،2009.

➢ **المـــجـــــلات:**

1. حبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحكومة في القطاع المصرفي العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، ص84.

- **الأطروحات و الرسائل الجامعية:**

1. آيت عكاش سمير، تطورات القواعد الإحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03-الجزائر،2012-2013.

2. جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 .

3. سعاد بن طرية، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية، دراسة حالة في مديرية البنك الوطني الجزائري بورقلة ووكالاتها (ورقلة-تقرت)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، تخصص بنوك ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة – الجزائر،2010-2011.

4. ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل2 ، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة –فلسطين، 2007.

5. ميساء محي الدين كلاب، دوافع تطبيق بازل 2 وتحدياتها" دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"، رسالة مقدمة للحصول على درجة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كليه تجارة، الجامعة الاسلامية، غزة-فلسطين، 2007.

- **التقارير:**

1. عبد القادر شاشي،معايير بازل للرقابة المصرفية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب،تقرير البنك الإسلامي للتنمية.

- **المؤتمرات و الملتقيات:**

1. آيت عكاش سمير،فرحي كريمة،مداخلة بعنوان "النظام المصرفي الجزائري وتطبيق معايير لجنة بازل"، المؤتمر الدولي الأول حول" إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم"، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج– البويرة–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر،12-13 ديسمبر 2012
2. حمزة فيلالي،أسيا قاسيمي، مداخلة بعنوان" المخاطرة المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل"، المؤتمر الدولي الأول حول "إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم"، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج– البويرة–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر،12-13 ديسمبر2012.
3. زبير عياش وسعاد قوفي، الملتقى الوطني حول:واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، عنوان المداخلة :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين إشكالية التنمية الاقتصادية ومتطلبات النهوض، جامعة الوادي، 5 و 6 ماي2013 .
4. محمد الجموعي قريشي،فاطمة بن شنة، مداخلة بعنوان" دراسة تحليلية لمقررات لجنة بازل في تسيير مخاطر الائتمان"، المؤتمر الدولي الأول " إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم"، جامعة العقيد أكلي محند أوالحاج، البويرة، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر،12-13 ديسمبر2012.

5. نعيمة بن العامر، المخاطر والتنظيم الاحترازي في منح القروض، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، كلية العلوم الإنساني والاجتماعية، 14-15 ديسمبر 2004، جامعة الشلف.

6. آيت عكاش سمير،فرحي كريمة،مداخلة بعنوان "النظام المصرفي الجزائري وتطبيق معايير لجنة بازل"، المؤتمر الدولي الأول حول" إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم"، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج– البويرة–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر،12-13 ديسمبر2012

- **محاضرات:**

1. محاضرات في اقتصاد البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2008.

➢ **المـــواقـــع الالـــكترونيـــــــة:**

1. خالد عبد الهادي، البنوك ودورها في التنمية الاقتصادية، مقال منشور على الموقع الالكتروني:

http://heikal23.blogspot.com/2011/05/blog-post.html

2. حامد عباس محمد المرزوك، أثر الاقتصادية للقروض محاضرة منشورة على الموقع الالكتروني:

http://fr.scribd.com/doc/27103412

➢ **مراجع باللغـــة الفرنسيـــــــة:**

1. Bernard Barthélémy, Gestono des resques, méthode d'optimisation globale, édition .D'organisations, paris, 2002,p6.

2. E lamarque , management de la banque , Pearson édition , parie , France p 58.

قائمة الجداول

الرقم	البيان	الصفحة
01	عدد ملفات المؤهلة لقروض الاستثمار الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2011-2017	84
02	عدد الملفات المؤهلة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على قروض الاستغلال	86

قائمة الأشكال

الرقم	البيان	الصفحة
01	ادارات الأموال المؤتمن عليها لدى البنك	10
02	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	74
03	عدد الملفات المؤهلة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على قروض الاستثمار	85
04	عدد الملفات المؤهلة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على قروض الاستغلال	87

ملخص

يعتبر النظام البنكي ركيزة اساسية تستند عليها اية منظومة اقتصادية,فهو يلعب دورا فعالا في تحقيق التنمية الاقتصادية,حيث يقوم بتمويلها من خلال تقديم القروض المختلفة وذلك لإنشاء مشاريع تنموية.

وعند قيام البنوك بوظائفها تكون معرضة لمجموعة من المخاطر و على رأسها مخاطر القروض.

و بالتالي فهي تسعى جاهدة لوضع اليات و سياسات تقلل من حدة هذه المخاطر ,و ايجاد طرق لتسييرها تكون مبنية على اسس مضبوطة.

الكلمات المفتاحية:

النظام البنكي,المنظومة الاقتصادية,القروض ,مخاطر القروض.

Résumé

Le système bancaire est considéré comme une pilier fondamentale pour tout les systèmes économiques ;il joue un rôle très important ;un rôle actif dans le développement économique ;il fait son financement grâce a l octroi de différent crédit a des conditions préférentiels ;cela afin de créer des projets de développements.

Une fois les banques font leurs fonctions elles ont été particulièrement vulnérables a un ensemble des risque et surtout les risques de crédits.

Elle met tout en œuvre pour élaborer des mécanismes et des politiques pour atténuer ces risques.

Les mots clés

Le système bancaire ;le système économique ;les crédits ;les risques de crédit.